

شريككم الوطني

التقرير السنوي 2019

المحتويات

التقرير الإستراتيجي

03	نبذة
06	إنجازات بنك البحرين الوطني خلال 2019
08	موجز البيانات المالية
10	أعضاء مجلس الإدارة
12	تقرير مجلس الإدارة
16	الإدارة التنفيذية
18	نبذة عن الإدارة التنفيذية
20	تقرير الرئيس التنفيذي
24	الموارد البشرية وتنمية المواهب
24	الهيكل التنظيمي (داخل المطوية)

مراجعة الأعمال

30	مراجعة الأعمال
36	الهيئات والتبرعات
40	استعراض الوضع المالي
42	إدارة المخاطر

حوكمة الشركات

48	تقرير حوكمة الشركات
58	تقرير المكافآت
61	تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

البيانات المالية

74	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين
77	بيان المركز المالي
78	بيان الربح أو الخسارة
79	بيان الدخل الشامل
80	بيان التغيرات في حقوق الملكية
82	بيان التدفقات النقدية
82	إيضاحات حول البيانات المالية

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

111	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام 2019
-----	---



صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء



يحتوي هذا التقرير السنوي رموز QR لعرض أشرطة الفيديو وصلات موقع الويب باستخدام جهازك/ هاتفك الذكي

- 1- قم بتنزيل تطبيق رمز الكود QR من متجر التطبيقات
 - 2- ابحث عن رمز الكود QR وامسحها ضوئيا لعرض المحتوى التفاعلي
- تتوفر النسخة الإنجليزية والعربية للتقرير السنوي بصيغة PDF، لتحميل النسخ، يرجى زيارة:

<https://www.nbbonline.com/en/investor-relations/financial/financial/annual-reports>

www.nbbonline.com

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
يرجى بنك البحرين الوطني، شارع الحكومة،
ص.ب. 106، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: 17 228800 (+973)، فاكس: 17 228998 (+973)
البريد الإلكتروني: nbb@nbbonline.com
الموقع الإلكتروني: www.nbbonline.com
مواقع التواصل الاجتماعي: @NBBONLINE

مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي

نبذة

منذ أن تأسسنا في عام 1957 كأول بنك بحريني مملوك لمساهمين محليين، كنا وما زلنا مستمرين في إثراء حياة الأجيال. وعلى مدى أكثر من ستة عقود، بادرنا بإرساء القواعد لتطوير القطاع المصرفي بالمملكة، ونواصل حتى الآن رسم الطريق للارتقاء به إلى مستويات غير مسبوقة.

وعلى خطى استراتيجية النمو الطموحة توسع تواجد نشاطنا المصرفي على نطاق المملكة ليمتد إقليمياً في الأسواق الخليجية الأساسية مثل الرياض بالمملكة العربية السعودية، وأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولدنيا خطط للتوسع في دبي قريباً جداً.

نحن نحرص على توسع وتنامي تواجدنا في مناطق جديدة كجزء من مساعينا لمنح العملاء الحاليين والجدد سهولة الوصول لخدماتنا المصرفية. كما وتسهم جهودنا في البنك بتمهيد الطريق للابتكار المالي والمصرفي لضمان راحة العملاء، وذلك بمنحهم أكبر شبكة للفروع وأجهزة الصراف الآلي في مملكة البحرين، وتقديم قنوات مصرفية متطورة لهم.

نتطلع في بنك البحرين الوطني لتقديم تجربة جديدة ومطورة لعملائنا ولل سوق، مع خطة لمواصلة تعزيز تشكيلة خدماتنا ومنتجاتنا في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

بدأنا رحلة التحول الرقمي والداخلي من أجل تحسين قدرتنا وإمكانياتنا لنصبح أكثر تأهباً ولنتوقع احتياجات العملاء بشكل استباقي. وانطلاقاً من خبرتنا الطويلة في القطاع المصرفي والثقافة المتأصلة التي نعتمدها لهويتنا التجارية، نتركز جهودنا لتكون أكثر قرباً للعملاء ولمنحهم منتجات وخدمات مصرفية تثري حياتهم. تولي كذلك اهتماماً خاصاً بالاستثمار في تطوير البنية التحتية المصرفية، وقد مكنتنا هذه الخطوة من تأسيس أنظمة داخلية قوية ومعززة، وأتاحت لنا أيضاً تقديم منتجاتنا وخدماتنا بكفاءة أكبر.

بصفتنا هوية تجارية بحرينية تحظى بسمعة مرموقة، نحن مدرجون في بورصة البحرين مع تشكيلة قوية من المساهمين المحليين. ويمتلك أفراد ومؤسسات من القطاع الخاص نسبة 44.94% من أسهم البنك، بينما تملك شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (م) والمملوكة بالكامل من قبل حكومة مملكة البحرين ما نسبته 44.18%، وتملك الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ما نسبته 10.88%

المصرفية المفتوحة، وخدمة (Tap & Go) للمدفوعات، وأجهزة الإيداع النقدي (CDM)، والالتزام بمتطلبات حماية البيانات.

إن الزخم الهائل والنتائج الإيجابية الواضحة التي تحققت خلال عام 2019، أسفرت عن فوز بنك البحرين الوطني بجائزة «أفضل بنك في البحرين» لأول مرة ضمن جوائز يوروموني الشرق الأوسط للتميز التي أقيمت في دبي.

بالنظر إلى عام 2020 وما بعده، فسوف نواصل تعزيز جميع مبادراتنا الاستراتيجية، وتمكين مواردنا البشرية لتحقيق التميز، وذلك في إطار جهودنا الرامية إلى تحقيق هدفنا في أن نكون المؤسسة المصرفية التي تقدم أفضل خدمات للعملاء في مملكة البحرين.

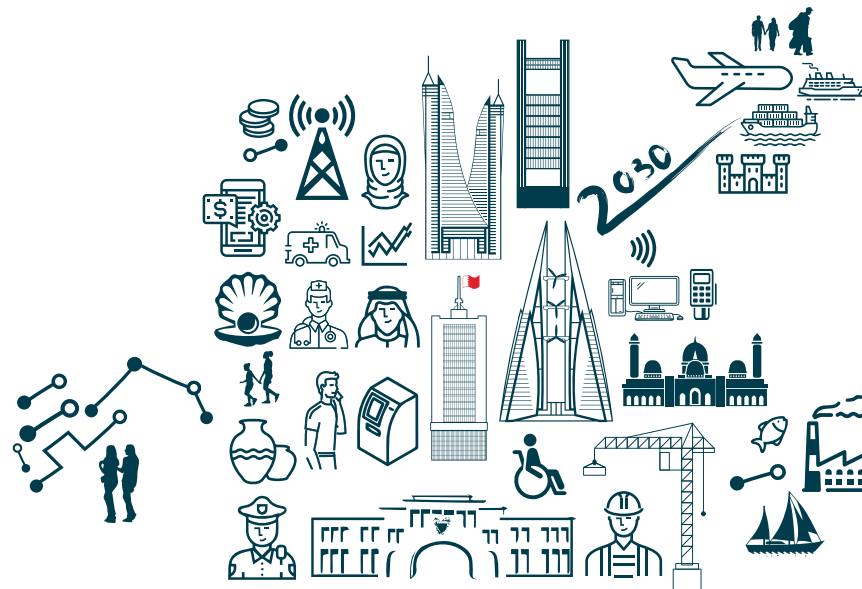
والأنشطة المرتبطة بذلك، والتي تشمل الرؤية، وتصنيفات الرضا، بما يتيح لنا سرعة التعرف على مواطن قوتنا والمجالات التي تتطلب التحسين، وبالتالي إيصال صوت العميل إلى البنك بالفعل.

كما واصلنا التركيز على الفعاليات الهامة طوال العام، بما في ذلك يروموني، بطولة الفورمولا 1، شهر رمضان المبارك، مؤتمر النقد الدولي، المؤتمرات الإقليمية المتخصصة، بطولة الطفل الحديدي، والعيد الوطني. ونحرص أيضاً من خلال مشاركة كوادرنّا بخبراتهم في العديد من الحلقات النقاشية، بما يعزز مساهماتنا المتنامية في نشر فكر الريادة في المنطقة. وقد ركزت جهود العلاقات العامة على الكثير من الإنجازات «الأولى من نوعها» التي حققناها خلال العام، بما في ذلك طرح الخدمات

خلال عام 2019، شهد البنك طرح هويته الجديدة خلال حفل أقيم في مؤتمر يوروموني المنعقد في المنامة. وقد بدأ العمل على الفور بتطبيق شعار الهوية الجديد في مختلف شبكة فروعنا، وأجهزتنا للصراف الآلي، وقنوات الإعلام الرقمية والتواصل الاجتماعي، فضلاً عن فروعنا الخارجية. وقد بدت الهوية التجارية واضحة في أنحاء المملكة وشعر بها كل من عملاء البنك وغيرهم، كما وأننا مستمرين بتنفيذ وعد هويتنا التجارية بأن نكون «أقرب لكم» في كل ما نفعله، بما يترك انطباعاً مباشراً على الطريقة التي يفكر ويشعر ويتصرف بها عملائنا.

إن جهودنا الرامية إلى تنفيذ وعد الهوية التجارية قد أسفر عن زيادة بالاستثمار في الدراسات التحليلية لسلوكيات العملاء

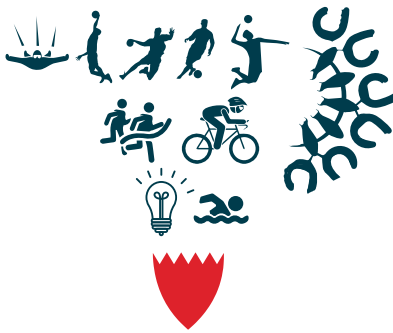
شريكم الوطني Your National Partner



**البنك
البحريني
الوطني**
NBB



@nbbonline



#فريق_البحرين
#TeamBahrain

مرخص من مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي.
Licensed by CBB as a conventional Retail Bank.

وعدنا لكم

“أن نكون أقرب لكم”

رسالتنا

“نتواصل معكم دائماً لنستوعب احتياجاتكم ونساعدكم في تقديم ما تحتاجون إليه في الوقت والطريقة التي تناسبكم”

هدفنا

“إثراء حياة الأجيال”

قيّمنا

الأخلاقيات
نفعل الصواب دائماً

الشفافية
نتبع الشفافية بلا تردد

العمل الجماعي
نتعاون لننجح

المسؤولية
نتحمل المسؤولية ونحتضنها

الفخر
نعمل من القلب

الاحترام
نتواصل باحترام

إنجازات بنك البحرين الوطني خلال 2019

التقرير السنوي 2019

بنك البحرين الوطني ش.م.ب

04

جائزة «أفضل بنك في البحرين» للتميز 2019 من يوروموني الشرق الأوسط

تدشين الهوية الجديدة للبنك كجزء من رحلة التحول

الاستحواذ على حصص السيطرة في بنك البحرين الإسلامي كجزء من مجهودات البنك لتطوير إمكاناته في الصيرفة الإسلامية وتوفير منتجات مصرفية متنوعة للعملاء تشمل التقليدية والإسلامية محلياً وإقليمياً

أول بنك على مستوى مملكة البحرين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقديم الخدمة «التجميعية» للحسابات المصرفية من خلال منصته للصيرفة المفتوحة

النجاح بترتيب وتنفيذ قرض تسهيلات مشترك بقيمة 1,5 مليار دولار أمريكي لصالح شركة ألنيوم البحرين ألبا والقيام بدور المنسق والمنظم الأساسي للقرض

المشاركة في تصميم برنامج الدعم «صندوق السيولة» والذي تم الإعلان عنه في أكتوبر 2019 من قبل حكومة مملكة البحرين حسب توجيهات صاحب السمو ولي العهد بالتعاون مع وزارة المالية والشؤون الاقتصادية والجهات والبنوك المشاركة

تعزيز موقع البنك ليكون الأول ضمن اسواق دين رأس المال في المملكة من حيث قيامه بمد الجسور بين مُصدري السندات المحليين والمستثمرين الدوليين من المؤسسات

أول بنك في مملكة البحرين يدعم المؤسسات والشركات بحلول لإدارة النقد من خلال نوعين من أجهزة الإيداع النقدي للمبالغ الكبيرة، جهاز خاص لمكاتب العملاء، وجهاز إيداع للعملاء في الفروع وبعض المجمعات التجارية

الالتزام بتغطية الكلفة المالية لإنشاء وتجهيز مركز مدينة خليفة الصحي في منطقة جو، بكلفة تقديرية تصل إلى 6 مليون دينار بحريني

دعم الأطفال المصابين بالسرطان من خلال حملة خيرية رمضان على مستوى المملكة، وإقامة سباق خاص بهم ضمن سباق الرجل الحديدي الدولي لعام 2019 في مملكة البحرين

تشكيل لجنة التنوع والشمولية لإرساء ثقافة تقبل الآخرين واحترام اختلافاتهم في السن والجنس والعقيدة والإعاقة، لضمان حصولهم على الرعاية والاهتمام الكرامه، وتوفير فرص متكافئة ليحققوا التميز

طرح برنامج تطوير قدرات أعضاء مجالس الإدارة من الكوادر النسائية الحصري بالتعاون مع عدة شركاء بهدف تعزيز دور المرأة في ميدان العمل وتزويد المشاركات منهن بالمهارات والكفاءات الأساسية للنجاح بالمناصب التنفيذية بمختلف القطاعات في المملكة

تدشين برنامج «RISE» وهو برنامج تدريبي داخلي متميز يهدف لتعزيز مهارات القدرات الواعدة من أجل قيادة استراتيجية البنك

تدشين برنامج «INSPIRE» للارشاد من أجل خلق ثقافة تبادل الخبرات والمهارات ضمن المؤسسة ولصقل القدرات

تدشين إدارة متخصصة للتمويلات المالية المهيكلة لدعم المؤسسات في مساعيها بإعادة الهيكلة

تدشين قسم متخصص للحسابات الاستراتيجية من أجل توفير خدمات مصرفية ذات طابع شخصي للجهات الحكومية وكبار الشخصيات من ذوي الدخل العالي

الدخول بشراكة استراتيجية مع بنك الإسكان لتوفير قروض عقارية للمستفيدين من برنامج مزايا

تعزيز جميع البطاقات لدعم تقنية الاتصال قريب المدى «NFC» للدفع بدون لمس ليصبح أول بنك في مملكة البحرين يدعم هذه التقنية عبر أجهزة نقاط البيع الخاصة به

طرح الصراف التفاعلي (VTM) الأول من نوعه من حيث إصداره الفوري للبطاقات وكشف الحساب ورسالة IBAN

توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي لتشمل 102 جهازاً موزعة بمختلف أنحاء المملكة، مدعومة بأحدث التقنيات مع مميزات إضافية، لتزيد من تواجد الشبكة بنسبة 30% (الأكبر على مستوى المملكة). وكذلك تم توفير جهاز الصراف الآلي المتنقل في المواقع والفعاليات الأساسية، علاوة عن مقر شركائنا من المؤسسات خلال العام

تدشين مفهوم الفرع الأساسي والمطور لأول مرة في مجمع السيف مع تجربة جديدة للعملاء. تحديث فرعي المثنى وسوق المحرق، وإعادة افتتاح فرع سترة، وتوسيع شبكة الفروع مع إضافة فرع مجمع الأتريوم

التقرير السنوي 2019

بنك البحرين الوطني ش.م.ب

05

أهلاً و سهلاً



وفر من وقتك و استخدم جهاز الإيداع النقدي الإلكتروني
Use our bulk cash deposit machine to save time



Closer to you



لا تنتظر، يمكنك تنفيذ كافة
الخدمات إلكترونياً
Don't wait in-line, make it online



Simpler Smarter Banking

New ATM & CDM Machines
now in service across
the country

خدمات بنكية بسيطة وذكية

أجهزة الصراف الآلي
والإيداع النقدي بخدمتك في
جميع أنحاء المملكة



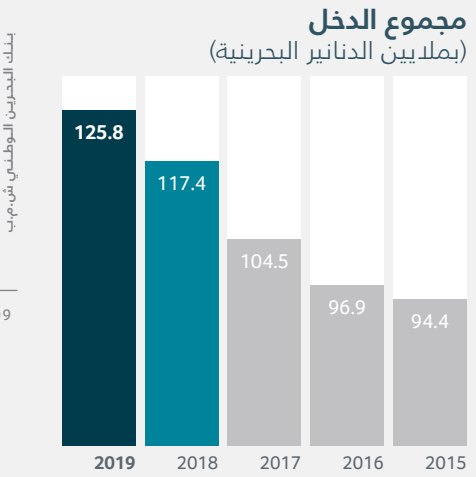
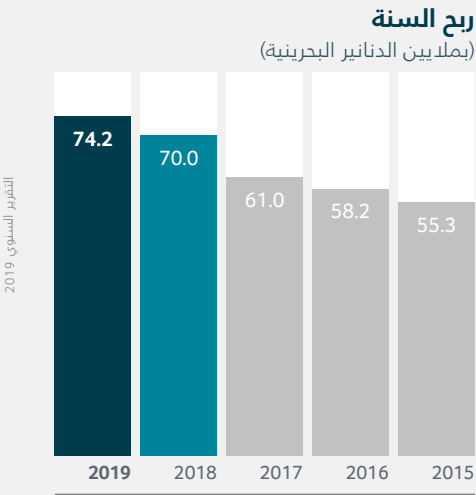
“نفخر كوننا شريككم الوطني”
من خلال التزامنا
بتطوير تجربة عملائنا
بشكل مستمر.

ولتلبية تطلعاتهم، تميزت فروعنا الجديدة بكونها موفرة للطاقة،
وصديقة للبيئة، وذات لمسات عصرية راقية. وجاء فرع البنك
الجديد والمبتكر في مجمع السيف ليوفر مجموعة مطورة من
الخدمات مع تمديد ساعات العمل لتعزيز راحة العملاء.

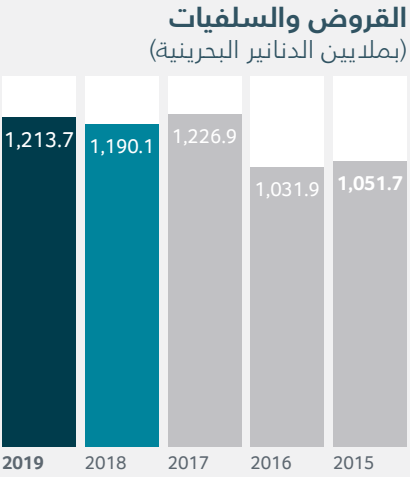
موجز البيانات المالية

حقق بنك البحرين الوطني نمواً مستمراً في الإيرادات والأرباح، وزيادة في الإنتاجية والقيمة المقدمة للمساهمين.

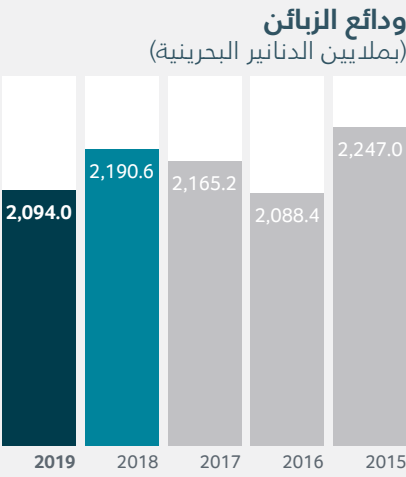
ربح السنة
74.2 مليون دينار بحريني



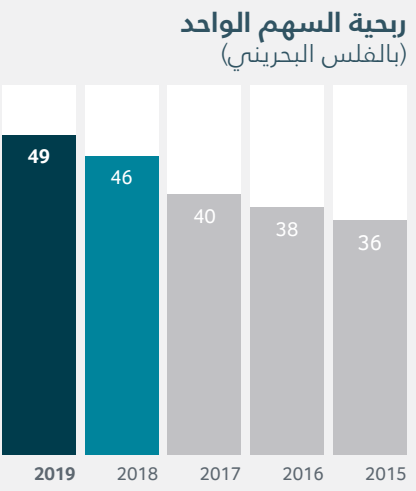
125.8 مليون دينار بحريني



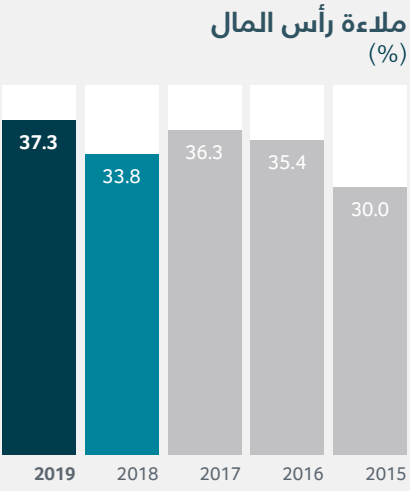
1,213.7 مليون دينار بحريني



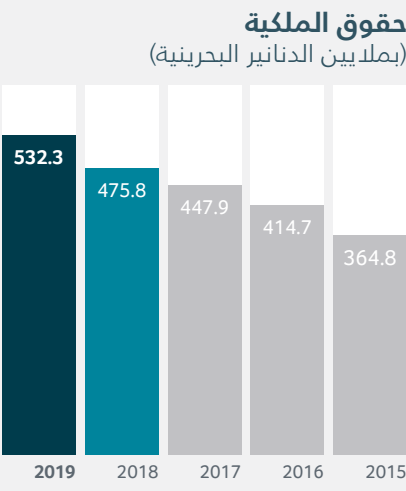
2,094.0 مليون دينار بحريني



49 فلس بحريني



37.3%



532.3 مليون دينار بحريني

	2019	2018	2017	2016	2015
الإيرادات (بملايين الدنانير البحرينية)					
صافي الفوائد المكتسبة	93.3	87.2	73.1	66.0	59.5
إيرادات أخرى	32.5	30.2	31.4	30.9	34.9
مصروفات التشغيل	45.2	41.8	33.0	34.1	30.1
ربح السنة	74.2	70.0	61.0	58.2	55.3
أرباح أسهم نقدية	38.7	34.8	31.5	28.7	26.0
أسهم منحة	15.5	14.0	12.8	11.6	10.5

الوضع المالي (بملايين الدنانير البحرينية)					
إجمالي الموجودات	3,194.5	3,195.5	3,101.5	2,977.1	2,999.7
قروض وسلفيات	1,213.7	1,190.1	1,226.9	1,031.9	1,051.7
أوراق مالية استثمارية	1,070.7	1,132.2	1,067.3	1,092.9	1,094.0
الأصول المدرة للدخل	2,992.1	3,020.7	2,939.7	2,823.0	2,837.9
مجموع الودائع	2,599.0	2,675.9	2,617.1	2,526.4	2,588.2
ودائع الزبائن	2,094.0	2,190.6	2,165.2	2,088.4	2,247.0
حقوق الملكية	532.3	475.8	447.9	414.7	364.8

مؤشرات الأداء الرئيسية (%)					
العوائد					
العائد على متوسط حقوق الملكية	14.7	15.2	14.1	14.9	14.9
العائد على متوسط الموجودات	2.3	2.2	2.0	2.0	1.9
عائد السهم الواحد (فلس)	49	46	40	38	36
الكفاءة التشغيلية (مصروفات التشغيل / مجموع الدخل)	35.9	35.6	31.6	35.2	31.9
الربح المحقق من كل موظف (بآلاف الدنانير البحرينية (بدوام كامل)	102.1	102.6	98.6	102.4	98.3
رأس المال					
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	16.7	14.9	14.4	13.9	12.2
متوسط مجموع المطلوبات إلى حقوق الملكية (مرات)	5.0	5.7	5.9	6.2	7.2
معدل ملاءة رأس المال	37.3	33.8	36.3	35.4	30.0

أعضاء مجلس الإدارة



فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 1997

رئيس لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة
رئيس لجنة الهبات والتبرعات
رئيس مجلس إدارة شركة يوسف خليل المؤيد وأولاده (ش.م.ب) (مقفلة)، مجموعة المؤيد الدولية (ش.م.ب) (مقفلة)، شركة أشرف القابضة ذ.م.م، شركة البحرين للأسواق الحرة ذ.م.م، مجموعة الخليج للفنادق ش.م.ب، الأكاديمية العربية للبحوث والدراسات (الجامعة الأهلية) (ش.م.ب) (مقفلة)، وشركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب.

عضو مجلس إدارة مجلس التنمية الاقتصادية - البحرين.



د. عصام عبدالله يوسف فخرو
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2008

رئيس اللجنة التنفيذية
عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة
عضو لجنة الهبات والتبرعات
رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للسيئما ش.م.ب، شركة عبدالله يوسف فخرو وأولاده ش.م.ب (مقفلة)، وبنك البحرين الإسلامي ش.م.ب.



خالد يوسف عبدالرحمن عبدالرحيم
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2001

رئيس لجنة التدقيق
رئيس مجلس إدارة شركة التموين الغذائي المحدودة ذ.م.م.
نائب رئيس مجلس إدارة شركة أوال للألبان ذ.م.م.
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للتقليات ش.ش.و.

عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق لشركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.

عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية لبنك البحرين الإسلامي ش.م.ب



فوزي أحمد علي كانو
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2010

عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الهبات والتبرعات
رئيس مجلس إدارة شركة عبدالرحمن جاسم كانو المحدودة ذ.م.م. وشركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.
نائب رئيس مجلس إدارة شركة يوسف بن أحمد كانو (القابضة) ذ.م.م.، إيه بيه تيرمينالز البحرين ش.م.ب، ومجموعة الخليج للفنادق ش.م.ب.



حسين سلطان سلطان الغانم
عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2004

عضو اللجنة التنفيذية
الوظيفة: وكيل الوزارة المساعد للموارد البشرية والمالية بديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء.



خالد عمر الرميحي
عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2014

رئيس لجنة المخاطر
رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب (مقفلة)، وبنك البحرين للتنمية ش.م.ب (مقفلة)
الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)، عضو مجلس إدارة مجلس التنمية الاقتصادية، شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب، الهيئة الوطنية للنفط والغاز، والشركة القابضة الوطنية للنفط والغاز ش.م.ب. (مقفلة).



يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2018

عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة
مؤسس شركة الأصول العالمية أيه آر بي جلوبال كابيتال ليمتد (مركز دبي المالي العالمي) والتي توفر حلول بديلة لإدارة الأصول. وشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة نوبل القابضة المحدودة، والتي تعد أكبر شركة سلع آسيوية وإحدى شركات قائمة فورتشن 100 في الفترة من 2012 إلى 2016 بعد أن عمل لمدة 20 عاماً مع مجموعة غولدمان ساكس في منصبه الأخير كرئيس مشارك لتسيا.

عضو مجلس إدارة مجلس التنمية الاقتصادية، شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.، المجلس العالمي لغرفة القراء، ومركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون.

أول شريك عربي في مجموعة غولدمان ساكس، والشريك العربي الوحيد الذي تم انتخابه في لجنة الإدارة العالمية للشركة.



الشيخ راشد بن سلمان محمد آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2014

عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة
مصرفي متقاعد واستشاري مستقل للخدمات المصرفية والاستثمارية.



ريشي كابور
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2018

عضو لجنة المخاطر
الرئيس التنفيذي المشارك في انفستكوروب القابضة ش.م. ب، وهو المسؤول عن الإشراف على أنشطة الشركة في أمريكا الشمالية، أوروبا، جمهورية الهند، والشرق الأوسط، ويغطي نشاطه الأسهم الخاصة،الاستثمارات العقارية، إدارة الائتمان، والاستثمارات ذات العائد المطلق.
رئيس لجان الاستثمار في انفستكوروب، وعضو اللجنة التنفيذية، لجنة التشغيل، ولجنة إدارة المخاطر المالية.

عضو مجلس إدارة المجلس الاستشاري الإقليمي لجامعة ديوك للشرق الأوسط، مجموعة طيران الخليج القابضة ش.م.ب. (مقفلة)، شركة مطار البحرين ش.م.ب، وأكاديمية الخليج للطيران (ش.م.ب).

في عام 2018، تم تصنيفه كأهم الرواد البارزين في العالم العربي من الجنسية الهندية من قبل فوربس الشرق الأوسط.



هالة علي حسين يتيم
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل
انضمت إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2018

عضو لجنة التدقيق
عضو لجنة الهبات والتبرعات
عضو مجلس إدارة شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب (مقفلة)، شركة علي حسين يتيم القابضة ذ.م.م.، وشركة إيه إم يتيم وإخوانه ذ.م.م.



محمد طارق محمد صادق محمد أكبر
عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام 2018

عضو لجنة التدقيق
زميل في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز
عضو مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.، البنك الأهلي المتحد (مصر) ش.م.ع.، شركة البحرين العالمية للغولف ش.م.ب.(مقفلة)، وشركة استثمارات الزياتي ش.م.ب.(مقفلة).

عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في بنك البركة (باكستان) المحدود.

تقرير مجلس الإدارة

إن استمرار البنك بتحقيق نتائج متميزة خلال 2019 يؤكد مدى فعالية وصواب القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة بشأن ضمان مواكبة استراتيجية البنك للنمو المتزايد في صناعة الصيرفة التي تشهد تغيراً تكنولوجياً متسارعاً، فضلاً عن ضمان تركيز البنك على تلبية الاحتياجات المتنامية لكل قطاع من قطاعات قاعدة العملاء.

يسر مجلس إدارة بنك البحرين الوطني أن يقدم تقريره السنوي عن أعمال البنك والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، مسجلاً عاماً آخر من الربحية والنمو المستمر.

الأداء العام

حقق بنك البحرين الوطني نتائج مالية طيبة والتي انعكست بصافي أرباح بلغت 74.2 مليون دينار بحريني (197.4 مليون دولار أمريكي) مقارنة بمبلغ 70.0 مليون دينار بحريني (186.1 مليون دولار أمريكي) للعام الماضي، بزيادة نسبتها 6.0%. وحافظت مؤشرات الأداء الأساسية على متانتها، مع تحقيق عائد على متوسط الأصول بنسبة 2.3% (2018: 2.2%)، فيما بلغ عائد السهم الواحد 49 فلساً (2018: 46 فلساً). هذا واستمر الوضع المالي للبنك قوياً، حيث بلغ إجمالي الأصول 3,194.5 مليون دينار بحريني (8,496.0 مليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2018.

القروض والسلفيات

1,213.7 مليون دينار بحريني

حققت القروض والسلفيات نمواً بنسبة 2.0% مقارنة مع عام 2018

ربح السنة

74.2 مليون دينار بحريني

حقق البنك نتائج مالية طيبة وربح صافي قوي



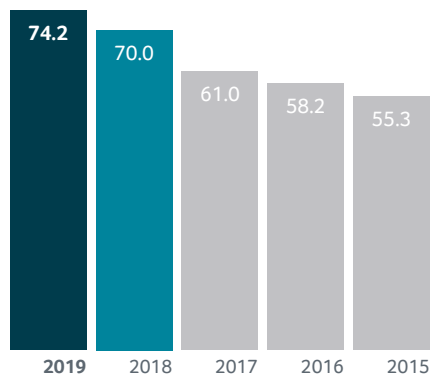
قم بمسح رمز الكود QR لمشاهدة فيديو رئيس مجلس الإدارة.

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة (تتمة)

في عام 2019، واصلنا التزامنا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل إحدى الركائز الأساسية لاقتصادنا الوطني. كما شاركنا أيضاً في صندوق السيولة الجديد الذي طرحته الحكومة البحرينية، مقدمين الدعم اللازم لقطاع الأعمال المحلي. وشارك بنك البحرين الوطني أيضاً كمنظم لجميع المشاريع الحكومية في المملكة طوال العام.

ربح السنة
(بملايين الدنانير البحرينية)



حوكمة الشركات

يدرك مجلس الإدارة جيداً بأن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر عنصراً فعالاً لنجاح أي مؤسسة، وهو ملتزم بحماية مصالح كافة الأطراف ذوي العلاقة من خلال تطبيق سياسات حوكمة راسخة تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية. ويلتزم البنك بمتطلبات واشتراطات نظام حوكمة الشركات الذي أصدرته وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومجلد التوجيهات الصادر من قوانين مصرف البحرين المركزي. ويتضمن قسم حوكمة الشركات في التقرير السنوي تقريراً تفصيلياً للالتزام البنك بهذا النظام. كما يتضمن التقرير أيضاً عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2019 والتعاملات في أسهم البنك خلال العام من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأشخاص المعتمدين والأطراف ذوي العلاقة.

شكر وتقدير

يسعدني بهذه المناسبة وبالأصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة والسادة المساهمين، أن أرفع خالص التقدير والامتنان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله، وإلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد

الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وإلى جميع الوزارات وإدارات المملكة وهيئاتها. وأخص بالشكر كذلك وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومصرف البحرين المركزي على دعمهم الكريم ومساندتهم المستمرة للبنك. كما يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى جميع عملائنا الكرام على استمرار دعمهم وحسن تعاونهم وثقتهم المستمرة في بنك البحرين الوطني، وإلى فريق الإدارة وجميع موظفي البنك على أدائهم المميز وجهودهم الحثيثة وتفانيهم وإخلاصهم في العمل.

فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

12 فبراير 2020

تم توضيح الوضع المالي وأداء البنك بالتفصيل في قسم الاستعراض المالي وقسم البيانات المالية من هذا التقرير السنوي.

المخصصات المقترحة

استناداً إلى النتائج المالية المذكورة أعلاه، فقد قرر مجلس الإدارة التقدم بتوصية إلى السادة المساهمين للموافقة على المخصصات التالية:

بالملايين الدنانير البحرينية	
أرباح نقدية (25%)	38.7
أسهم منحة (10%)	15.5
هبات وتبرعات	3.7
تحويل إلى الاحتياطي العام	8.0

الهبات والتبرعات

يتقدم مجلس الإدارة هذا العام بتوصية لتخصيص مبلغ 3.7 مليون دينار بحريني (9.8 مليون دولار أمريكي) لبرنامج الهبات والتبرعات، بما يمثل 5% من صافي أرباح البنك لعام 2019. وبلغ مجموع المخصصات في إطار هذا البرنامج منذ بدايته حتى الآن 52.9 مليون دينار بحريني (140.7 مليون دولار أمريكي).

كما حققت القروض والسلفيات نمواً بنسبة 2.0% لتبلغ 1,213.7 مليون دينار بحريني (3,227.9 مليون دولار أمريكي) مقارنة بمبلغ 1,190.1 مليون دينار بحريني (3,165.2 مليون دولار أمريكي) في العام الماضي. ويمتلك البنك قاعدة رأسمالية قوية مع ملاءة رأس مال بلغت 37.3% (قبل المخصصات المقترحة) كما في 31 ديسمبر 2019.

إن النتائج المتميزة التي حققها البنك خلال 2019 تؤكد مدى فعالية وصواب القرار الذي اتخذته مجلس الإدارة بشأن ضمان مواكبة استراتيجية البنك للنمو المتزايد في صناعة الصيرفة التي تشهد تغيراً تكنولوجياً متسارعاً، فضلاً عن ضمان تركيز البنك على تلبية الاحتياجات التنمائية لكل قطاع من قطاعات قاعدة العملاء. وفي عام 2019، واصلنا التزامنا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل إحدى الركائز الأساسية لاقتصادنا الوطني.

كما شاركنا أيضاً في صندوق السيولة الجديد الذي طرحته الحكومة البحرينية، مقدمين الدعم اللازم لقطاع الأعمال المحلي. وشارك بنك البحرين الوطني أيضاً كمنظم لجميع المشاريع الحكومية في المملكة طوال العام. وأسفرت جهودنا الحثيثة الرامية إلى توفير خدمات متميزة للعملاء من الأفراد والشركات عن إجراء تجديد شامل ومنهجي لشبكة فروعنا مما عزز من مزايا خدمتنا الذاتية. كما أن المجموعة الواسعة من تطبيقات التكنولوجيا الرقمية من خلال قنوات بنك البحرين الوطني قد وفرت المزيد من الخيارات لتسهيل التواصل مع عملائنا.

الإدارة التنفيذية



1. جان-كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

2. عبدالعزيز الأحمد
رئيس تنفيذي – الحسابات الاستراتيجية

3. حسين الحسيني
رئيس تنفيذي – الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات

4. بروس ويد
رئيس تنفيذي – إعادة هيكلة التمويلات المالية

5. ياسر الشريفي
رئيس تنفيذي – الاستراتيجية

6. إيان بلاكلو
رئيس تنفيذي – العمليات

7. دانه بوحجي
رئيس تنفيذي – الموارد البشرية

8. هشام الكردي
رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية

9. كايي الحكيم
رئيس تنفيذي – الشؤون القانونية وسكرتير الشركة

10. عيسى مسيح
رئيس تنفيذي – إدارة المخاطر

11. راسل بنت
رئيس تنفيذي – الشؤون المالية

12. ريتشارد هكس
رئيس تنفيذي – التسويق

13. صباح الزباني
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

نبذة عن الإدارة التنفيذية

التقرير السنوي 2019

- جان-كريستوف دوراند**

الرئيس التنفيذي

انضم السيد جان-كريستوف دوراند إلى بنك البحرين الوطني في منصب الرئيس التنفيذي في ديسمبر 2016، حيث انصب تركيزه على تعزيز وزيادة دور البنك كمحرك لعجلة النمو الاقتصادي والتنموي. ويجلب السيد دوراند معه خبرة تزيد عن 38 عاماً في مجال العمل المصرفي إقليمياً وعالمياً التي اكتسبها من تولي عدة مناصب قيادية عليا بمؤسسات مصرفية عالمية ورائدة، وأمضى منها 31 عاماً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وقبل ذلك شغل منصب الرئيس التنفيذي في بنك بي إن بي باربا، لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك في مجال الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الأصول. يشغل السيد جان-كريستوف دوراند مناصب مصرفية عديدة في مجالس إدارات عدة مؤسسات وشركات محلية وإقليمية، فهو عضو بمجلس إدارة شركة طيران الخليج، وعضو بمجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الهيات والتبرعات ولجنة التعيينات والمكافآت ولجنة حوكمة الشركات بشركة البحرين للتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة شركة أمنية بالأردن، ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، ورئيس غرفة التجارة والصناعة الفرنسية بالبحرين. السيد دوراند حاصل على مرتبة الشرف من حكومة الجمهورية الفرنسية، وهو خريج كلية العلوم الاقتصادية والتجارية في باريس (ESSEC).

- عبدالعزیز الأحمد**

رئيس تنفيذي – الحسابات الاستراتيجية

انضم السيد عبدالعزیز الأحمد إلى بنك البحرين الوطني في عام 1974، ويشغل حالياً منصب رئيس تنفيذي للحسابات الاستراتيجية منذ عام 2019، مع تكليفه بإدارة وخدمة وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة إلى الحسابات الاستراتيجية وحسابات العملاء من كبار الشخصيات من ذوي الدخل العالي.

على مدار 45 عاماً الماضية، اكتسب السيد عبدالعزیز خبرة واسعة وشاملة في الأعمال المصرفية، تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، وتتضمن أيضاً الخدمات المصرفية التجارية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقبل تولي منصبه الحالي، شغل السيد عبدالعزیز مناصب قيادية عليا متوالية شملت جميع أقسام البنك، بما في ذلك تسلمه منصب رئيس تنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد والمدير العام للخدمات المصرفية للأفراد وقطاعي الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للشركات. وإلى جانب السنوات الحافلة بالخبرة، قام السيد عبدالعزیز بتوثيق العلاقات مع نخبة من كبار عملاء البنك ومتنسيبي الحكومة النافذين، وغيرهم من المساهمين الرئيسيين في نمو الاقتصاد البحريني.

وعلى نطاق أوسع، يشغل السيد عبدالعزیز حالياً منصب عضو مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية، ومنصب نائب رئيس لجنة المكافآت بالشركة، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في كل من الشركة الوطنية للسيارات، وشركة التسهيلات للسيارات، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات. كما ويتولى السيد عبدالعزیز أيضاً منصب عضو في مجلس أمناء الرعاية الصحية الأولية التابعة للمجلس الأعلى للصحة.

السيد عبدالعزیز حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية من جامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

- حسين الحسيني**

رئيس تنفيذي– الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات

انضم السيد حسين الحسيني لبنك البحرين الوطني في عام 1982. ويمتلك خبرة مصرفية واسعة تمتد إلى 37 عاماً في البنك، ويتولى السيد حسين منذ عام 2017 منصب رئيس تنفيذي للخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات.

يشغل السيد حسين منصب نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة الاستثمار لشركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو) ش.م.ب، وعضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية وعضو اللجنة الاستثمارية وعضو لجنة التعيينات والمكافآت لشركة استيراد الاستثمارية، وعضو مجلس أمناء جامعة بوليتكنك البحرين، وعضو مجلس حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة في مصرف البحرين المركزي. ويمتلك السيد حسين عضوية في «دلتا - ميو - دلتا» بولاية شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، وعضوية في الاتحاد العربي للمتداولين في الأسواق المالية، بالرابطة الدولية لسوق الأوراق المالية، وفي نادي الخريجين بـكلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة، وجمعية البحرين للمتداولين في الأسواق المالية.

يحمل السيد حسين الحسيني شهادة الماجستير في التسويق والإدارة من جامعة دي بول في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة إدارة التطوير من كلية هارفرد للأعمال، وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كونكورديا بكندا.

- بروس ويد**

رئيس تنفيذي – إعادة هيكلة التمويلات المالية

انضم السيد بروس ويد إلى بنك البحرين الوطني في عام 2014، ويشغل حالياً منصب رئيس تنفيذي لإعادة هيكلة التمويلات المالية، حيث تم إنشاء هذا القسم في منتصف عام 2019 لدعم الأسواق المحلية والإقليمية عبر دوره كمستشار مستقل للشركات والمؤسسات التي تواجه تحديات مالية.

يتمتع السيد بروس بخبرة تتجاوز 35 عاماً في مجال العمل المصرفي، حيث شغل مناصب عدة لدى بنوك إقليمية ودولية تشمل البنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض، وسينبي بنك، ومجموعة بنك طوكيو. ويشغل بروس منصب رئيس لجنة إدارة المخاطر بجمعية مصارف البحرين.

ويحمل السيد بروس شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وشهادة البكالوريوس في العلوم التطبيقية من جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا بأستراليا، وشهادة الدبلوم في الأعمال من معهد التمويل التطبيقي والاستثمار والأوراق المالية بأستراليا.

السيد بروس حاصل على زمالة المعهد الإسترالي لمدراء الشركات، وزمالة معهد الخدمات المالية في أستراليا، وهو كذلك عضو في جمعية التمويل والخزينة المحدودة، ومهني قانوني أول للخزينة.

- ياسر الشريفي**

رئيس تنفيذي – الاستراتيجية

انضم السيد ياسر الشريفي لبنك البحرين الوطني في عام 2017 بمنصب رئيس تنفيذي للاستراتيجية، حيث يتولى قيادة مساعي البنك للتحول والابتكار، والإشراف على مكتب إدارة المشاريع، وتطوير الأعمال، إلى جانب إشرافه لعمليات فرعي البنك في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وبخبرة تمتد لأكثر من 25 عاماً في مجال إدارة الاستثمارات المالية والدولية مع مؤسسات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل عمله كـشريك في شركة الراجحي القابضة، وإلى جانب عمله في شركة أرنست أند يونغ وكان خلالها أول مواطن من دول مجلس التعاون الخليجي يشارك في تأسيس الخدمات الاستشارية لتمويل الشركات، على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

يشغل السيد ياسر منصب رئيس مجلس إدارة المجلس الاستشاري لخليج البحرين للتكنولوجيا المالية، ورئيس معهد دانات البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة، وهو عضو بمجلس إدارة شركة إدامة، وبورصة البحرين، وشركة البحرين للمقاصة، وشركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب. كما يقوم السيد ياسر بتمثيل بنك البحرين الوطني في اللجنة الاستشارية المحدودة لشركاء صندوق الواحة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن السيد ياسر عضو بمنظمة الرؤساء الشباب (YPO)، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماساتشوستس في أمهرست، الولايات المتحدة الأمريكية.

- إيان بلاكلو**

رئيس تنفيذي – العمليات

انضم السيد إيان بلاكلو إلى بنك البحرين الوطني في عام 2017، لمساعدة البنك في تعزيز هيكاله التنظيمية ونظام عملياته الأساسي من أجل تحسين قدرته التنافسية، ويشمل ذلك تحقيق قدر أكبر من الكفاءة وتبسيط العمليات عبر تحسين وتحديث الممارسات على جميع المستويات باعتماد أحدث التقنيات التكنولوجية.

يتمتع السيد إيان بخبرة دولية وتنفيذية في القطاع المصرفي والمالي تتجاوز 30 عاماً، ساهم خلالها في بناء وإدارة وتشغيل عمليات واسعة النطاق بمختلف المجالات، بما في ذلك قطاع البنوك والتكنولوجيا، حيث قام بتفعيل نظام إداري دقيق للتوفيق بين جميع أطراف ذوي العلاقة، كما كان لديه سجل حافل في تنفيذ مبادرات التطوير والتغيير الرئيسية بما في ذلك البرامج الهادفة لزيادة الأرباح وخفض التكاليف وسبل الامتثال للوائح الحكومية، إلى جانب تطوير برامج تعزيز تجربة العملاء والدستعانة بالموارد الخارجية وإدارة العقود المتعلقة بها. ويشغل السيد إيان أيضاً منصب عضو بمجلس إدارة «EDS» «Cyberlynx».

تخرج السيد إيان بمرتبة الشرف في مجال الاقتصاد من جامعة أبردين، وانضم فيما بعد لمعهد «The Qualified» لمحاسبى إدارة التكاليف، وتابع مسيرته الأكاديمية في برنامج الإدارة التنفيذية بجامعة ستانفورد، وشارك أيضاً في برنامج «Proteus» كلية إدارة الأعمال في لندن.

- دانه بوحجي**

رئيس تنفيذي – الموارد البشرية

انضمت السيدة دانه بوحجي لبنك البحرين الوطني في عام 2017 لتشغل منصب رئيس تنفيذي للموارد البشرية، حيث تتولى مهام تعزيز قاعدة المواهب والكفاءات بالبنك عبر تدريب وتطوير واستقطاب القدرات المبدعة وضمان بقاءها في المؤسسة بشكل فعال، بما يدعم جهود البنك في تحقيق النمو والتنوع.

تمتلك السيدة دانه خبرة عملية تزيد عن 19 عاماً في مجال الموارد البشرية، حيث شغلت مناصب سابقة لدى مجلس التنمية الاقتصادية البحرين، وشركة ممتلكات البحرين القابضة، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، والبنك الأهلي المتحد.

السيدة دانه عضو في مجلس إدارة «إنجاز البحرين»، واللجنة الاستشارية للاتحاد البحريني الدولي لسيدات الأعمال والمهنيات، ولجنة الموارد البشرية والمكافآت بجمعية مصارف البحرين.

تحمل السيدة دانه الشهادة التخصصية في التوظيف (CPP) من لندن بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في الدراسات التجارية من جامعة كونكورديا في كندا.

- هشام الكردي**

رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية

انضم السيد هشام الكردي إلى بنك البحرين الوطني في عام 2018 بمنصب رئيس تنفيذي للخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية، وهو يتولى مسؤولية تطوير وتنفيذ استراتيجية العمل للقسم الذي يرأسه بما يدعم تحقيق أهداف البنك فيما يتعلق بالإيرادات والأرباح المتوقعة. ويمتلك السيد هشام أكثر من 22 عاماً من الخبرة المحلية والدولية في أسواق المال وتطوير المؤسسات، بما يشكل إضافة هامة للفريق التنفيذي للبنك.

وقد شغل السيد هشام منصب رئيس الأسواق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لدى بنك بي إن بي باربا، وكان عضواً في اللجنة التابعة لمجلس إدارة البنك. وتشمل المسيرة المهنية للسيد هشام العمل لدى بنك البحرين والكويت.

يحمل السيد هشام شهادة بكالوريوس في الهندسة في أنظمة التحكم من جامعة هدرزفيلد بالمملكة المتحدة.

- كاوي الحكيم**

رئيس تنفيذي – الشؤون القانونية وسكرتير الشركة

انضم السيد كاوي الحكيم إلى بنك البحرين الوطني في عام 2017 ليتولى منصب رئيس تنفيذي للشؤون القانونية وسكرتير الشركة، حيث يتولى مسؤولية التعامل مع كافة الأمور القانونية وتقديم الاستشارات القانونية للجهات التنفيذية ومجلس الإدارة فيما يتعلق بكافة جوانب أنشطة الأعمال.

عمل السيد كاوي لدى مجموعة جي إف إتش المالية وبنك بي إن بي باربا، ويمتلك أكثر من 18 عاماً من الخبرة القانونية في شتى المجالات، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية للشركات، والتمويل الإسلامي، والتمويل الهيكلي، والأسواق المالية، والأسهم الخاصة، والتحقيقات التنظيمية وحل النزاعات.

يشغل السيد كاوي منصب نائب رئيس هيئة المحامين في غرفة التجارة الدولية بالبحرين، وغرفة الصناعة والتجارة، وهو عضو في اللجنة التابعة

لغرفة التجارة الدولية للتحكيم وحل النزاعات في باريس، وعضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية بالبحرين. وتم تعيينه مؤخراً عضواً في فرقة عمل لجنة غرفة التجارة الدولية بالبحرين لمحاربة الفساد في التحكيم.

السيد كاوي حاصل على ماجستير في القانون المصرفي والتمويل من كلية أوسغود هول للحقوق بجامعة يورك في كندا، وشهادة البكالوريوس في القانون الليتاني من كلية الحقوق في جامعة الحكمة في بيروت لبنان، إلى جانب العديد من الدراسات العليا.

يساهم السيد كاوي بشكل منتظم في نشر المقالات المتخصصة في الصحف والمجلات القانونية. تشمل إنجازاته الأخرى الحصول على جائزة تقديرية لقائمة المستشارين القانونيين الأكثر أهمية لعام 2016 والتي تعد جزء من القائمة القانونية الـ 500 الأساسية.

- عيسى مسيح**

رئيس تنفيذي – إدارة المخاطر

انضم السيد عيسى مسيح إلى بنك البحرين الوطني في عام 2017 بمنصب نائب الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر، وقد تم تعيينه في منصب رئيس تنفيذي لإدارة المخاطر في يوليو 2019 ليتولى مهام تعزيز وتطوير عمل هذه الإدارة بما يساهم بدعم النمو والتحول المستقبلي للبنك. يتمتع السيد عيسى بخبرة تزيد عن 22 عاماً في القطاع المصرفي تشمل الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية في مملكة البحرين، وذلك في مجال إدارة المخاطر والائتمان والاللتزام.

وقبل انضمامه للبنك، عمل السيد عيسى رئيساً لإدارة المخاطر في مصرف السلام – البحرين وشملت مسؤولياته ضمان كفاءة الإدارة بعد استحواذ المصرف على بنك بي إم آي. وإضافة لذلك، تبوأ عيسى مناصب إدارية عليا أخرى في مجال إدارة المخاطر في مصارف تقليدية وإسلامية، من بينها بنك الخليج المتحد وبنك بي أم أي وبيت التمويل الخليجي.

السيد عيسى مسيح حاصل على شهادة الماجستير من جامعة ديبول في الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة البكالوريوس من جامعة كونكورديا في كندا، كما يحمل شهادة محلل مالي معتمد (CFA) وشهادة مدير مخاطر محترف (PRM).

- راسل بنت**

رئيس تنفيذي- الشؤون المالية

انضم السيد راسل بنت إلى بنك البحرين الوطني في عام 2018 في منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية، جالياً معه أكثر من 20 عاماً من الخبرة المصرفية والمالية، حيث يتولى مسؤولية تعزيز موقع البنك المالي وإمكانياته التحليلية، بما في ذلك تقديم تقارير محسّنة للبيانات، وضمان اعتماد أحدث التقنيات لتوفير نظرة واضحة للأعمال.

يعتبر السيد راسل محاسباً قانونياً مؤهلاً في المملكة المتحدة، وعمل مسبقاً في بنك الخليج الدولي وبنك الكويت الوطني وإرنست ويونغ.

إلى جانب منصبه في البنك، يشغل السيد راسل منصب عضو وسكرتير في لجنة المعايير الدولية التابعة لجمعية مصارف البحرين، وهو أيضاً عضو مؤسس بفرع البحرين لجمعية علاقات المستثمرين بالشرق الأوسط.

يحمل السيد راسل درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الرياضيات والاقتصاد من جامعة إيسيكس بالمملكة المتحدة.

- ريشارد هكس**

رئيس تنفيذي – التسويق

انضم السيد ريشارد هكس إلى بنك البحرين الوطني في عام 2016 ليشغل منصب رئيس تنفيذي للتسويق، وهو متخصص في مجال التسويق الرقمي، وتجربة العملاء، والتحول الرقمي. ويتولى السيد ريشارد قيادة فريق التسويق والاتصالات المسؤول عن تطوير هوية البنك ودمم أهداف أنشطة الأعمال عبر تفعيل الفعاليات التسويقية، وتوجيه برامج الرعاية، وإتباع خطط استراتيجية للاتصالات والعلاقات العامة. كما يركز دور السيد ريشارد على إيصال صوت العميل وتطلعاته لتكون في صميم مبادرات البنك مع تركيز متنام على القنوات الرقمية.

يأتي انضمام السيد ريشارد للبنك بعد اكتسابه لخبرة تزيد عن 30 عاماً في مجال العمل المصرفي ومجال التسويق، وذلك مع مصرف نات ويست، والبنك الملكي الإسكتلندي، وبنك انشئ أس بي سي، حيث كان يعمل كأحد أفراد فريق تسويق إقليمي بالمقر الرئيسي في لندن وشمل نطاق عمله مختلف أنشطة الأعمال والمناطق الجغرافية.

يمتلك السيد ريشارد عضوية في معهد التسويق القانوني وحاصل على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد من جامعة دي مونتفورت بالمملكة المتحدة.

- صباح الزباني**

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

انضم السيد صباح الزباني إلى بنك البحرين الوطني في عام 2019 كرئيس للخدمات المصرفية للأفراد ليغرز من جهود البنك في توفير أرقى الحلول المصرفية المبتكرة واستقطاب شريحة أوسع من العملاء. ويتولى السيد صباح مسؤولية تعزيز تجربة العملاء سواء كانت من المنصة الرقمية للمنتجات والخدمات المصرفية أو عبر شبكة أفرع البنك التي تعد الأكبر على مستوى المملكة.

يمتلك السيد صباح خبرة مصرفية تزيد عن 12 عاماً في القطاع المصرفي، حيث تبوأ عدة مناصب عليا في كبريات البنوك المحلية والإقليمية. وقد كان حتى وقت قريب يشغل منصب نائب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد في بيت التمويل الكويتي – البحرين، كما تشمل مسيرته المهنية خبرة عملية في شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) وقوة دفاع البحرين.

يختص السيد صباح بتوفير منتجات وحلول رقمية مبتكرة في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والتي حصدت على تقدير مهني ودولي، حيث يقود استراتيجية نمو فعالة تركز على احتياجات وتطلعات العملاء.

السيد صباح من خريجي برنامج قيادة تدريب ضباط الاحتياط التابع للجيش الأمريكي، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة «Citadel» العسكرية في ولاية كارولينا الجنوبية بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة ماجستير العلوم في نظم المعلومات، وشهادة اعتماد تنفيذي في التكنولوجيا المالية «Fintech» من جامعة جورج تاون الأمريكية.

التقرير السنوي 2019

بنك البحرين الوطني ش.م.ب

تقرير الرئيس التنفيذي

إن عملائنا هم في صميم إستراتيجيتنا، ويسرني جداً أن أرى التوسع المستمر لقاعدة عملائنا، وتحسن جودة تواصلنا مع جميع القطاعات، والدور الرائد الذي يساهم فيه بنك البحرين الوطني في تمويل الاقتصاد المحلي على جميع المستويات والمبادرات الحكومية الرئيسية.

إنني أشعر بالفخر والاعتزاز بفرق عملنا التي لم تألوا جهداً وحماساً في العمل على تحقيق العديد من الإنجازات خلال عام 2019. لقد أثبتت هذه الفرق انسجامها وتوافقها مع الرؤية الاستراتيجية للبنك والقيم الأساسية لمؤسستنا، كما وأنها حققت إنجازات فارقة وأساسية تعد جزءاً من رحلتنا لتعزيز من قوة وريادة موقع بنك البحرين الوطني ضمن قطاع سريع التغيّر. كان هذا العام بالفعل عاماً مليئاً بالتحديات بالنسبة للمؤسسات المصرفية في ظل انخفاض معدل أسعار الفائدة وتواضع النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد استمرت ربحية بنك البحرين الوطني في التحسن على مستوى التشغيل وصافي الأرباح بفضل زيادة وتنويع إيراداتنا والإدارة الحذرة لقاعدة المصروفات.

لقد تم التنفيذ والشروع بعدة مبادرات استراتيجية خلال العام بنجاح، تهدف جميعها إلى تحسين تجربة عملائنا وخدمتهم بشكل أفضل. إن عملائنا هم في صميم إستراتيجيتنا، ويسرني جداً أن أرى التوسع المستمر لقاعدة عملائنا، وتحسن جودة تواصلنا مع جميع القطاعات، والدور الرائد الذي يساهم فيه بنك البحرين الوطني في تمويل الاقتصاد المحلي على جميع المستويات والمبادرات الحكومية الرئيسية. إن هذا هو بالفعل دور بنك البحرين الوطني وكلنا عزم بتحقيقه بأكثر الطرق ابتكاراً.

نمو صافي الأرباح التشغيلية

6.0%

تم تحقيق هذا النمو من دون المساومة بإدارة المخاطر

نمو الأرباح التشغيلية

80.6 مليون دينار بحريني

مقارنة بمبلغ 75.6 مليون دينار بحريني في عام 2018 مما يعكس نمو نسبته 6.6%



قم بمسح رمز الكود QR لمشاهدة فيديو الرئيس التنفيذي.

جان-كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

من المهم أيضاً أن نسلط الضوء على المشاريع الرئيسية التي تم تنفيذها داخلياً خلال العامين الماضيين للحفاظ على تطوير أعمالنا بطريق آمنة ومنظمة في الوقت الذي نمثل فيه لكافة المتطلبات الرقابية التي نخضع لها كمؤسسة مصرفية. تشمل هذه المشروعات التحول الكلي لتقنية المعلومات، والرقمنة للعمليات الداخلية، والتحسين المستمر لأطر إدارة المخاطر، والارتقاء بأداء وحدة الالتزام لتواكب المعايير الدولية.

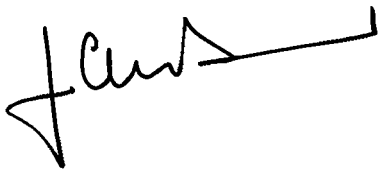
ساهم فريقنا للخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية بدور بالغ الأهمية في معظم المعاملات والصفقات الكبرى المبرمة على مستوى المملكة وذلك من خلال ترتيب إصدار سندات رأس المال السيادية، وترتيب العديد من معاملات التمويل المهيكلّة الرئيسية مع الشركات الكبرى في البلاد، علاوة عن تقديم حلول لهيكلية رأس المال المتداول. وبهذا الصدد، نود أن نتقدم بجزيل الشكر للحكومة الموقرة والكيانات الكبرى على الثقة التي أبدوها تجاه فرقنا المتخصصة، حيث يمثل هذا الاعتراف بكفاءتهم وخبراتهم إنجازاً نعتر به كوننا وبكل فخر جزء من فريق البحرين.

تواصل فرق عملنا المختلفة تطوير أعمال البنك بشكل حكيم ومدرّوس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الأخرى حيث نمتلك علاقات وطيدة. ويمثل توسعنا في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي هدفاً مهماً لإستراتيجيتنا، ونحن عازمون على متابعته بما يتوافق مع خطتنا الاستراتيجية.

ومن المهم أيضاً أن نسلط الضوء على المشاريع الرئيسية التي تم تنفيذها داخلياً خلال العامين الماضيين للحفاظ على تطوير أعمالنا بطريق آمنة ومنظمة في الوقت الذي نمثل فيه لكافة المتطلبات الرقابية التي نخضع لها كمؤسسة مصرفية. تشمل هذه المشروعات التحول الكلي لتقنية المعلومات، والرقمنة للعمليات الداخلية، والتحسين المستمر لأطر إدارة المخاطر، والارتقاء بأداء وحدة الالتزام لتواكب المعايير الدولية.

ضمن إطار مبادراتنا الاستراتيجية، جاء استكمال عملية الاستحواذ الأخيرة على حصص السيطرة في بنك البحرين الإسلامي ليضيف بُعداً جديداً لإمكانيات بنك البحرين الوطني حسب خطط النمو. فنحن في بنك البحرين الوطني لمسنا أهمية تطوير أنشطتنا المتوافقة مع الشريعة الإسلامية السمعاء للوصول إلى عملاء جدد وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة لعملائنا الحاليين. ونحن على ثقة من أن هذه الخطوة الاستراتيجية المدروسة بعناية ستمكّننا من تظافر الإمكانيات بين المؤسستين بشكل إيجابي، والاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة لديهما.

وبالنظر إلى المستقبل، فإننا على ثقة بأن بنك البحرين الوطني في وضع يؤهله لمواصلة التنويع والنمو في عام 2020 مع تحسن أوضاع البيئة الاقتصادية. كما وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقديري وامتناني للدعم الكريم والمستمر من جانب مساهمينا ومجلس إدارتنا، علاوة عن فريق الإدارة وجميع موظفي البنك.



جان-كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

الموارد البشرية وتنمية المواهب

كفاءات الوطني المتميزة

تشكل كوادرننا البشرية بالبنك ركيزة لتحقيق التقدم حسب رؤيتنا للتحويل. إن التزامنا المستمر بتطوير رأسمالننا البشري، واستقطاب وجذب أفضل المهارات والكفاءات، وخلق قيادات مستقبلية من داخل البنك يعد من الأولويات الاستراتيجية للإدارة للحفاظ على أداء القوة العاملة. وقد تم تحقيق نتائج باهرة وملحوظة في هذا المجال، كما وأصبح بنك البحرين الوطني الوجهة المفضلة للقدرات والكفاءات البحرينية. وفي الوقت ذاته، تم تبادل المهارات والاستفادة من قدرات الإدارة العليا في البنك لضمان استمرارية الأعمال وتحفيز الأداء.

في عام 2019، واصلنا طرح مبادراتنا الطموحة لتحقيق النمو الشخصي والتطور المهني بناءً على ما تم التمهيد له في السنوات السابقة، وهو ما أسفر عن بناء قاعدة راسخة من المهارات المتميزة من الداخل. ويمتد الاستثمار في موظفينا في جميع الأقسام وعلى جميع المستويات داخل البنك، وتبدو نتائج هذه المبادرات ملموسة على مستوى الموظفين.

تم تصميم مجموعة من برامج التدريب والتطوير الشاملة بهدف بناء قدرات الموظفين ليحققوا النجاح وليتمكنوا من التفوق في وظائفهم المختلفة داخل البنك، كما وأتينا نركز على مواكبة أفضل الممارسات المتبعة ضمن القطاع المصرفي.

جاء طرح برنامج «Rise» بالتعاون مع أحد مستشاري التدريب العالميين من أجل تطوير وصقل مجموعة من مهارات الشخصية ومهارات العمل لدى الشباب البحريني الواعد من موظفي البنك والذين أبرزوا تبنينهم لقيم البنك المؤسسية. ويوفر البرامج دورات تدريبية وإرشادية متخصصة، ومساهمة مباشرة في مشاريع تحول تتماشى مع استراتيجية البنك.

يواصل بنك البحرين الوطني التركيز على الريادة، وقد تم تخريج 17 موظفاً بحرينياً من جميع أنحاء البنك من دورة الريادة في الإدارة من لندن.

خضع منهجنا الخاص بالأداء في بنك البحرين الوطني للاختبار من عدة زوايا، مؤكداً أهمية العمل بروح الفريق الواحد، ومدركين جيداً أن الذكاء العاطفي يلعب دوراً هاماً في تحقيق التناغم ضمن ثقافة البنك، وتحقيق أداء مستدام.

من خلال تشكيل لجنة التنوع والشمولية، فإن بنك البحرين الوطني يرسى ثقافة تقبل واحترام اختلافات الآخرين فيما يتعلق بالسن والجنس والعقيدة والإعاقة، لضمان حصولهم على الرعاية والاهتمام والكرامة، وتوفير فرص متكافئة ليحققوا التميز. فنحن نسعى ليكون دورنا مؤثراً في المجتمع بأكمله وليس فقط على مستوى موظفينا.

التزاماً منا بالمساهمة بدور فعّال في تحقيق التنمية في مملكة البحرين ودعم الرؤية الاقتصادية 2030، قام البنك بطرح مبادراته الطموحة والحصريّة (برنامج تطوير قدرات أعضاء مجالس الإدارة من الكوادر النسائية) بالتعاون مع عدة شركاء بهدف تعزيز دور المرأة في ميدان العمل وتزويد المشاركات منهن بالمهارات والكفاءات الأساسية للنجاح بالمناصب التنفيذية. ولدعم مسيرة تقلدهن لمناصب قيادية، يعمل البرنامج على تمكين وتحفيز المشاركات عبر إكسابهن معرفة شاملة بمبادئ حوكمة الشركات الرشيدة وأفضل الممارسات وتعريفهن بالأدوار والمسؤوليات المنوطة عند توليهن مثل هذه المناصب ضمن القطاعات المختلفة.

نحن مستمرون بالتزامنا بدعم إنجاز البحرين، وهي مؤسسة غير ربحية تم تأسيسها كجزء من المبادرة العالمية «Junior Achievements» بهدف تمكين وتعريف الطلبة بكيفية تحقيق النجاح الاقتصادي وسط التحديات الحالية في عالم الأعمال. ومن خلال برنامج إرشادي يشمل البنك ككل، انخرط موظفو البنك للتطوع من أجل منح الطلاب لمحة عن موقع العمل وتحفيز قدراتهم الكامنة، ترسيخاً لثقافة وروح فريق البحرين.

خلال العام، وتأكيذاً على حرص البنك على توظيف وتطوير الكوادر البحرينية، تم تعيين 91 بحرينياً في وظائف دائمة، وتعد هذه النسبة من أعلى نسب البخرنة في المملكة. وعلاوة على ذلك، تم تدريب 98 موظفاً بحرينياً من المتخرجين عبر برنامج توظيف الخريجين الجدد، بغرض إعدادهم لمتطلبات بيئة العمل. وقد تم توظيف 30% من هؤلاء المتخرجين بشكل دائم في البنك. ويمنح برنامج التدريب نظرة شاملة للمتدربين عن قطاع المصرفي كما يوفر لهم تجربة قيّمة.

اقلب الصفحة للإطلاع على الهيكل التنظيمي لبنك البحرين الوطني <



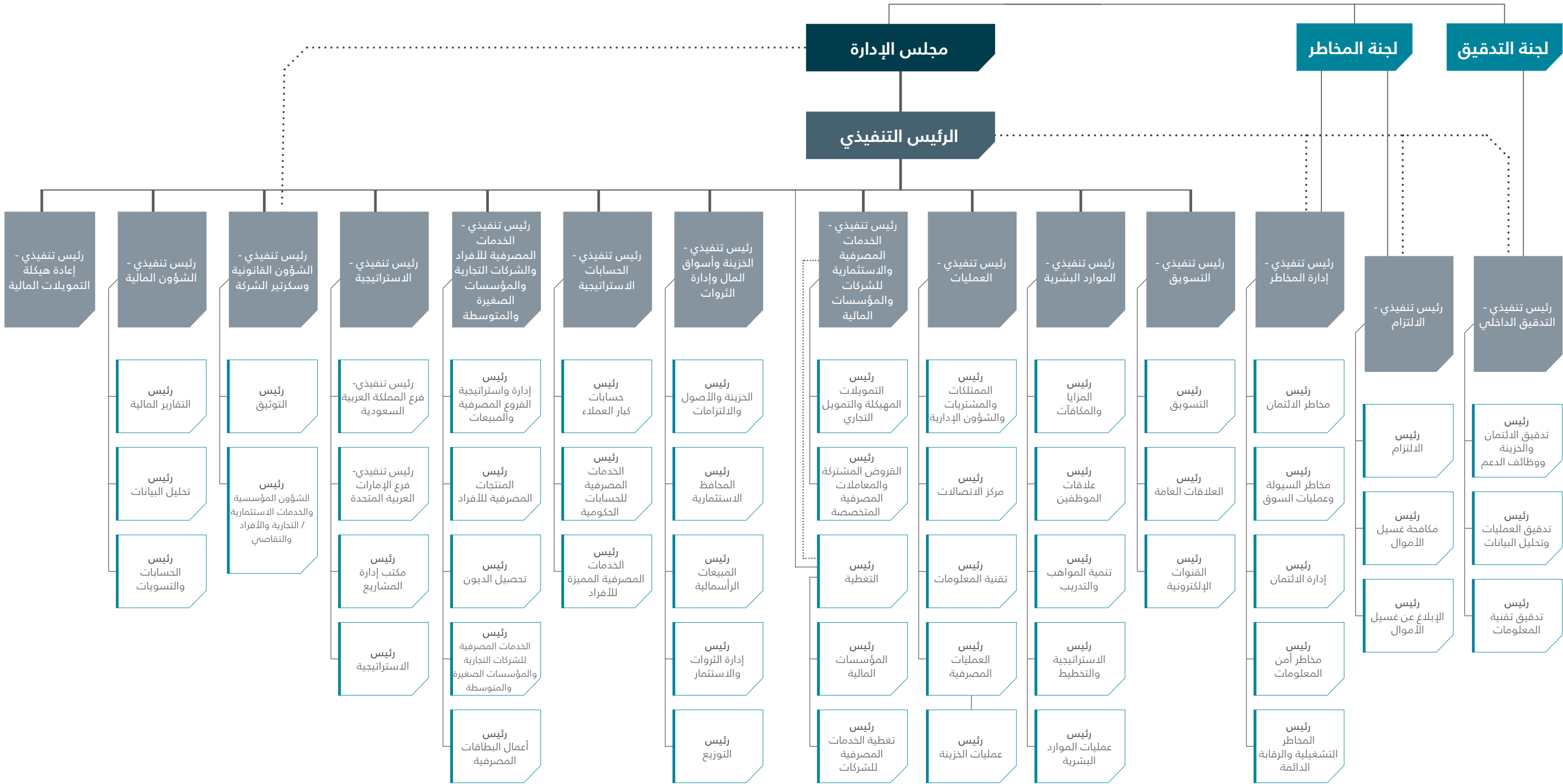
↑ طرح برنامج «Rise» كمبادرة تدريب متميزة من أجل صقل وتطوير مهارات موظفي البنك البارزين والذين يساهمون وبشكل مباشر في مشاريع التحول التي تتماشى مع استراتيجية البنك.

← ريادة التغيير من خلال تدشين برنامج حصري لتطوير أعضاء مجالس الإدارة من الكوادر النسائية، والذي يُعنى بدعم التنفيذيين من العنصر النسائي.



إرساء ثقافة تبادل المعرفة من خلال برنامج «INSPIRE» للإرشاد.

الهيكل التنظيمي



“نفخر كوننا شريككم الوطني” من خلال تمكين موظفينا ورفع قدراتهم.

إن التزامنا المستمر بتطوير واستقطاب وجذب أفضل المهارات والخبرات، وخلق قيادات مستقبلية من الداخل، جعلنا الوجهة المفضلة للقدرات والكفاءات البحرينية.

مراجعة الأعمال

مصرفكم
الوطني

التقرير السنوي 2019

بنك البحرين الوطني ش.م.ب

28

إلى ذلك، واستجابة لاحتياجات العملاء، حرصنا على توسعة شبكتنا لتصل إلى 102 موقعاً لأجهزة الصراف الآلي، فضلاً عن تحسين أوقات دوام الفروع، وطرح تصميمات مبتكرة للفروع. كما ووفر البنك قنوات خدمة تتناسب مع مختلف احتياجات أفراد المجتمع، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم تقديم معدّات وخدمات دعم بدينية وبصرية وسمعية خاصة بهم.

خلال العام الماضي، حرص البنك على تحسين مستويات الخدمة متفوقاً على معايير المتبعة في القطاع، وذلك من خلال مركز التواصل المطور الذي يوفر مجموعة واسعة من الخدمات عبر الهاتف، فضلاً عن فريق إدارة وسائل التواصل الاجتماعي المستعد دوماً للرد على استفسارات العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتوفر عبر الإنترنت استثمارات جديدة رقمية صديقة للبيئة، علاوة على تطبيق حجز المواعيد إلكترونياً الذي يتناسب مع أسلوب حياة العملاء. وحرص البنك أيضاً على تعزيز عملية اجتذاب العملاء الجدد من خلال طرح خدمة الإصدار الفوري للبطاقة في نفس وقت فتح الحساب. هذا إلى جانب طرح أجهزة الصراف التفاعلي (VTM) المزودة بالعديد من المزايا المتوفرة على مدار الساعة، من بينها إصدار بطاقة الخصم على الفور، بما يوفر تجربة أكثر انسيابية وسلسلة للعملاء. ومن خلال الاستثمارات الفعّالة في التكنولوجيا والأفراد، فإن التزامنا بالارتقاء بالتجربة المصرفية يظل وعداً مستمراً لعملائنا.

في إطار التزامنا بالوفاء بوعدنا في أن نكون «أقرب لكم»، شهد البنك هذا العام افتتاح العديد من الفروع الجديدة ونقل البعض منها وفق تخطيط استراتيجي يهدف إلى جلب خدماتنا المصرفية أقرب إلى عملائنا، بما في ذلك افتتاح فرع مجمع أترיום، وإعادة فتح فرع سترّة.

مع افتتاح فروع جديدة، طرحنا تصميمات جديدة استهدفت تعزيز تجربة العميل وتسهيل المعاملات المصرفية لتكون أكثر كفاءة وسلسلة لكل من نخدمهم. ولتلبية تطلعات عملائنا الريفية، تميزت تصاميم وتجهيزات فروعنا الجديدة بكونها موفرة للطاقة، وصديقة للبيئة، وذات لمسات عصرية راقية. وفي شهر أبريل، تم افتتاح فرع البنك الجديد والمبتكر في مجمع السيف بعد تحديثه ليوفر مجموعة متطورة من الخدمات مع تمديد ساعات العمل لتعزيز راحة العملاء، ويقدم البنك خدمات جديدة للأفراد والشركات وكبار العملاء، فضلاً عن ثلاثة أجهزة للصراف الآلي مع إمكانيات متطورة للسحب والإيداع، وجهاز للإيداع النقدي (CDM)، وقاعة تنفيذية للانتظار. وسنستمر بالمضي في خطتنا لإدخال المزيد من التحسينات على شبكة الفروع طوال عام 2020.

من ناحية أخرى، واصلت الخدمات المصرفية للأفراد تعزيز المنتجات والخدمات التي توفرها، وذلك من خلال إعادة طرح قروض الوطني الشخصية، والقروض العقارية، وقروض الرهن العقاري لدعم احتياجات عملائنا الحاليين والجدد من خلال خدمات متميزة وأسعار فائدة تنافسية. كما تم تجديد برنامج «إدخار الوطني» مع طرح جوائز نقدية مجزية طوال العام كمكافأة لعملائنا وتشجيعهم على الإدخار.

قام البنك بتطوير باقة بطاقات الخصم والائتمان التي تم تحديثها مؤخراً لتزويدها بتقنية (NFC) للتواصل قريب المدى والتي تمكن العملاء من تفعيل خدمة «Tap & Go» للدفع الفوري عبر أجهزة نقاط البيع المحلية والعالمية الداعمة لنفس التقنية والمتوفرة لدى أجهزة بنك البحرين الوطني. وقد تضمن هذا التحديث طرح البطاقات



NBB DIGITAL

إدارة معاملتك بمختلف البنوك بدعم من Open Banking



الخدمات المصرفية للأفراد تجربة مصرفية أكثر مرونة

في عام 2019، حرصت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد على تعزيز فلسفة البنك القائمة على تيسير التجربة المصرفية لتكون جزءاً من حياة عصرية أكثر مرونة. إن النقلة الواسعة التي حققناها في تعزيز تجربة العميل إنما ترجع إلى تبني توجه منهجي ومدروس في العديد من جوانب العمل، ومن أهمها الابتكار، والتركيز على خدمة العميل واحتياجاته، وتحقيق النمو.

لقد أسفرت خدماتنا المتميزة عن تعزيز ولاء عملائنا، والذي ينبع بدوره من حرصنا على توفير قنوات خدمة مميزة، وسرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء بالنسبة للوصول والالتزامات ومنتجات البطاقات، سواء على مستوى الفروع أو من خلال الخدمات الافتراضية عبر التكنولوجيا المتطورة.

لقد شهد عالم الخدمات المصرفية الشخصية تغييرات جذرية في السنوات الأخيرة مع الابتكارات التي طرأت على حلول التكنولوجيا المالية «Fintech» والتكنولوجيا الرقمية ضمن القطاع المالي. ونجح البنك في إرساء معيار هام بالقطاع المالي، ليصبح أول بنك في مملكة البحرين يمثل لمتطلبات الخدمات المصرفية المفتوحة، والأول في المنطقة الذي يطرح خدمة البنك «التجميعية» كمنصة آمنة تتيح للعملاء الوصول إلى كافة المعلومات الخاصة بحساباتهم مع المصارف الأخرى تحت مظلة واحدة. إن مثل هذه المبادرة الطموحة تتوافق تماماً مع مجهودات البنك لمساندة المشاريع الوطنية في ظل توجيهات مصرف البحرين المركزي. وبالإضافة

حافظ بنك البحرين الوطني على أدائه العالي في تنفيذ برنامج التحول مما عزز من مركزه الريادي والوطني. ويأتي تقدمنا المستمر بالبنك بفضل جهود فريق عملنا والتي ضمنّت لنا النجاح في كافة الأعمال. وانطلاقاً من نهجنا الهادف لتحقيق أفضل النتائج، تمكنا من زيادة وتيرة الأعمال وتحديث البنية التحتية وتحفيز قدراتنا في البنك عبر استقطاب عملاء جدد وإطلاق منتجات مصرفية مبتكرة، وتكوين شراكات جديدة، مما أسهم بزيادة حصتنا في القطاع. وأسهمت استثماراتنا في استمرار تكيفنا مع المتغيرات في السوق وتقليل المخاطر. وتركز اهتمامنا خلال عام 2019 على تعزيز جميع أقسام البنك للحفاظ على استدامة الأعمال ولنكون نموذجاً يحتذى به في القطاع.

التقرير السنوي 2019

بنك البحرين الوطني ش.م.ب

29

مراجعة الأعمال (تتمة)

التمويل العقاري

منزلك... هنا تبدأ قصتك



الشخصية، وبطاقتي ماستركارد البلاتينية لعملاء «Premium» و «Prestige». وبناءً على علاقتهم مع البنك واحتياجاتهم، نمنح لعملائنا حالياً منتجات بطاقات ماستركارد من فيزا «Elite»، و بطاقات فيزا «Signature» و «Infinite»، مع المزيد من المزايا والمكافآت، إضافة إلى إمكانية دخول قاعات الانتظار في المطارات، بما يتناسب مع أسلوب حياة عملائنا.

لقد حرصنا أيضاً على مشاركة عملائنا في مناسباتهم السعيدة لنكون أقرب إليهم بالمعنى الحقيقي، حيث قمنا بتوفير عروض خاصة لحاملي البطاقات خلال العام، من بين هذه المناسبات عيد الأم، وشهر رمضان المبارك، والأعياد، فضلاً عن توفير مزايا أخرى من خلال شركات مع عدة متاجر ومؤسسات تجارية مع التركيز على حساب الشباب «SaveWave».

على جانب آخر، وفي ظل تنامي توجه العملاء نحو الشراء عبر الإنترنت، حرصنا على تلبية احتياجاتهم من خلال تعزيز مستوى أمن بطاقتهم مع تطبيق مرحلة تفاعلية إضافية للتحقق من هوية العميل عند القيام بمعاملة الشراء عبر الإنترنت. ففي كل مرة يقوم حامل البطاقة بإنجاز معاملة عبر الإنترنت، سيتم التحقق من هويته مع استخدام كلمة مرور صالحة لمرة واحدة (OTP).

إسهاماً من البنك في مبادرات فريق البحرين ورؤية البحرين الاقتصادية 2030، أصبح بنك البحرين الوطني هو أكبر بنك يشارك

في برنامج «مزايا» الذي يدعم مبادرة السكن الاجتماعي من قبل حكومة مملكة البحرين من خلال وزارة الإسكان. ويعد قرض مزايا الآن أحد أهم منتجات الخدمات المصرفية للأفراد، والذي نسعى من خلاله لخدمة العملاء وتحقيق تطلعاتهم في امتلاك بيت الأحلام.

الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دعم قوي للقطاع

ندرك في بنك البحرين الوطني أن الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل الأساس الراسخ لأي اقتصاد. ويحرص البنك على دعم هذا القطاع بما يتماشى مع رؤية البحرين 2030 الاقتصادية، وعلى النحو الذي يعزز من الانتماء لروح فريق البحرين ومبادراته. وخلال العام، حقق القسم نمواً ملموساً في جميع قطاعات الأعمال، بما في ذلك محفظة الأصول والمطلوبات، وعدد العملاء، فضلاً عن الوصول إلى مختلف فئات العملاء من خلال منتجات مصرفية مناسبة وفعالة. وواصل القسم نجاحه مستنداً على ما حققه خلال عام 2018 من حيث نمو محفظة القروض عبر نقاط البيع، وبوابة الدفع، وأجهزة الإيداع النقدي، والموقع الإلكتروني.

ساهم قسم الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في وضع إطار عمل راسخ لصندوق

السيولة بالتعاون مع مجموعة مختارة من البنوك المحلية. وتقود حكومة مملكة البحرين مجهودات هذا البرنامج الرائد وفق توجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد من خلال وزارة المالية والاقتصاد الوطني مع باقي الأطراف ذات الصلة، فضلاً عن عدد من البنوك المحلية المشاركة. ويهدف البرنامج للتقليل من ضغوطات السيولة من خلال توفير تمويل منخفض التكلفة للشركات المحلية التي تواجه مشكلة مؤقتة في السيولة النقدية. وبعد ذلك جزءاً من التزام بنك البحرين الوطني بدعم الاقتصاد المحلي. تعتبر دائرة إدارة الأعمال دائرة جديدة تم تأسيسها داخل القسم، وتعمل على الربط بين الجهات ذات الصلة في داخل البنك وخارجه، بحيث يتم توجيه الاحتياجات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية إلى الدوائر الأخرى في البنك والتوصية بمختلف المنتجات والخدمات. كما تقوم الدائرة أيضاً بالتنسيق مع مدراء علاقات العملاء لطرح المنتجات والخدمات لقاعدة عملاء الشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من ناحية أخرى، باتت عملية التحول التي يتبناها بنك البحرين الوطني جزءاً من ثقافة موظفي الدائرة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الجهود الحثيثة التي يبذلها فريق العمل تجاه تحقيق الأهداف المالية وغير المالية للدائرة بقدر بسيط من التوجيه. وواصلت الدائرة الاستثمار في الموارد البشرية بغرض صقل مهارات وكفاءات أعضاء فريق العمل في مختلف المجالات. وقد تحقق ذلك من خلال المشاركة في الدورات التدريبية عالية المستوى، بما يتيح لأعضاء الفريق إعداد العروض التوضيحية للإدارة العليا، وتشكيل مجموعات عمل مختلفة

مع الأطراف الداخلية الأخرى لتحقيق مهام معينة وفق إطار زمني محدد.

كما حرص القسم على تعزيز الشراكات مع المجموعات ومجتمعات الأعمال ذات الاهتمامات والتطلعات المشتركة بهدف توسيع نطاق القسم وزيادة قدرته على إيصال خدمات ومنتجات البنك وبناء علاقات مباشرة مع الجهات الفاعلة في مجتمع الأعمال. إن القسم مؤهل وقادر على تحقيق جميع الأهداف المالية المرصودة لعام 2020، وتحديث جميع ملفات وبيانات العملاء، فضلاً عن زيادة أعدادهم من خلال المنتجات المصرفية. ويخطط القسم لتوسيع نطاق دائرة علاقاته وشركاته مع المجموعات ذات الاهتمامات المشتركة بهذا القطاع استناداً على النجاح المتحقق في 2019.

الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية

نمو بخطين متسارعين

ضمن مجهوداتنا لقيادة مبادرات فريق البحرين ولتحقيق الريادة في مجال المال والأعمال، قامت وحدة الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية بطرح عدة مبادرات طموحة خلال عام 2019.

نحن نفخر بالمستوى المتقدم الذي وصلت إليه علاقاتنا التفاعلية مع عملائنا، إلى الحد إيمانهم التام بالخدمات المتميزة التي يقدمها البنك للشركات. وتواصلت جهودنا لتوطيد وتنمية العلاقات مع

مراجعة الأعمال (تتمة)

الشركات الإقليمية ومتعددة الجنسيات العاملة في البلاد، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فضلاً عن الشركات البحرينية المتوسطة إلى الكبيرة.

لقد تطورت منتجاتنا في مجال التمويل التجاري (إدارة النقد وتمويل التجارة) بشكل جيد خلال العام الماضي. كما حظيت أجهزة الإيداع النقدي للشركات (CDM)، الأولى من نوعها في مملكة البحرين، بترحيب كبير من جانب السوق، مما يؤكد مرة أخرى تصميمنا الراسخ على أن تكون خدماتنا أقرب ومعاملتنا أسهل لعملائنا. وشهدت خدمتنا للتعامل مع المدفوعات الكبيرة مثل الرواتب ومعاشات التقاعد والفواتير لعملاء من القطاع الحكومي والشركات التجارية والمؤسسات تطوراً ملموساً مع تحسين إمكانيات المعاملات المصرفية التجارية. وفي هذا المجال، يفوق بنك البحرين الوطني السوق باعتباره نقطة انطلاق خدمات الخصم المباشر للشركات على مستوى البلاد بأكملها.

من ناحية أخرى، شهدت معاملات الشركات من خلال القنوات الرقمية نمواً واضحاً، ومن المتوقع تحقيق المزيد من النمو مع إجراء التحديث التكنولوجي والوظيفي لمنصتنا الرقمية للشركات. وقد أهلّتنا إمكانياتنا المصرفية التجارية في كوننا «البنك المفضل» لخدمات تحصيل الضرائب والرسوم لحكومة مملكة البحرين.

بذل فريق أسواق دين رأس مال والقروض المشتركة جهداً ملموساً خلال العام، معززاً دوره الريادي في طرح السندات والصكوك في المملكة. كما بدأنا أيضاً أول معاملة لأسواق دين رأس مال خارج البلاد لعميل مهم في الإمارات العربية المتحدة.

فيما يتعلق بالتمويلات المهيكلية، فقد واصلنا تعزيز تواجدنا ومكانتنا المرموقة في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ومن المتوقع تحقيق المزيد من التوسع في هذا المجال، مع تغطية قطاعات جديدة بالنسبة للبنك مثل قطاع تمويل الطائرات، والإقراض القائم على الاحتياطي، والتمويل المتجدد.

حرص البنك على تطوير جودة معاملاته وخدماته مع المؤسسات المالية لتلبية متطلبات خدمات القروض المشتركة لكبار العملاء مثل شركة أمنيوم البحرين ش.م.ب. (ألبا)، وشركة نفط البحرين (بابكو)، مع قدرة البنك على تلبية هذه الاحتياجات.

في عام 2019، تضافرت جهود فريق التمويلات المهيكلية، وأسواق دين رأس المال والقروض المشتركة، والشركات ونجحت في الفوز بصفقة هامة بقيمة 1,5 مليار دولار لعميل بارز في مملكة البحرين، قام فيها البنك بدور المدير والمنسق الرئيسي. وقد أظهرت هذه الصفقة مدى متانة مركز بنك البحرين الوطني وقدرته فرق عمله على التعاون معاً لتحقيق التميز للعميل.

في عام 2019، تمكنا في وحدة الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية من جذب كوادرات عالية المستوى وذات خبرة واسعة لتعزيز فريقنا المتميز في مختلف المجالات من تمويل المشاريع والتمويل التجاري، والقروض المشتركة والمعاملات المصرفية المتخصصة، والتمويلات المهيكلية، وتغطية المؤسسات المالية.

نظراً لمتنوع الوحدة بقدرات تنفيذية عالية المستوى وما يمنحه من تشكيلة جيدة من الخدمات والمنتجات، تتطلع وحدة الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية إلى مواصلة توسيع نطاق نشاطها ليشمل سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة.

إدارة الحسابات الاستراتيجية

تعزيز قاعدة العلاقات

كان بنك البحرين الوطني ولا يزال ملتزماً بتطوير القطاع المالي والمصرفي وإثراء حياة الأجيال. كما ونضع كافة العملاء الحاليين والمستقبليين في مقدمة أولوياتنا ونحرص على ضمان رضاهم

من خلال توجيه جهودنا الاستراتيجية لزيادة راحتهم ولجعل حياتهم أكثر يسراً.

نحن نحرص دوماً على الوفاء بوعد هويتنا التجارية من خلال تعزيز التفاعل مع العملاء وتحقيق تطلعاتهم في مختلف جوانب عملنا. وتم إنشاء قسم إدارة الحسابات الاستراتيجية بهدف بناء علاقات وثيقة ورفيعة المستوى مع العملاء والتأكد من حصولهم على الاهتمام اللازم وإدارة حساباتهم بما يضمن حصولهم على خدمة استثنائية.

انطلاقاً من مساعيهم لضمان خدمة العملاء بأفضل شكل، يخصص بنك البحرين الوطني مدراء علاقات العملاء لإدارة حساباتهم بما يجعل البنك خيارهم الأول في جميع متطلباتهم المالية والمصرفية.

وبالنسبة للعملاء من كبار الشخصيات الهامة وذوي الدخل العالي، يهتم فريق عملنا بتقديم خدمات شخصية وعالية المستوى تتوافق مع تطلعات هؤلاء العملاء. وتتم إدارة الحسابات الحكومية الاستراتيجية من قبل فريق مختص بما يضمن تعزيز العلاقات من خلال ما يتمتعون به من خبرة ودراية شاملة بكافة متطلبات الحساب.

يواصل قسم إدارة الحسابات الاستراتيجية الحفاظ على نهج استباقي لتقديم المشورة للعملاء ومنحهم أفضل الحلول. ويتولى القسم أيضاً مسؤولية خدمة المؤسسات والشركات ومنحها حلولاً عملية متوافقة مع احتياجاتها ومتطلباتها.

إعادة هيكلة التمويلات المالية

دعم متخصص للشركات التجارية والمؤسسات

في أواخر عام 2019، قام البنك بتأسيس قسم إعادة هيكلة التمويلات المالية في إطار جهوده الدؤوبة لتحقيق التنوع ودعم الأسواق المحلية والإقليمية.

هذه المبادرة الطموحة التي أطلقها بنك البحرين الوطني تلبية احتياجات الشركات والمؤسسات العاملة في أسواق مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الحصول على مشورة متخصصة لعمليات إعادة الهيكلة المالية مع تركيز على مجموعة مختارة من العملاء من فئة الشركات التجارية. هذا يشمل قيام البنك بتقديم المشورة المستقلة للمؤسسات والشركات التي تواجه التحديات، فضلاً عن الشركات الحاصلة على قروض من بنك البحرين الوطني.

وفي إطار برنامج التحول الذي يطبقه بنك البحرين الوطني، يواصل البنك ترسيخ تواجده ودعمه للشركات المحلية والإقليمية. ويحرص قسم إعادة هيكلة التمويلات المالية على التعرف على احتياجات السوق والبحث عن الجهات التي قد تستفيد من خبرات البنك وموارده، وهنا يلعب القسم بخبراته الواسعة ومشورته المتخصصة دور هام في دعم جهود الشركات الراغبة في إعادة الهيكلة. ويقوم فريق عملنا من الخبراء بالتعاون الوثيق مع فرق الإدارة في هذه الشركات لمساعدتهم على اتخاذ اللازم لحماية القيمة في شركاتهم والحفاظ عليها وتعزيزها.

نحن ندرك في بنك البحرين الوطني العوامل العديدة التي تؤثر على الشركات اليوم سواء في مملكة البحرين أو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ولهذا السبب جاء استقبال هذه المبادرة المتميزة في السوق مشجعاً للغاية، مع طلب الحصول على هذه الخدمات من جانب بعض عملائنا الحاليين بل وبعض العملاء ممن لا تربطهم علاقة عمل مع البنك. ويركز القسم الجديد على مساعدتهم في البقاء في السوق في ظل بيئة الأعمال الحالية، مع العمل على إعادة توجيه شركاتهم إلى المسار الصحيح للنمو، ومنحهم دفعة قوية لاستعادة دورهم الفعال والإيجابي في الأسواق المحلية.

الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات

توفير الحلول المصرفية المبتكرة

شهد السوق بعد الفترة التي تلت الأزمة المالية، تغييراً في البيئة التنظيمية. ومنذ ذلك الحين، غيّر بنك البحرين الوطني نموذج أعماله لزيادة تعزيز السيولة والتمويل بالبنك. ويتمتع البنك اليوم بمكانة ثابتة في السوق المحلية وهو على استعداد لأي تغييرات تطرأ بالقطاع.

كان أداء وحدة الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات طيباً خلال عام 2019، على الرغم من التذبذبات التي شهدتها السوق والأوضاع الإقليمية. وقد بادرنّا بإعادة تنظيم أعمال ووظائف المجموعة، وأعدنا تصميم أنظمتنا وعملياتنا الداخلية لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة في إنجاز الأعمال في وقت أقل، مما ضمن تقديم تجربة أكثر تميزاً وشمولية للعملاء. وقمنا أيضاً بتجديد نظام الخزينة لتمكين العملاء من صرف العملات الأجنبية من خلال منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. ويقدم النظام الجديد مجموعة جديدة من العملات والمنتجات التي تليي احتياجات العملاء بعملاء دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول مجموعة العشرة.

نجحنا أيضاً في عام 2019 بالالتزام بمتطلبات المقاصة الخاصة بأنظمة البنية التحتية للسوق الأوروبية (EMIR) والتي تهدف إلى تمكين البنك من مواصلة مكانته الرائدة من خلال تقديم خدمات وحلول الخزينة في السوق. ويواصل البنك على المستوى المحلي،

الوطني للتداول

التداول السريع
الآن بين يديك

قم بمسح رمز الكود QR لتحميل تطبيق الهاتف النقال من متجر آبل.



قم بمسح رمز الكود QR لتحميل تطبيق الهاتف النقال من متجر جوجل.

دعم الإصدارات الحكومية من خلال الريادة بتنظيم معاملات السندات والصكوك الحكومية وتوزيع تلك السندات على العملاء.

قام بنك البحرين الوطني بجذب المواهب المؤهلة بأفضل الخبرات والممارسات، وأسهم ذلك بجعل البنك خياراً مفضلاً للحصول على المنتجات ذات العلاقة بالحلول وإدارة المخاطر. وتتألق مبيعات أسواق مال الخزينة بتقديمها لحلول التحوط والمصممة بعملة الدينار البحريني لعملاء البنك. وبعد تقديم فرص المراقبة، تمكن البنك في 2019 من زيادة حجم المعاملات التي تتم في إطار هذا النوع من العمل بشكل كبير، وذلك بتوثيق التعاون مع المصارف الإسلامية المحلية الأساسية. وتمكن البنك من تحسين إدارة السيولة لديه والاستفادة من تدفقات جديدة من الإيرادات.

بادر بنك البحرين الوطني بإطلاق منصة «الوطني للتداول» في شهر مايو 2019، التي تتبع تداول الأسهم عبر الإنترنت للعملاء، مما يعزز العروض الرقمية للبنك. ويتمشى ذلك مع استراتيجية البنك الموجهة لتلبية احتياجات العملاء ومتابعة تحوله الرقمي. وصممت منصة التداول المتطورة لتلبي طلب السوق للوصول لتداولات الأسهم عبر الإنترنت بسهولة وبشكل سريع، مما يمكن قاعدة عملاء بنك البحرين الوطني من الاستثمار المباشر في أسهم بورصة البحرين أينما كانوا ومن أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية. ويقدم «الوطني للتداول» للمستخدمين مجموعة من ميزات الدعم لمساعدتهم على تتبع وتحليل أداء السوق المالية العالمية والبقاء على اطلاع عليه. وبذلك يكون بنك البحرين الوطني أخذ خطوة أخرى لتسهيل حياة العملاء.

الهبات والتبرعات

واجبنا الوطني

منذ أن تأسس البنك، كانت ولا تزال روح العطاء للمجتمع الذي نعتز بكوننا جزءاً منه، أحد الركائز الأساسية لمعتقداتنا، وفي عام 1980، تم ترسيخ هذا المبدأ رسمياً عبر وضع سياسة الهبات والتبرعات لبنك البحرين الوطني، والتي يتم بموجبها تخصيص 5% من صافي أرباحنا السنوية لدعم المجتمع، حيث بلغ مجموع ما تم منحه حتى الآن أكثر من 50 مليون دينار بحريني. إن الدعم المادي هو أحد جوانب سياسة الهبات والتبرعات، فالحماس الذي يبديه المدراء التنفيذيون والموظفون لمد يد العون والتابع من هذه الروح المتأصلة على نفس القدر من الأهمية، فهم يساهمون بوقتهم واهتمامهم وجهدهم بلا كلل في الانضمام للأعمال التطوعية وتنظيم الفعاليات والأنشطة والحملات الخيرية لتجسيد هذه السياسة. إن الرغبة بتحسين حياة المواطنين هي في صميم وروح كل هذه المبادرات.

بصفتنا البنك المحلي الرائد، فإن بنك البحرين الوطني يعد سباقاً في مساهماته بتنفيذ مبادرات الدعم والتنمية لمساندة المملكة، كما ويسرنا أن نرى أن مساهماتنا في كثير من الأحيان تشكل فارقاً في تشجيع الآخرين على المشاركة في مبادرات مماثلة.

في مجال التعليم، تم تقديم العديد من المساهمات البارزة خلال عام 2019 شملت الدعم المستمر لوقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري، وبرنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية، علاوة عن التبرعات والهبات للمدارس والجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية الأخرى. كما وتعد هذه وغيرها من المساهمات، مثل دعم مسابقة بوليتكنك البحرين - الابتكار في الذكاء الاصطناعي، ومؤتمر جامعة البحرين - التكنولوجيا الحيوية، وبرامج مؤسسة إنجاز البحرين، فرصاً رائعة لشبابنا لمواصلة تطوير حياتهم المهنية بطريقة تساهم مباشرة في المجتمع البحريني.

إن الحفاظ على جودة الخدمات الصحية المقدمة هي في صدارة أولوياتنا بالمجال الصحي، بما في ذلك التبرعات للمستشفيات والمراكز الطبية ومؤسسات الرعاية الصحية، والدعم للحملات التوعية الصحية على مدار العام. كما وأتينا نتمن العمل الدؤوب للأطباء والممرضين وغيرهم من العاملين بالقطاع الصحي في جميع أنحاء البلاد. وخلال شهر رمضان المبارك، قام بنك البحرين الوطني بالتعاون مع مبادرة «ايتسام» وجمعية الأحلام بدعم من وزارة الصحة في حملة خيرية لصالح الأطفال المصابين بمرض السرطان من أجل تخفيف معاناة الأطفال المصابين وعائلاتهم عبر تقديم المساعدة والرعاية للتحسين من نوعية حياتهم، حيث كانت فرحتهم لا تقدر بثمن.

في المجال الاجتماعي، يتمثل هدفنا الأساسي في المساهمة بطريقة هادفة بالأنشطة والبرامج الخاصة التي تكفل حصول فئات معينة على حياة كريمة، وخاصة الفئات المتعففة وذوي الاحتياجات الخاصة، من أجل خلق مجتمع أفضل وأكثر تماسكاً. إن الصدى الايجابي المترتب عن هذه الأنشطة يتجاوز بشكل كبير بعدها المادي.

كوننا مؤسسة رائدة في فريق البحرين، يشمل تركيزنا على دعم البرامج والأنشطة التطويرية المنعقدة في مملكة البحرين مثل المؤتمرات والفعاليات المتخصصة وذات الأهمية الاستراتيجية للمملكة. إن بذور النماء والرخاء المستقبلي غالباً ما يتم غرسها في العديد من هذه المؤتمرات واللقاءات وبالتالي تعد هذه المناسبات فرصة مثالية للتواصل وتبادل الخبرات والمهارات.

إن ثقافة التنوع والشمولية هي بغاية الأهمية بالنسبة لبنك البحرين الوطني كمؤسسة، كما وأن شراكتنا مع الجمعية البحرينية لملتزمة داون والمدمومة من قبل صندوق العمل «تمكين» قد تكللت بإنضمام ثلاثة من أعضاء الجمعية في صفوف العاملين بالبنك.

نحن مستمرون في السعي بشكل نشط من أجل تطوير فرص التعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة من خلال المشاركة في الأنشطة والفعاليات مثل اليوم البحرين الرياضي. إن الرغبة بالقيام بعمل هادف هي التي تدفعنا لتحسين الجوانب النفسية والاجتماعية للآخرين من أجل إثراء حياة الأجيال.



ساهم معنا في حملتنا لصالح



Join our campaign dedicated towards Dreams Society to support children with cancer and their parents



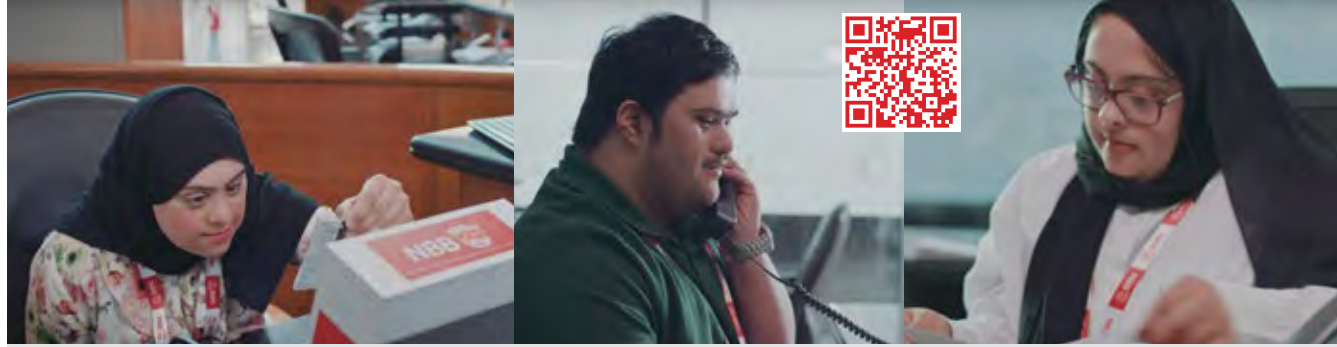
ساهم معنا في حملتنا لصالح



Join our campaign dedicated towards the Smile Initiative to support children with cancer and their parents



الهبات والتبرعات (تتمة)



التعاون مع الجمعية البحرينية لملتزمة داون كجزء من مبادرة التنوع والشمولية



زيارة العيد لدار بنك البحرين الوطني للمسنين



زيارة دار يوكو للمسنين



دعم المدارس الحكومية



بصفتنا البنك المحلي الرائد، فإن بنك البحرين الوطني يعد سباقاً في مساهماته بتنفيذ مبادرات الدعم والتنمية لمساندة المملكة.



الالتزام بتغطية تكاليف مشروع مركز خليفة الصحي



الدعم المستمر لبرنامج سمو ولي العهد للبعثات الدولية



توقيع اتفاقية انشاء وتنفيذ مركز البحرين الوطني للتصلب اللويحي

استعراض الوضع المالي

الوضع العام

حقق البنك نتائج مالية قوية وصافي أرباح قياسية في عام 2019، مع زيادة في الأداء في جميع فئات الدخل مقارنة بالعام السابق. وقد تم تحقيق هذه النتائج على الرغم من الظروف الاقتصادية الخارجية الصعبة، واستثمارات التحول الداخلي على مدار عام 2019. وخلال العام، واصل البنك تركيزه على تحقيق المزيد من التنوع في محافظ أصوله ومطلوباته، وتعزيز الإيرادات الإجمالية من خلال إدارة أفضل للأصول والمطلوبات مع إتباع سياسة حذرة تجاه المخاطر. وقد أثمر ذلك عن تحقيق أرباح صافية بلغت 74.2 مليون دينار بحريني لعام 2019، بما يمثل زيادة بنسبة 6% مقارنة بنتائج العام السابق والتي بلغت 70.0 مليون دينار بحريني.

مع نهاية عام 2019، بلغ مجموع الميزانية العمومية 3,194.5 مليون دينار بحريني، على غرار ما تم بلوغه في نهاية السنة المالية بالعام الماضي. ويتمتع البنك بمحفظة أصول متنوعة، تمثل فيها القروض والسلفيات نسبة 38.0% من إجمالي الأصول، بينما تتكون باقي المحفظة من قاعدة سيولة جيدة، وتشمل ربع الميزانية العمومية محتفظ بها في أصول سائلة قصيرة الأجل، بينما تمثل الأوراق المالية الاستثمارية الثلث. كما بلغت ودائع العملاء 2,094.0 مليون دينار بحريني، بما يمثل 65.6% من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية، في حين تمثل أموال المساهمين 16.7% من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية.

واصلت مؤشرات الأداء الأساسية مستواها القوي مقارنة بالبنوك الإقليمية والمعايير الدولية، مع تحقيق عائد على متوسط حقوق الملكية بلغ 14.7%، وعائد على متوسط الأصول بلغ 2.3% للعام. وتحسن عائد السهم الواحد من 46 فلساً في عام 2018 إلى 49 فلساً في عام 2019. كما بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 35.9% وهي تعد الأفضل مقارنة بالأسواق المحلية والإقليمية على الرغم من زيادة الاستثمار لتحسين تجربة العملاء، سواء عبر تحديث وتوسعة شبكة الفروع أو من خلال تقديم خدمات مصرفية رقمية مطوّرة. وواصل البنك تحقيق معدل قوي ومستقر من ملاءة رأس المال عند 37.3% قبل المخصصات المقترحة وفقاً لقواعد بازل 3 وإرشادات مصرف البحرين المركزي. ومازال البنك يحتفظ بمستويات سيولة جيدة مع قيام البنك بتوظيف الأموال في سوق ما بين البنوك طوال العام.

صافي الفوائد المكتسبة

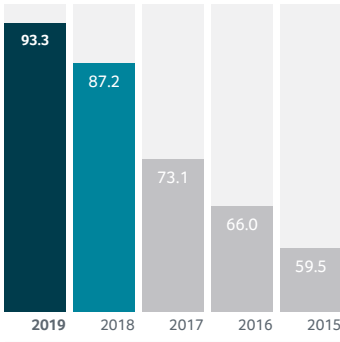
بلغ صافي الفوائد المكتسبة 93.3 مليون دينار بحريني لعام 2019، مقارنة مع 87.2 مليون دينار بحريني في عام 2018، بما يعكس زيادة جيدة بنسبة 7.0%. وترجع هذه الزيادة في نمو المستويات الإيجابية ومقاييس المعدل ضمن محفظة القروض والسلفيات بسبب الإدارة الداخلية النشطة والفعّالة وبناء عليه، تحسنت نسبة صافي الدخل إلى الأصول المدرة للدخل لتصل إلى 3.1% في عام 2019 مقارنة بنسبة 2.9% في عام 2018.

صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى

بلغ صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى للعام 13.7 مليون دينار بحريني و 18.8 مليون دينار بحريني تبعاً، مقارنة بمبلغ 11.8 مليون دينار بحريني و 18.4 مليون دينار بحريني في العام السابق. وتمثل هذه الزيادة بناءً على ذلك تحسناً في الأنشطة الأساسية للبنك، وذلك تماشياً مع استراتيجية تنويع الأعمال لزيادة المساهمة من الأنشطة غير المرتبطة بالفائدة، والتي تمثل الآن ربع إجمالي الدخل. وترد تفاصيل صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى مقارنة بالعام السابق ضمن الإيضاح رقم 23 و 24 من البيانات المالية تفصيليّاً للإيرادات الأخرى.

صافي الفوائد المكتسبة

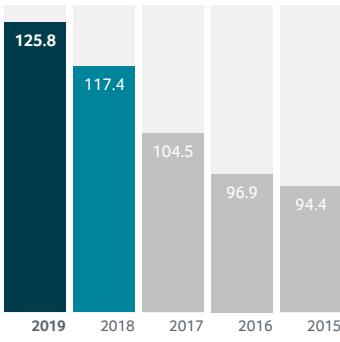
(بملايين الدنانير البحرينية)



93.3 مليون دينار بحريني

مجموع الدخل التشغيلي

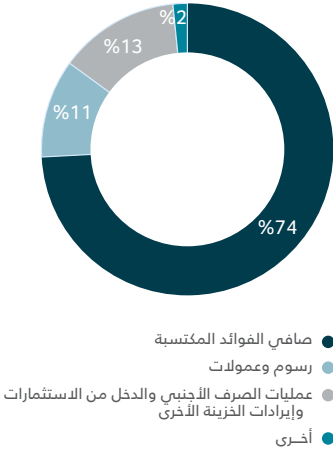
(بملايين الدنانير البحرينية)



125.8 مليون دينار بحريني

مكونات مجموع الدخل

(%)



مصرفوات التشغيل

بلغت مصرفوات التشغيل 45.2 مليون دينار بحريني بما يمثل زيادة بنسبة 8.1% مقارنة بالعام الماضي، وبما يعكس الاستثمار في الموارد البشرية والعمليات والبنية التحتية الرقمية اللازمة لتعزيز القوة التنافسية للبنك ليكون أقرب إلى العملاء سواء داخل مملكة البحرين أو في المنطقة. وبالرغم من تكلفة الاستثمارات الاستراتيجية التي سوف تساعد في خفض المصرفوات المستقبلية أو المساهمة في زيادة فرص العائد المستقبلية، فإن معدل تكلفة البنك إلى الدخل واصل الانخفاض عند مستوى 35.9%.

المخصصات

يتم تحديد مخصصات الانكشافات الائتمانية الفردية بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. ومع ذلك، يتم الآن قياس مقدار الانخفاض في القيمة على المحفظة الأوسع من الأصول المالية غير المحددة بشكل فردي باعتبارها منخفضة القيمة، على أساس حسابات ذات نظرة مستقبلية، وعلى أساس تقديرات متنوعة. وتشمل هذه التقديرات تصنيفات المخاطر الداخلية، ومعدلات التعثر المسبوقة التي تم ضبطها على أساس عدد من التوقعات والتصورات المستقبلية، فضلاً عن درجة الخسائر في حالات التعثر، وتغير التصنيفات. وعلى ضوء التقييم المستمر لمتطلبات المخصصات، فقد قام البنك بتحديد مخصص بقيمة 6.4 مليون دينار بحريني لتغطية الانخفاض خلال العام مقارنة بمبلغ 5.6 مليون دينار بحريني في عام 2018.

يتم تصنيف القروض في حالة انخفاض القيمة باعتبارها جزءاً من المحفظة المتعثرة. وبناء على لوائح مصرف البحرين المركزي، فإن مثل هذه الأصول تبقى بدون تصنيف كقروض متعثرة لمدة عام واحد حتى بعد أن يصبح التمويل غير متعثر. بلغت محفظة القروض المتعثرة 95.8 مليون دينار بحريني في نهاية 2019، مقارنة مع 101.3 مليون دينار بحريني في نهاية 2018. و في ظل غياب التسهيلات الحالية، فقد بلغت المحفظة المتعثرة 51.2 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2019، وهو ما يمثل 4.1% من مجموع القروض والسلفيات.

ويتضمن الإيضاح رقم 7 حول البيانات المالية تفصيلاً عن القروض المتعثرة والمخصصات والحركة خلال العام.

الأصول

بلغ مجموع الأصول 3,194.5 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2019، على غرار ما تم بلوغه العام السابق. ويتمتع البنك بمحفظة أصول جيدة التنويع، حيث تمثل القروض والسلفيات 38.0% من مجموع الأصول، بينما تمثل سندات الخزينة 13.3%. وبلغت نسبة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى 7.2%، ومثلت الأوراق الاستثمارية 33.5% من مجموع الأصول.

وتمتاز محفظة قروض البنك بتنوعها الجيد مع زيادة تواجد البنك في السوق المحلية عبر علاقات عمل واسعة النطاق في مملكة البحرين والمنطقة. وفي نهاية العام، بلغت محفظة استثمارات البنك 1,070.7 مليون دينار بحريني وتتكون من سندات الدين بشكل رئيسي. ويتكون الجزء الأكبر من سندات الدين من سندات وصكوك إسلامية لحكومة مملكة البحرين.

ويقدم الإيضاح 30 و 31 حول البيانات المالية تفصيلاً عن مجموع الموجودات حسب التوزيع الجغرافي والقطاعي.

المطلوبات

بلغت ودائع العملاء في نهاية العام 2,094.0 مليون دينار بحريني. ويواصل البنك وبنجاح جذب ودائع العملاء مدعوماً بوعد الهوية التجارية «أقرب لكم» الذي يتجسد بتقديم منتجات راقية، وخدمات متميزة، إضافة إلى موقع البنك الرائد في السوق المحلية. كما يحظى البنك بمكانة راسخة باعتباره مؤسسة وطنية مرموقة تملك تاريخاً عريقاً وتتمتع بمستوى عالٍ من الأمن والثقة والتميز مقارنة بأي مؤسسة مالية في مملكة البحرين.

من ناحية أخرى، بلغت السلفيات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والمبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية 505.0 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2019، مقارنة بمبلغ 485.3 مليون دينار بحريني في نهاية 2018. ويعد هذا التمويل بين البنوك تمويلًا إضافيًا، ويضع البنك مبالغ أكبر في أسواق سندات الخزينة أكثر مما يتلقاه. وما تزال ودائع العملاء تمثل مصدراً رئيسياً للتمويل، حيث بلغت نسبة ودائع العملاء إلى مجموع المطلوبات 78.7% في نهاية العام والتي تمثل تمويل بنسبة 91.7% من مجموع محافظ القروض والاستثمارات.

قوة رأس المال

بلغت حقوق الملكية، بما في ذلك المخصصات المقترحة والمنعكسة في الميزانية 532.2 مليون دينار بحريني في نهاية العام، مقارنة بمبلغ 475.8 مليون دينار بحريني في نهاية العام المالي المنصرم. وفي نهاية العام، مثلت حقوق الملكية نسبة 16.7% من مجموع الأصول. وبلغت نسبة ملاءة رأس المال 37.3% كما في 31 ديسمبر 2019، وبلغت نسبة الفئة الأولى من رأس المال 36.3% قبل المخصصات المقترحة. وقد تم احتساب النسبتين وفقاً لتوجيهات بازل 3 ولوائح وأحكام مصرف البحرين المركزي. وتتجاوز نسبة ملاءة رأس مال البنك كل من متطلبات لجنة بازل، والحد الأدنى لملاءة رأس المال الذي حدده مصرف البحرين المركزي عند 12.5%. ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في المحافظة على نسبة عالية من ملاءة رأس المال هي القاعدة القوية لرأس المال والممارسات الحذرة لإدارة المخاطر، فضلاً عن المخاطر المنخفضة للالتزامات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية والتي تتضمن نسبة كبيرة من التسهيلات ذات المخاطر الموزونة المنخفضة مثل التسهيلات السيادية ومؤسسات القطاع العام والبنوك والمؤسسات المالية. ويتضمن الإيضاح رقم 42 حول البيانات المالية والإفصاحات عن إدارة المخاطر ورأس المال المزيد من التفاصيل عن قوة رأس المال.

إدارة المخاطر

استمر القطاع المصرفي والمالي في تنامي من حيث الصعوبات والتعقيدات مع التغييرات المستمرة على صعيد البيئة الرقابية وبيئة العمل العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات في تكنولوجيا المعلومات فرضت معها تحديات وفرض جديدة للمصارف. ومع بيئة العمل المتغيرة، فإن هنالك احتياج متنامي للإستمرار بتقوية أطر العمل وتعزيز الرقابة. وعلى مدى السنوات الماضية، قام بنك البحرين الوطني بتطوير إدارة المخاطر لتكون إحدى كفاءاته الأساسية وليمكنه من إبقاء موقعه لمواجهة التحديات بشكل جيد. ويتم تقييم المخاطر بالنسبة لتأثيراتها على الدخل وقيمة الأصول. بذلك ينعكس تقييمنا للتأثر المحتملة على نشاطات أعمالنا كنتيجة للتغيرات في الوضع السياسي والبيئة الإقتصادية وأوضاع السوق والوضع الائتماني لعملائنا. وقد تميزت إدارة المخاطر في بنك البحرين الوطني بكونها دائماً حذرة ومستبقة الأحداث وذلك بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطر والعوائد المتوقعة.

تنحصر السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة للمجلس والتي تم تشكيلها لتقديم صورة شاملة والمشورة لأعضاء المجلس. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق ومخاطر أمن المعلومات ووضع الإرشادات التشغيلية الملائمة بالإستناد إلى التوصيات التي تقدمها الإدارة التنفيذية بالبنك. ويتم تفويض الصلاحيات حسب الهيكل التنظيمي بناءً على المبالغ ونوعية الخطر والضمانات المتوفرة للبنك. بالإضافة إلى ذلك، شكل البنك لجنة إدارة مخاطر التشغيل، ولجنة الأصول والمطلوبات ولجنة إدارة الائتمان، ولجنة أمن المعلومات للبت في جوانب المخاطر المختلفة.

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي في البنك جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة المخاطر الذي يتبعه البنك. وتلعب هذه الدائرة دوراً هاماً في تقييم الإستقلالية والفعالية بشكل عام لإدارة المخاطر في البنك. وتتم مراجعة مرحلية لمخاطر الأصول من قبل الدائرة للتأكد من الإلتزام بالسياسات والإجراءات والشروط المقرّرة، ومراجعة نوعية الأصول وإبراز الجوانب التي تدعو للقلق حتى يتم إتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب. هذا وتضم عملية إدارة المخاطر مختلف جوانب المخاطر وهي كما يلي:

مخاطر الائتمان

يسعى البنك جاهدأ إلى إدارة مخاطره، بما يضمن حماية أعماله وضمان تطورهما.

يتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة للمخاطر منذ تأسيسه، بما يساعد على حماية أموال العملاء، ودعم الاقتصاد الوطني. ويعمل فريق إدارة مخاطر الائتمان بحذر ودقة بالغة لضمان تحقيق التوافق بين قدرتنا على تحمل مخاطر الائتمان ورؤيتنا وفق استراتيجية البنك الجديدة.

في ظل الضغوط التنظيمية والسوقية التي تدفع القطاع إلى فرض المزيد من الرقابة على المخاطر وضمان الاستخدام الواعي لرأس المال، يواصل فريق العمل مراجعة محفظة منتجاته بدقة شديدة لتقييم عملائه والقطاعات التي قد تتعرض للضغوط، مع الاستعداد التام لمواجهة التحديات من خلال خطط تصحيحية لإدارة المخاطر إذا لزم الأمر.

يضمن نظام التصنيف الداخلي والمراجعة تحديد أي خلل يطرأ على مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وتعتمد التصنيفات الداخلية للبنك على مقياس من ستة عشر درجة يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك بهدف الحصول على صورة متكاملة لتحديد مدى احتمال تعثر المقترض وعدم الوفاء بالتزاماته. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على التخرج من الحسابات التي تشهد تدهوراً في مستوى المخاطر.

يتبع البنك معايير صارمة في وضع الحدود الائتمانية للدول والمؤسسات المالية الدولية، كما يقوم بتطبيق إجراءات حذرة للتحكم في نشاطاته الإستثمارية. ولا يتم فقط إجراء تقييم منتظم للحكم على الملاءة الائتمانية للعميل فحسب، بل تتم كذلك إجراء عملية مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك إبان وقوعها.

لدى البنك عدة أنظمة وإجراءات للتنبيه عن حالات تعثر بأحد الحسابات. ويتم إتباع عملية تصنيف صارمة بالنسبة لجميع الحسابات المتعثرة . ويستخدم البنك معايير خاصة بوضع المخصصات ومتابعة القروض غير منتظمة السداد.

المخاطر القانونية

تقوم دائرة الشؤون القانونية بإدارة وتقليل المخاطر القانونية التي يواجهها البنك من خلال المراجعة والمشورة الفورية حول مستندات المعاملات والمراجعة المنتظمة للمستندات الموحدة للتأكد من حماية مصالح البنك والتفاوض مع الأطراف المقابلة/ المحامين والإطلاع بشكل مستمر على آخر التطورات في مجال المعاملات المصرفية المحلية والدولية وقوانين الشركات والقوانين والأنظمة الأخرى واتخاذ الإجراء التصحيحي عندما يكون نشاط عمل البنك عرضة للتأثر.

تضمن الخبرة الداخلية بشكل مستقل تحقيق الأهداف المذكورة بشكل مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك مكاتب ومحامين أصحاب سمعة دولية وذلك لتقديم المشورة له حول الأمور المتعلقة بالقوانين الأجنبية والمحلية وتمثيل البنك في القضايا والدعوى القانونية أمام السلطات القانونية الأجنبية والمحلية وذلك عندما تكون هناك حاجة لهذا التمثيل.

مخاطر السيولة ومخاطر السوق

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الإلتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين إستحقاقات الأصول والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء بإحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

تحدد إدارة الأصول والمطلوبات مختلف معايير السيولة التي يجب الإلتزام بها، مثل الحد الأدنى من الأصول السائلة وحدود الفجوات ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، إلخ.

لقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الإحتفاظ بقاعدة عريضة من ودائع العملاء، وساعدت استراتيجية البنك في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة.

ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لأصوله ومطلوباته وفي نفس الوقت الذي يعد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغييرات قصيرة الأجل على مستويات أسعار الفائدة.

يتولى رئيس وحدة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير خاصة عن الأوضاع والمخاطر يتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الأصول والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات، ويتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف الاستمرار في تحقيق فوائد ثابتة وقوية.

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تتعرض لها قيمة محفظة المتاجرة نتيجة التغييرات في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار السلع، وأسعار الأسهم. وتخضع أنشطة البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة والتزام صارم بإجراءات الرقابة والحدود والفصل الدقيق والتام بين واجبات المكاتب الأمامية والخلفية وتقديم تقارير منتظمة عن أوضاع البنك والقيام بالمراجعة المستقلة لجميع إجراءات الرقابة والحدود والاختبار الدقيق والصارم لأنظمة الأسعار والمتاجرة وإدارة المخاطر.

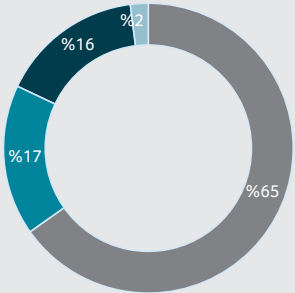
ويتم وضع قيود على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. وتعتبر النوعية والتصنيف الائتماني من المعايير الأساسية لاختبار أدوات المتاجرة.

يستخدم بنك البحرين الوطني الطريقة الموحدة لاحتساب مخاطر السوق. وبموجب هذه الطريقة يتم احتساب رأس المال المطلوب الاحتفاظ به لمواجهة مختلف عوامل الخطر التي تؤثر على محفظة المتاجرة ومراكز العملات المتاحة بالبنك. إن متطلبات رأس المال الخاصة بكل من مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر صرف العملات الأجنبية، مخاطر الأسهم، مخاطر أسعار السلع، ومخاطر خيارات الأسهم يتم احتسابها بشكل منفصل ومن ثم تحصيل مجموعها للوصول إلى مجموع متطلبات رأس مال مخاطر السوق الخاص بالبنك.

مخاطر التشغيل

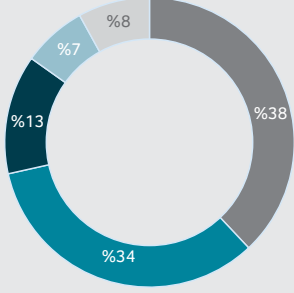
تُعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر عدم تحقيق استراتيجيتنا أو أهدافنا الناجمة عن عدم كفاءة في العمليات الداخلية أو تعثرها أو عن الأخطاء البشرية أو نتيجة خلل في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية. وتنشأ مخاطر التشغيل من العمليات اليومية أو الأحداث الخارجية المتعلقة بكافة جوانب أعمالنا.

مكونات مجموع المطلوبات وحقوق الملكية (%)



- 65% ودائع العملاء
- 17% حقوق الملكية
- 16% ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وسلفيات بموجب عقود إعادة الشراء
- 2% مطلوبات أخرى

مكونات الموجودات (%)



- 38% قروض وسلفيات
- 34% أوراق مالية استثمارية
- 13% سندات الخزينة
- 7% ودائع مع البنوك
- 8% موجودات أخرى

إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر التشغيل (تتمة)

إن مخاطر التشغيل:

• تقاس باستخدام عملية تقييم المخاطر والرقابة والتي تساعد على تقييم مستوى المخاطر وفعالية الرقابة وتقاس لإدارة رأس المال باستخدام الخسائر الأحداث المرتبطة بمخاطر.

• يتم متابعتها باستخدام مؤشرات المخاطر وغيرها من أدوات الرقابة الداخلية.

• تدار من قبل مدراء الأعمال الذين يقومون بتحديد وتقييم المخاطر، وتطبيق وسائل الرقابة لإدارتها، ومتابعة فعالية هذه الوسائل باستخدام إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل.

إن الهدف من إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك هو إدارة مخاطر التشغيل ومراقبتها بطريقة مناسبة ضمن المستويات المستهدفة لمخاطر التشغيل التي تتناسب مع قدرة البنك على تحمل المخاطر.

يضم البنك دائرة متخصصة في إدارة مخاطر التشغيل ضمن مجموعة مخاطر. وتكون الدائرة مسؤولة عن دمج إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل في أعمال البنك وضمان الالتزام بالسياسات والعمليات ذات الصلة على خطوطها الأولى والثانية. وتقدم هذه الدائرة الدعم لرئيس دائرة المخاطر ولجنة إدارة مخاطر التشغيل والتي تجتمع بشكل دوري لبحث قضايا المخاطر الهامة ومراجعة عمليات تطبيق إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل.

يتحمل رؤساء الدوائر في جميع أنحاء البنك مسؤولية الحفاظ على مستويات مقبولة من الرقابة الداخلية بما يتماشى مع حجم وطبيعة العمليات، فضلا عن تحديد وتقييم المخاطر، وإعداد وسائل الرقابة ومتابعة فعاليتها.

في عام 2019، واصلنا عملنا الدؤوب لتعزيز وسائل الرقابة التي تدير معظم المخاطر. ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها:

• تطوير أدوات الرقابة بما يضمن زيادة معرفتنا بالعملاء، وتوجيه الأسئلة الصحيحة، ومتابعة العمليات، وتصعيد المخاوف بما يساعد على اكتشاف ومنع وحظر مخاطر الاحتيال.

• تحسين وسائل الرقابة والأمن لحماية العملاء عند استخدام القنوات الرقمية.

• تطوير عمليات المتابعة وتعزيز الرقابة لإدارة مخاطر الاحتيال التي قد تنشأ من التكنولوجيا الحديثة والطرق الجديدة للمعاملات المصرفية.

مخاطر أمن المعلومات

مخاطر أمن المعلومات هي المخاطر المرتبطة بتشغيل واستخدام أنظمة معلومات لدعم إنجاز أعمال البنك. ويتم تعريفها على أنها مخاطر احتمال مواجهة تهديدات (بشكل عارض أو بقصد) بما يعرض أعمال البنك للخطر ويؤثر سلبياً عليها.

يعمل البنك على تطبيق منظومة أمن المعلومات تتسق مع معايير ISO/IEC 27000، بحيث يشمل ذلك إطار عمل لإدارة أمن المعلومات يشمل السياسات والإجراءات لدعم عملية إدارة مخاطر المعلومات بالبنك. وبعد هذا الإطار بمثابة منهج نظامي لإدارة المعلومات الحساسة للبنك، بحيث يضمن حمايتها من خلال مساهمات الأفراد والعمليات والتكنولوجيا. ويتركز الهدف الاستراتيجي في تبني منهج دمج عمليات إدارة مخاطر أمن المعلومات في دورة عمل لكافة أنظمة المعلومات والبنية التحتية، ومن ثم الحد من المخاطر إلى المستوى المقبول.

كما أن الدائرة مسؤولة أيضاً عن جميع أنشطة أمن المعلومات والأمن المعلوماتي في جميع أنحاء البنك، بما في ذلك متابعة الأنشطة ذات الصلة، وضمان الالتزام بالأحكام التنظيمية لأمن المعلومات وسياساته ومعايير وإجراءاته، إلى جانب الإشراف على عمليات التحقق من حالات أمن المعلومات، وجمع وتحليل البيانات التي تنطوي على تهديدات من مصادر داخلية وخارجية. وتشكل عمليات مراجعة وتقييم مخاطر أمن المعلومات نشاطاً رئيسياً لفريق العمل، فضلا عن دعم باقي الوظائف فيما يتعلق بأمن المعلومات، إلى جانب تحديد وتنظيم برامج التوعية ذات الصلة، وقياس مؤشرات مخاطر أمن المعلومات.

في عام 2019، واصلنا بتعزيز نظام إدارة أمن المعلومات وتحسين ناتج العمليات المرتبطة به. وعلاوة على ذلك، استثمر البنك في اعتماد وتطبيق أنظمة أمن قوية لتحسين الضوابط اللازمة للوصول إلى المعلومات واستخدامها وتبادلها في البنك.

مخاطر السمعة والائتمان

تعرف مخاطر السمعة بأنها الآثار الحالية والمحتملة على الأرباح ورأس المال الناشئة عن الرأي العام السلبي والذي من شأنه أن يؤثر على القدرة على إقامة علاقات أو خدمات جديدة أو على الإستمرار في خدمة العلاقات الحالية. إن إدارة مخاطر السمعة تعتبر ميزة ذاتية ضمن ثقافة البنك وهي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية. وإلى جانب تحديد وإدارة المخاطر، فإن نظام الرقابة الداخلية يتضمن كذلك المحافظة على ممارسات العمل على مستوى عال من الجودة تجاه عملاء ومساهمي البنك وتجاه الأجهزة الرقابية والجمهور بشكل عام وتجاه عملاء الائتمان وغير الائتمان. ومن خلال سياساته وممارساته، فإن بنك البحرين الوطني يضمن بأن عملية تنقيح المخاطر المتعلقة بالعملاء وتوقعات الأداء تتم قبل تقديم المنتجات والخدمات الإستثمارية لهم. وعلاوة على ذلك، فإنه بمجرد بيع المنتج أو الخدمة، يتم نقل التوقعات المناسبة للمخاطر والأداء بوضوح وتتم معاملة الأموال تحت الإدارة بكل حذر ومهنية.

تخضع كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر المذكورة أعلاه لمراجعة منتظمة من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بناءً على تقرير مفصل عن المخاطر. إن هذا النظام المتكامل المتبع في إدارة المخاطر يساعد البنك في تحقيق هدفه وهو تأمين الحماية الكاملة لمصالح مساهميه وعملائه.

الالتزام بالأحكام التنظيمية ومخاطر الجرائم المالية

يعد تطبيق ثقافة سليمة للالتزام من صميم استراتيجية بنك البحرين الوطني. ومع تعيين رئيس جديد للالتزام في عام 2019، عزز البنك جهوده الرامية إلى تطوير إطار عمل سليم للالتزام والذي يشرف ويتابع امتثال البنك للقوانين والقواعد والأحكام التنظيمية السارية في مملكة البحرين، فضلا عن باقي الدول التي يعمل بها. كما قام بنك البحرين الوطني بتشكيل لجنة إدارة الالتزام للمجموعة لتتولى مهام بحث موضوعات الالتزام، ومتابعة التقدم في إنهاء الموضوعات التي تتعلق بالتدقيق والتحديد الذاتي، فضلا عن إخطار الإدارة العليا بأي مسائل تتطلب اهتمامهم. ويكون الرئيس التنفيذي للالتزام بمثابة نقطة اتصال بين لجنة إدارة الالتزام للمجموعة مع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على أساس كل ثلاثة شهور.

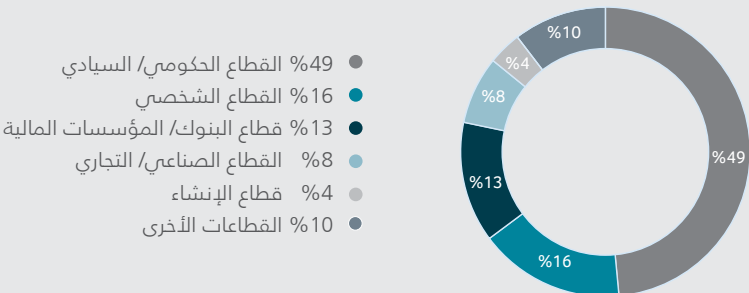
في إطار خطة الالتزام السنوية لبنك البحرين الوطني، تركز الوحدة مواردها لركيزتين أساسيتين هما الالتزام بالأحكام التنظيمية ومخاطر الجرائم المالية. وفي نهاية عام 2019، نجح البنك في طرح نظام آلي لمتابعة وتتبع واستكمال التقارير الخاصة بالأحكام التنظيمية. وقد ساهم هذا النظام في تعزيز إطار العمل في مختلف خطوط الأعمال ودعم الوظائف، بما يتيح له التوافق مع التزامته الدورية وفق قواعد مصرف البحرين المركزي.

في إطار جهود البنك الرامية إلى مكافحة الجرائم المالية، وغسيل الأموال، وإجراءات مكافحة تمويل الإرهاب، واصل البنك تطبيق منهج قائم على الحد من المخاطر لتلبية متطلبات “اعرف عميلك”، فضلا عن باقي المخاوف، وذلك من وجهة نظر أوسع فيما يتعلق بالجرائم المالية. وفي هذا الصدد، أجرى بنك البحرين الوطني عدداً من الاختبارات الدورية على أنظمتها لضمان متابعة المعاملات، وإصدار التنبيهات حتى يتم التحقق منها من جانب موظفي الالتزام.

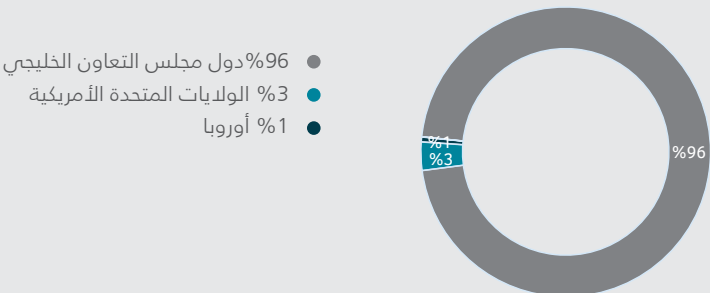
بالإضافة إلى ذلك، طرح بنك البحرين الوطني العديد من المبادرات لتعزيز ثقافة الالتزام من بينها إصدار نشرة عن الالتزام كل أسبوعين، وإعداد مقالة شهرية عن الالتزام يتم توزيعها إلكترونياً في جميع أنحاء البنك بأكمله. هذه الإصدارات تبحث الموضوعات ذات الصلة بالالتزام، والتوجهات السائدة، والتطورات في الصناعة، بما يؤكد أهمية اتباع هذا السلوك على مستوى فردي وجماعي في البنك، وضرورة التمسك بالشفافية التامة. ولاشك أن غرس ثقافة راسخة للالتزام داخل ثقافة البنك يساعد على الالتزام الكامل بالمتطلبات التي تصدرها الجهات التنظيمية، وتتيح لنا الوفاء بتطلعات بنوك المراسلة.

في إطار جهودنا الحثيثة لدعم ثقافة الالتزام، نظم الرئيس التنفيذي للالتزام دورة تدريبية تركز على مهام الموظف وشارك فيها جميع موظفي الالتزام في المقر الرئيسي للبنك، وفروعه في الرياض وأبوظبي. وقد تركزت الدورة على الموضوعات المتخصصة بما يتيح لموظفي وحدة الالتزام تنفيذ مهامهم والاضطلاع بمسؤولياتهم بشكل فعال مع تعزيز التعاون مع جميع خطوط الأعمال في البنك.

التوزيع القطاعي للموجودات (%)



التوزيع الجغرافي للموجودات (%)





“نفخر كوننا شريككم الوطني” من خلال التمهيد للخدمات والحلول المصرفية المبتكرة.

انطلاقاً من نهجنا الهادف لتحقيق أفضل النتائج، تمكنا من زيادة وتيرة الأعمال وتحديث البنية التحتية وتعزيز قدراتنا عبر استقطاب عملاء جدد وإطلاق منتجات مصرفية مبتكرة، وتكوين شراكات جديدة، مما أسهم بزيادة حصتنا في القطاع.

تقرير حوكمة الشركات

يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن الإشراف العام على إدارة وحوكمة بنك البحرين الوطني حيث يعمل مجلس الإدارة على ضمان وضع أعلى معايير العمل الأخلاقية في جميع أقسام ودوائر البنك. ويقوم مجلس الإدارة وبشكل منتظم بمراجعة إلتزام البنك بأنظمة وقوانين مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات. ويدرك مجلس الإدارة أن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر بمثابة عنصر أساسي وحيوي لخلق قيمة مستدامة للمساهمين وحماية مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

إن الالتزام بمثل هذه المعايير عالية المستوى قد ساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة لدى عملاء البنك وأطراف التعامل الأخرى مثل المساهمين، وأجهزة الرقابة، والموظفين، ووكالات التصنيف، بالإضافة لتحقيق التوازن الصحيح والمناسب بين هدف البنك في تحقيق نمو على المدى البعيد والأهداف الأخرى ذات المدى القصير، كما وساهم في تحقيق محفظة من الأصول المناسبة وخلق قاعدة قوية من العملاء وقدم نوعية ممتازة من مصادر الدخل المتنوّعة وأتاح الوسائل الكفيلة لمواجهة التحديات الإقتصادية وحالات عدم الإستقرار. وقد وضع مجلس الإدارة المعايير والمستويات الأخلاقية العالية التي لا تميز قبول ممارسات خاطئة أو إحتيالية وقد ضمن ذلك للبنك درجة فائقة من الالتزام بالأنظمة والقوانين.

مجلس الإدارة

يخضع تشكيل مجلس الإدارة للأحكام المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ويتكون المجلس من أحد عشر عضواً، يتم تعيين أربعة منهم من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة والتي تملك نسبة 44.18% من حصص رأس مال البنك، وعضو وأحد يتم تعيينه من قبل الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي والتي تمتلك 10.88% من حصص رأس مال البنك، أما الأعضاء الستة الآخرين فيتم إنتخابهم بالإقتراع السري خلال إجتماع الجمعية العامة (العادية) للمساهمين وبأغلبية بسيطة للأصوات الصحيحة. وتمتد عضوية الأعضاء الستة المعيينين من قبل المساهمين لفترة لا تزيد عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وللتأهل لعضوية مجلس الإدارة، فإن على المرشحين الوفاء بمعايير الكفاءة والأهلية التي يضعها مصرف البحرين المركزي، كما ويخضع تعيينهم للموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي. وقد تم إنتخاب مجلس الإدارة الحالي للبنك خلال إجتماع الجمعية العامة المنعقد في مارس 2018 وتنتهي عضويتهم خلال إجتماع الجمعية العامة المقرر عقده خلال مارس 2021.

عند انضمامهم لعضوية مجلس إدارة بنك البحرين الوطني، يتم تزويد جميع أعضاء المجلس «بدليل الأعضاء» الذي يشتمل على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ونبذة عن سياسات وصلاحيات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية والقواعد الإرشادية التي تغطي متطلبات نظام حوكمة الشركات. ويتم أيضاً عقد جلسات تعريفية مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ويتم فيها التركيز على أنشطة وأعمال البنك والفرص والتحديات والمخاطر التي تواجه البنك.

بموجب التعريفات التي يضعها مصرف البحرين المركزي يتم تصنيف أعضاء مجلس الإدارة كمستقلين، وتنفيذين، وغير تنفيذيين. ويضم مجلس إدارة بنك البحرين الوطني حالياً خمسة أعضاء مستقلين وستة أعضاء غير تنفيذيين. وتعتبر أدوار كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي منفصلة وتتم ممارستها من قبل أشخاص مختلفين.

إن المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة هي تقديم قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك من خلال وضع السياسة الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى تحديد مستوى تقبل المخاطر والهيكل العام لرأس مال البنك. ويعتبر المجلس كذلك مسؤولاً عن متابعة أعمال الإدارة التنفيذية للتحقق من سير العمل حسب إطار الأعمال والخطط المتفق عليها. ويسعى المجلس أيضاً إلى التأكد من إن الإدارة التنفيذية تحقق توازناً مناسباً بين النمو على المدى الطويل وتحقيق الأهداف على المدى القصير. كما يعتبر المجلس في المحصلة النهائية مسؤولاً عن شؤون البنك وأدائه.

وبناءً عليه، فإن المهام الأساسية لمجلس الإدارة هي ما يلي:

- المحافظة على الهيكل المناسب لمجلس الإدارة.
- المحافظة على الهيكل الإداري والتنظيمي المناسب وذلك بشكل يتوافق مع احتياجات ونشاطات عمل البنك.
- تخطيط استراتيجية البنك المستقبلية وإعتماد خطط الأعمال السنوية والموافقة على المبادرات الرئيسية ومتابعتها.
- مراقبة إطار عمليات البنك وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية.
- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة.
- مراقبة أداء البنك وإعتماد نتائجه المالية والتأكد من شفافية وسلامة وصحة التقارير المقدمة للأطراف ذوي العلاقة، بما في ذلك البيانات المالية.
- القيام بعملية تقييم مرحلية لأداء مجلس الإدارة، بما في ذلك لجانه الفرعية.
- ضمان المعاملة العادلة مع جميع المساهمين، بما في ذلك حاملي أسهم الأقلية.

ويعتبر رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً بصفة أساسية عن قيادة وإدارة مجلس الإدارة والتأكد من مزاولة أنشطته بكل فعالية والوفاء بواجباته ومسؤولياته القانونية والرقابية.

هذا وينعقد مجلس الإدارة بصورة منتظمة طوال العام ويتولى الإشراف الكامل والفعّال على المسائل الاستراتيجية والمالية والعمليات المصرفية وإجراءات الرقابة الداخلية ومسائل الالتزام. ووفقاً لصلاحياته، فإن على مجلس الإدارة أن ينعقد مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة تقويمية.

من خلال الدور الذي يمارسه بإعتباره الهيئة الرئيسية لتنظيم البنك، فإن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني يقوم بالإشراف على شؤون البنك، وهو يسعى دائماً إلى بناء وتعزيز الممارسات الرشيدة لنظام حوكمة الشركات داخل البنك. ويتم بشكل دوري ومنتظم تقديم تقرير عن أداء أعمال البنك إلى مجلس الإدارة. كما يتم متابعة تطورات ومستجدات الأداء ومقارنتها بالميزانية والفترات السابقة وذلك بشكل مستمر. ويتم إعداد البيانات المالية من خلال تطبيق السياسات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية المعلنة من قبل مجلس المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تم وضع اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتشغيل والرقابة لإنجاز المعاملات بشكل كامل ودقيق وسريع، وذلك من أجل المحافظة على أصول البنك.

ولدى مجلس الإدارة سلطات غير محدودة ضمن الإطار الرقابي العام. وقام المجلس بتحويل سلطات الموافقة إلى لجانه الفرعية ومسؤولي الإدارة العليا وتتم إحالة جميع المعاملات التي تقع خارج نطاق الحدود المخوَّلة إلى مجلس الإدارة من أجل موافقته عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة يعتمد الميزانية السنوية والحدود التشغيلية لمختلف أنشطة البنك على أساس سنوي.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان لتقديم الدعم الفعال للمجلس في تنفيذ مسؤولياته. وتشمل هذه اللجان اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، ولجنة المخاطر، ولجنة الهبات والتبرعات.

اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية بحد أقصى من خمسة أعضاء مجلس الإدارة يتم إختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس، منهم عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وعلى اللجنة التنفيذية أن تجتمع ست مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتضطلع اللجنة بدور مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بالإقراض والإستثمار في سندات الدين بالإضافة إلى أية أمور أخرى لم يتم تخويلها إلى لجنة معينة من لجان المجلس. وبناءً على ذلك، فإن اللجنة لديها الصلاحيات اللازمة للموافقة على الاقتراحات الخاصة بالالتئمان والاستثمار ومراجعة الميزانيات والخطط والمبادرات الرئيسية وذلك تمهيداً لتقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، بالإضافة إلى متابعة أداء البنك وفقاً لأهداف خطة أعمال البنك.

لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتم إختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس، ويجب أن يكون عضوين منهم على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وتجتمع لجنة التدقيق أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتتولى لجنة التدقيق مهمة أساسية وهي تعزيز عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته من خلال ضمان وجود نظام فعّال من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وتقوم لجنة التدقيق برفع توصية لترشيح مدققي الحسابات الخارجيين وتحديد أتعابهم، بجانب مراجعة سلامة التقارير المالية للبنك ومراجعة أنشطة وأداء دائرة التدقيق الداخلي ومراجعة التزام البنك بالقوانين والأنظمة وميثاق ممارسة المهنة.

وتدعم دائرة الرقابة الداخلية لجنة التدقيق حيث تقوم بمتابعة ومراقبة نظام إجراءات الرقابة الداخلية بشكل منتظم. وتشمل عملية المتابعة تقييم المخاطر وإجراءات الرقابة في كل وحدة تشغيل والأمور الناشئة عنها حيث يتم تقديم تقارير عن نتائجها إلى اللجنة بصفة منتظمة.

لجنة الهبات والتبرعات

تشكلت لجنة الهبات والتبرعات من أجل إدارة التمويلات المخصصة للهبات والتبرعات المؤسسية. وتتكون لجنة الهبات والتبرعات بحد أقصى من أربعة أعضاء مجلس إدارة واثنين من الإدارة التنفيذية وفقاً لما يقرره المجلس. هذا ويتم تخصيص 5% من صافي ربح البنك لميزانية اللجنة السنوية.

لجنة المخاطر

تتكون لجنة المخاطر من أربعة أعضاء يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة. وتشمل عضوين من مجلس الإدارة وعضوين كمستشارين مستقلين. تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل في السنة ويتمثل دور اللجنة في متابعة ومراقبة إطار إدارة المخاطر الذي يضعه مجلس الإدارة بما في ذلك مراجعة الملخصات والتوصيات ورفعها إلى المجلس بشأن مدى تحمل البنك للمخاطر الحالية والمستقبلية. وتتولى اللجنة كذلك مسؤولية الإشراف وتقييم إطار الالتزام الخاص بالبنك.

لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تتكون لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أربعة من أعضاء مجلس الإدارة يتم إختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس ويجب أن يكون عضو واحد منهم على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ويتوجب عليه حضور جميع اجتماعات اللجنة. ويجب على اللجنة أن تجتمع على الأقل ثلاث مرات سنوياً حيث تضطلع اللجنة بدور مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بسياسة التعيينات والمكافآت، وارشادات حوكمة الشركات بناءً على المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات المتبعة في القطاع. وتتولى اللجنة مسؤولية تحديد الأشخاص المؤهلين ليصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس الشؤون المالية وسكرتير الشركة وغيرهم من المسؤولين حسبما يراه المجلس مناسباً وتقديم التوصية بذلك إلى مجلس الإدارة. وتتولى اللجنة أيضاً مسؤولية مراجعة سياسات المكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وتقديم توصياتها بشأن ذلك.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

إجتماعات مجلس الإدارة والحضور

تت عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان الفرعية للمجلس بشكل منتظم وذلك لتأدية مهامها ومسؤولياتها بشكل فعّال. ولتلبية إشتراطات نظام حوكمة الشركات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن البنك يدون حضور الأعضاء وذلك خلال إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وفيما يلي التفاصيل المتعلقة بإجتماعات مجلس الإدارة واللجان الفرعية للمجلس التي عقدت خلال عام 2019 وحضور أعضائها:

	مجلس الإدارة		اللجنة التنفيذية		لجنة التدقيق		لجنة المخاطر		لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة		المجموع	
	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	نسبة الاجتماعات التي تم حضورها		
أعضاء مجلس الإدارة	6	6										
فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة											10	100%
الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة	5	5									14	100%
فوزي أحمد كانو نائب رئيس مجلس الإدارة	6	5									11	100%
خالد يوسف عبدالرحمن عبدالرحيم عضو مجلس الإدارة	5				5	5					10	100%
حسين سلطان سلطان الغانم عضو مجلس الإدارة	6	5									11	100%
خالد عمر الرميحي عضو مجلس الإدارة	6	5				4	3				8	80%
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة	5	5									14	100%
هالة علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة	6	6			5	5					11	100%
ريشي كابور عضو مجلس الإدارة	6	6				4	4				10	100%
محمد طارق محمد صادق محمد أكبر عضو مجلس الإدارة	6	6			5	5					11	100%
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا عضو مجلس الإدارة	6	6	5	5							15	100%

*تم عقد أحد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل استثنائي. الأعضاء ذوي المصلحة المتعارضة لم يحضروا هذا الاجتماع.

تواريخ إنعقاد الإجتماعات وتفاصيل الحضور

إجتماعات مجلس الإدارة: العدد الكلي للإجتماعات المنعقدة: 6

تواريخ الإجتماعات						الأعضاء
2019/1/28	2019/2/24 (اجتماع استثنائي)	2019/4/17	2019/7/16	2019/10/23	2019/11/20	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	فاروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة
✓	X (تعارض مصالح)	✓	✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	فوزي أحمد كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	X (تعارض مصالح)	✓	✓	✓	✓	خالد يوسف عبدالرحمن عبدالرحيم - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	حسين سلطان سلطان الغانم - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	X	✓	✓	خالد عمر الرميحي - عضو مجلس الإدارة
✓	X (تعارض مصالح)	✓	✓	✓	✓	الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	هالة علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	ريشي كابور - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓*	✓	✓	✓	محمد طارق محمد صادق محمد أكبر - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓*	✓	✓	يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة

*حضور عبر الهاتف

إجتماعات مجلس الإدارة والحضور (تتمة)

إجتماعات اللجنة التنفيذية: العدد الكلي للإجتماعات المنعقدة: 5

تواريخ إنعقاد الإجتماعات					أعضاء اللجنة
2019/2/13	2019/3/28	2019/6/27	2019/9/26	2019/12/11	
✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة التنفيذية
✓	✓	✓	✓	✓	فوزي أحمد كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	حسين سلطان سلطان الغانم - عضو مجلس الإدارة
✓	✓*	✓	✓	✓	الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓*	✓*	يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة

*حضور عبر الهاتف

إجتماعات لجنة التدقيق: العدد الكلي للإجتماعات المنعقدة: 5

تواريخ إنعقاد الإجتماعات					أعضاء اللجنة
2019/1/20	2019/1/23	2019/4/16	2019/7/15	2019/10/22	
✓	✓	✓	✓	✓	خالد يوسف عبدالرحمن - عضو مجلس الإدارة - رئيس لجنة التدقيق
✓	✓	✓	✓	✓	هالة علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	محمد طارق محمد صادق محمد أكبر - عضو مجلس الإدارة

إجتماعات لجنة المخاطر: العدد الكلي للإجتماعات المنعقدة: 4

تواريخ إنعقاد الإجتماعات				أعضاء اللجنة
2019/4/14	2019/7/9	2019/10/14	2019/11/19	
X	✓	✓	✓	خالد عمر الرميحي - عضو مجلس الإدارة - رئيس لجنة المخاطر
✓	✓*	✓*	✓	ريشي كابور - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	صباح المؤيد - مستشار غير عضو بالمجلس
✓	✓	✓	✓	ماتيو ديكنز - مستشار غير عضو بالمجلس

*حضور عبر الهاتف

إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة: العدد الكلي للإجتماعات المنعقدة: 4

تواريخ إنعقاد الإجتماعات				أعضاء اللجنة
2019/1/28	2019/2/13	2019/7/16	2019/11/27	
✓	✓	✓	✓	فاروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة - رئيس لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة
✓	✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓*	يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة

*حضور عبر الهاتف

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الهيكل الإداري

أنشأ مجلس الإدارة هيكلًا إداريًا يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري وقد تم إدراجه ضمن هذا التقرير.

ويوجد ضمن الهيكل الإداري لجان منفصلة تجتمع بشكل منتظم لمناقشة مختلف القضايا الاستراتيجية والتكتيكية ضمن مجالات اختصاصهم.

اسم اللجنة	الأعضاء	الأهداف
1- اجتماع اللجنة التنفيذية الأسبوعي (WEM)	1- جان-كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي 2- عبدالعزيز الأحمد – رئيس تنفيذي، الحسابات الاستراتيجية 3- حسين الحسيني – رئيس تنفيذي، الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات 4- دانه بوججي – رئيس تنفيذي، الموارد البشرية 5- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي، الاستراتيجية 6- هشام الكردي – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 7- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي، العمليات 8- راسل بنت – الرئيس التنفيذي، الشؤون المالية 9- كايي الحكيم – رئيس تنفيذي، الشؤون القانونية وسكرتير الشركة 10- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر 11- ريتشارد هكس – رئيس تنفيذي، التسويق 12- بروس ويد – رئيس تنفيذي، إعادة هيكلة التمويلات المالية 13- صباح الزباني - رئيس الخدمات المصرفية للأفراد	يتم عقد اجتماع اللجنة التنفيذية (WEM) بشكل أسبوعي، وقد تم تشكيل اللجنة من قبل البنك لتوفير لقاءات منتظمة لمناقشة المسائل الاستراتيجية بين أفراد الإدارة العليا. وعلى الرغم من أن اللجنة لا تتمتع بأي صلاحيات لصنع القرارات، إلا أنها تلعب دوراً استشارياً وملتقى لطرح الآراء الجماعية للقرارات أو الإجراءات الرئيسية التي يجب أن يتخذها الرئيس التنفيذي أو الرؤساء التنفيذيون الآخرون في حدود تفويضهم.
2- لجنة إدارة الائتمان	الأعضاء الدائمين: 1- جان-كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي (الرئيس) 2- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر 3- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي، الاستراتيجية 4- علي احسان – رئيس الائتمان الأعضاء المؤقتين: 5- هشام الكردي – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 6- حسين الحسيني – رئيس تنفيذي، الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات 7- عبدالعزيز الأحمد – رئيس تنفيذي، الحسابات الاستراتيجية	- الإشراف على التنفيذ الفعّال لإطار مخاطر الائتمان للبنك. - الموافقة على المقترحات الائتمانية ورصد محفظة الائتمان بما يتماشى مع مستويات تقبل المخاطر المحددة وسياسات البنك.
3- لجنة إدارة مخاطر التشغيل	1- جان-كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي 2- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر (الرئيس) 3- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي، العمليات 4- جعفر محمد - رئيس مخاطر التشغيل 5- هشام الكردي – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 6- دانه بوججي – رئيس تنفيذي، الموارد البشرية 7- نبيل مصطفى – رئيس إدارة واستراتيجية الفروع والمبيعات 8- باناجيتوس موسكوناس – رئيس التدقيق الداخلي (مراقب)	- استعراض وتقييم مختلف جوانب المخاطر الناشئة عن العمليات التجارية للبنك (أي المخاطر التشغيلية والمخاطر التكنولوجية وخطة استمرارية الأعمال وخطة الطوارئ والمخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والالتزام للضوابط الداخلية) للتأكد من أن المخاطر المادية يتم تحديدها ورصدها والتخفيف من حدتها. - تعد اللجنة بمثابة ملتقى للإدارة العليا من أجل مناقشة وتقييم القضايا الرئيسية المتعلقة بمخاطر التشغيل التي تخص جميع أقسام البنك.

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء	الأهداف
4- لجنة الأصول والمطلوبات	1- جان-كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي (الرئيس) 2- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي، الاستراتيجية 3- حسين الحسيني – رئيس تنفيذي، الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات 4- هشام الكردي – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 5- راسل بنت – رئيس تنفيذي، الشؤون المالية 6- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر 7- جعفر حسين – رئيس مخاطر السيولة وعمليات السوق 8- نبيل كاظم- رئيس عمليات البنك 9- علي المولاني – رئيس الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات 10- صباح الزباني – رئيس الخدمات المصرفية للأفراد 11- مها المحمود- رئيس مبيعات الخزينة	- تعد اللجنة بمثابة ملتقى للإدارة العليا من أجل مناقشة وتقييم القضايا الرئيسية المتعلقة بإطار الميزانية العمومية للبنك وأدائه، وتسعير الأصول والمطلوبات، وتمويل وتخطيط رأس المال، والتخطيط للطوارئ، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة.
5- لجنة توجيه الخدمات المصرفية للأفراد	1- جان-كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي (الرئيس) 2- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي، الاستراتيجية 3- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي، العمليات 4- دانه بوججي – رئيس تنفيذي، الموارد البشرية 5- صباح الزباني- رئيس الخدمات المصرفية للأفراد	ضمان التنفيذ السليم لاستراتيجية الخدمات المصرفية للأفراد، بالإضافة لتجديد الفروع، واستراتيجية أعمال البطاقات، والأداء العام للخدمات المصرفية للأفراد.
6- لجنة توجيه المشاريع	1- جان-كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي (الرئيس) 2- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي، الاستراتيجية 3- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي، العمليات 4- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر 5- راسل بنت – رئيس تنفيذي، الشؤون المالية 6- عبدالله بو علي – رئيس مكتب إدارة المشاريع 7- منيرة محمود – أخصائية إدارة المشاريع	- ضمان التنفيذ الناجح لبرامج الاستراتيجية والمشاريع الرئيسية التي وافقت عليها الإدارة.
7- لجنة مجموعة إدارة الالتزام	1- جان-كريستوف دوراند – الرئيس التنفيذي 2- إدواردو رانكل – رئيس تنفيذي، الالتزام (الرئيس) 3- دانه بوججي – رئيس تنفيذي، الموارد البشرية 4- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر 5- هشام الكردي – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 6- نبيل مصطفى – رئيس إدارة واستراتيجية الفروع والمبيعات 7- عارف جناحي – رئيس الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 8- باناجيتوس موسكوناس، رئيس التدقيق الداخلي (مراقب)	- مراجعة واعتماد العمليات والسياسات والإجراءات على مستوى المجموعة والمتعلقة بإطار البنك التنظيمي للجرائم المالية والالتزام. - المصادقة والمراجعة الدورية لنموذج الالتزام التابع للاستحقاقات وخطة الالتزام السنوية.
	- مناقشة نشرات إدارة الالتزام، مؤشرات الأداء الأساسية، الأخطار المتبقية والمرتبة عن مؤشرات الأداء، ضوابط التعويض، وضوابط الحد من المخاطر، والتقييم الذاتي للمخاطر وضوابط التحكم.	- متابعة التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي حسب الارشادات والقواعد ذات الصلة.
		- مراجعة ومراقبة وضع إدارة مخاطر الالتزام بالنسبة لفروع البنك المحلية وعمليات الفروع الخارجية.
		- مراجعة إطار البنك لمخاطر الالتزام والنظر فيه من أجل الموافقة عليه بشكل سنوي على الأقل.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء	الأهداف
8- اللجنة الاستشارية الرقمية	1- ياسر الشريفي – رئيس تنفيذي، الاستراتيجية (الرئيس) 2- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي، العمليات 3- هشام الكردي – رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 4- ريتشارد هكس – رئيس تنفيذي، التسويق 5- صباح الزياتي – رئيس الخدمات المصرفية للأفراد 6- رازي أمين – رئيس تقنية المعلومات	تم تشكيل اللجنة من أجل تحديد التوجه الرقمي للبنك، والإشراف على المبادرات والمشاريع الرقمية ودعم تحول الأعمال من خلال: - ادراك الأولويات الرقمية للبنك. - مراجعة الحلول التقنية وتقييمها للمؤسسة. - موازنة تكنولوجيا المعلومات لتكون بمحاذاة توجهات البنك وأولوياته بشكل مخطط، لضمان الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا. - التأكد من توافر الموظفين والتكنولوجيا والاستثمارات، لضمان جودة الخدمات واتمام المشاريع في الوقت المناسب. - متابعة جميع المشاريع والمبادرات الرقمية ذات الصلة.
9- اللجنة التوجيهية للأمن المعلومات	1- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر (الرئيس) 2- إدواردو رانكل – رئيس تنفيذي، الالتزام 3- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي، العمليات 4- باناجيتوس موسكوناس - رئيس التدقيق الداخلي (مراقب) 5- رازي أمين – رئيس تقنية المعلومات 6- علي الماجد – رئيس أمن المعلومات 7- نبيل مصطفى- رئيس إدارة واستراتيجية الفروع 8- علي الصايغ – رئيس أمن تقنية المعلومات 9- حسام سعودي – مدير أمن مخاطر المعلومات (سكرتير)	- تحديد التوجه المتبع لدى تأسيس نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS). - مراجعة ورفع توصية بالسياسات الأمنية لمجلس الإدارة للموافقة عليها. - مراجعة تقارير أمن المعلومات الدورية. - تأكد من إرساء آليات لقياس مدى فعّالية ضوابط الأمن المذكورة في هذه السياسة. - -الموافقة على مشاريع أمن المعلومات الخاصة بالبنك ومراقبة تنفيذها.
10- لجنة إدارة استثمارية الأعمال	1- إيان بلاكلو – رئيس تنفيذي، العمليات (الرئيس) 2- عيسى مسيح – رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر 3- رازي أمين – رئيس تقنية المعلومات 4- هيثم سيادي – رئيس الممتلكات والمشتريات والشؤون الإدارية 5- نبيل مصطفى – رئيس إدارة واستراتيجية الفروع والمبيعات 6- نبيل كاظم – رئيس عمليات البنك 7- جعفر محمد – رئيس مخاطر التشغيل 8- راشد عبدالرحمن – مدير البنية التحتية لتقنية المعلومات (سكرتير)	- ضمان استمرارية سير عمليات البنك بشكل فعّال في حال وقوع حادث عادي، كبير أو ذو ضرر كارثي محتمل. - صياغة خطة لاستمرارية الأعمال والتعافي من الطوارئ، ومراجعتها واختبارها على نطاق يشمل كل أنشطة البنك. - التنسيق للتخطيط والتدريب للزمين لمواجهة الأزمات وإدارة الطوارئ وكيفية التعافي من الكوارث.

يرفع الرئيس التنفيذي للالتزام التقارير مباشرة إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، بالإضافة إلى تواصله إدارياً مع الرئيس التنفيذي. يتواصل سكرتير الشركة مباشرة مع مجلس إدارة البنك حسب متطلبات ومبادئ حوكمة الشركات.

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

قام مجلس الإدارة بإجراء عملية تقييم ذاتي لأداء المجلس ولجانه الفرعية خلال عام 2019 حيث تم إجراء عملية التقييم من خلال إتمام إستبيان منظم حول فعالية ومساهمة كل من أعضاء المجلس مقابل معايير مَعّدة سلفاً وذلك حسب صلاحيات مجلس الإدارة وكل من اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة. وتعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مسؤولة عن الإشراف على عملية التقييم وقد تم تقديم نتائج هذا التقييم لمجلس الإدارة خلال الربع الأول من 2020 مما يؤكد على أن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني ولجانه الفرعية مستمرّون في ممارسة نشاطاتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعّالية.

معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتعارض المصالح

وفقاً لقانون الشركات التجارية وأنظمة وإرشادات مصرف البحرين المركزي وسياسة حوكمة الشركات التابعة للبنك، فإنه يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة تجنب الحالات التي تكون لهم فيها مصلحة قد تتعارض مع مصالح البنك، وذلك ما لم يتم التفويض بشأن ذلك على وجه محدد من قبل مجلس الإدارة. ويشمل ذلك تعارض المصالح المحتملة التي قد تحدث عندما يشغل عضو مجلس الإدارة منصباً في شركة أخرى أو عندما تكون له أية معاملات أو صفقات جوهرية مع البنك.

لدى البنك سياسات وإجراءات خاصة للتعامل مع أية معاملات مع أطراف ذوي العلاقة، بما في ذلك القروض والسلفيات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم وكذلك أية معاملات أو إتفاقيات تكون لعضو مجلس الإدارة أو الموظف مصلحة جوهرية فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزامات الناتجة عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا مع البنك تخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي. هذا وقد تم الإفصاح عن الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة التي تمّت في عام 2019 ولها ارتباط بالبنك في الإيضاح رقم 28 من البيانات المالية.

وحسب سياسة البنك، فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يشاركون في إتخاذ أية قرارات يكون أو قد يكون لديهم تعارض مصالح محتمل فيها.

يتم إبرام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً للمادة 189 من قانون الشركات التجارية بعد استيفاء إجراءات المناقصات الخاصة بالبنك لضمان الحصول على أفضل الخدمات من الأطراف المعنية بأفضل الأسعار المتاحة. تتم المصادقة على قرارات الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة، سواء مع الإدارة أو أصحاب القرار أو المساهمين الرئيسيين في البنك أو الموظفين، بعد الإفصاح عن المعلومات المناسبة وامتناع الأطراف أصحاب العلاقة والأشخاص المرتبطين بهم عن المشاركة في اتخاذ تلك القرارات. يتم ذكر مساهمي البنك في الإيضاح رقم 28 من البيانات المالية الذي يحدد إفصاحات معاملات الأطراف ذات العلاقة امتثالاً للمادة 189(ج) من قانون الشركات التجارية. إن مجلس الإدارة راضٍ عن إجراءات الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة وما نتج عنها من عقود خلال عام 2019.

توظيف الأقارب

لدى البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة بشأن توظيف الأقارب وذلك لمنع حصول أي تفضيل محتمل في المعاملة وتضارب في المصالح عند اتخاذ القرارات بسبب عامل صلة القرابة بين الموظفين بما في ذلك الأشخاص المعتمدون.

قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة

لقد تبنى مجلس إدارة البنك ميثاق سلوك شامل والذي يقدم لأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي وموظفي البنك إطاراً عاماً للسلوك وعملية إتخاذ القرار التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملهم. وبحوزة كل الموظفين والمسؤولين بالبنك نسخة من هذا الدليل وهم بذلك يلتزمون بمعايير عالية من الإستقامة والتعامل النزبه مع العملاء ومع الجهات الرقابية والأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

سياسة التبليغ عن الممارسات غير المشروعة

تبنى مجلس إدارة البنك أيضاً سياسة التبليغ والتي تتيح لجميع الموظفين فرصة تقديم التقارير أو التبليغ بحسن نية عن أية ممارسات غير أخلاقية أو غير نزيهة أو أي سلوك آخر خاطئ ذي طبيعة مالية أو قانونية في البنك إلى لجنة التدقيق أو الرئيس التنفيذي (والذي سيقوم بدوره بإطلاع رئيس لجنة التدقيق بالحقائق التي استلمها) والتي تمنع الموظفين الإداريين من اتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه الموظف الذي قام بالتبليغ. يمكن الإطلاع على هذه السياسة في الموقع الإلكتروني للبنك.

استراتيجية الإتصالات

يتبعّ البنك سياسة إفصاح عامة تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ويلتزم البنك في دعمه لعملية الإفصاح عن البيانات المالية وعرضها بشكل دقيق ودوري بما يتوافق مع المتطلبات والمعايير المقررة من قبل مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وغيرها من القوانين والأنظمة المعمول بها وذلك بغرض التسهيل الفعال للأنشطة المرتبطة بأسواق المال. يؤمن البنك بمبدأ الشفافية في الأداء المالي وعليه فهو يمكن الأطراف ذوي العلاقة من الحصول على هذه المعلومات بشكل منتظم. بالإضافة للتدقيق السنوي، يقوم مدققو الحسابات الخارجيون بمراجعة تدقيق البيانات المالية الربع سنوية للبنك والتي يتم نشرها في الصحف وعلى موقع البنك الإلكتروني وفقاً للإشتراطات الرقابية. يشمل التقرير السنوي على كافة الإيضاحات والبيانات للسنة المالية الحالية إضافةً إلى البيانات المالية للخمس سنوات السابقة على الأقل ويتم نشرها على موقع البنك الإلكتروني.

الغرامات والعقوبات

تم دفع العقوبات التالية من قبل البنك لمصرف البحرين المركزي خلال العام: (أ) 20 دينار بحريني فيما يتعلق بفرض النقد من العملات القديمة والجديدة (ب) 7,200 دينار بحريني بسبب التأخير في تقديم متطلب الإبلاغ المنصوص عليه في الفقرة 1.1.3-BR، من كتاب إرشادات مصرف البحرين المركزي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

فيما يلي عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس إدارة البنك والأطراف ذوي العلاقة وتعاملاتهم خلال العام:

الاسم	نوع الأسهم	31 ديسمبر 2019 ¹	عمليات البيع خلال 2019	عمليات الشراء خلال 2019	31 ديسمبر 2018
فاروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة	عادية	24,916,022	-	-	22,650,930
الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	10,854,446	-	-	9,867,680
فوزي أحمد كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	96,535	-	-	87,760
خالد يوسف عبدالرحمن عبد الرحيم - عضو مجلس الإدارة	عادية	24,795,523	-	519,403	22,021,982
حسين سلطان سلطان الغانم - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
خالد عمر الرميحي - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
هالة علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة	عادية	4,668,713	-	-	4,244,285
ريشي كابور - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
محمد طارق محمد صادق محمد أكبر - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
مجموع الأسهم	عادية	65,331,239	-	519,403	58,872,637
كنسبة مئوية من المجموع الكلي للأسهم		4.23%			4.20%

¹ إن الأسهم كما في 31 ديسمبر 2019 تشمل أسهم المنحة الصادرة خلال العام (حسب ما تقتضي الحالة) وذلك بمعدل سهم واحد إضافي لكل عشرة أسهم مملوكة.

فيما يلي عدد الأسهم التي يملكها أعضاء الإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم وتعاملاتهم خلال العام:

الاسم	نوع الأسهم	31 ديسمبر 2019 ¹	عمليات البيع خلال 2019	عمليات الشراء خلال 2019 ²	31 ديسمبر 2018
جان-كريستوف دوراند - الرئيس التنفيذي	عادية	156,817	-	156,817	-
حسين الحسيني - رئيس تنفيذي، الخزينة وأسواق المال - وإدارة الثروات	عادية	236,602	-	236,602	-
عبدالعزیز الأحمد - رئيس تنفيذي، الحسابات الاستراتيجية	عادية	552,244	-	212,264	309,073
بروس ويد - رئيس تنفيذي، إعادة هيكلة التمويلات المالية	عادية	57,638	90,000	97,375	47,512
دانه بوجحي - رئيس تنفيذي، الموارد البشرية	عادية	-	42,725	17,509	22,924
إيان بلاكلو - رئيس تنفيذي، العمليات	عادية	24,839	-	24,839	-
ياسر الشريفي - رئيس تنفيذي، الاستراتيجية	عادية	-	11,975	-	11,975
ريتشارد هيكس - رئيس تنفيذي، التسويق	عادية	47,587	-	31,598	14,536
هشام الكردي - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية	عادية	-	-	-	-
باناجيتوس موسكوناس - رئيس التدقيق الداخلي	عادية	55,593	-	35,635	18,144
راسل بنت - رئيس تنفيذي، الشؤون المالية	عادية	3,549	-	3,549	-
كابي الحكيم - رئيس تنفيذي، الشؤون القانونية وسكرتير الشركة	عادية	29,185	-	29,185	-
إدواردو رانكل - رئيس تنفيذي، الالتزام	عادية	-	-	-	-
عيسى مسيح - رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر	عادية	15,968	-	15,968	-
صباح الزباني - رئيس الخدمات المصرفية للأفراد	عادية	-	-	-	-
مجموع الأسهم		1,180,022	144,700	-	424,164

¹ إن الأسهم كما في 31 ديسمبر 2019 تشمل أسهم المنحة الصادرة خلال العام (حسب ما تقتضي الحالة) وذلك بمعدل سهم واحد إضافي لكل عشرة أسهم مملوكة.

² تمثل الأسهم المحوَّلة خلال العام والتي تعتبر جزء من برنامج حوافز الأسهم للموظفين

مصالح الأشخاص المعتمدين:

فيما يلي عدد الأسهم العادية المملوكة من قبل الأشخاص المعتمدين والأطراف ذوي العلاقة بهم:

نوع الأسهم	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
مجموع عدد الأسهم المملوكة	66,612,118	59,494,528
كنسبة مئوية من مجموع عدد الأسهم	4.32%	4.24%

المكافآت

سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم دفع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بصفة سنوية وذلك حسب ما يقرره المساهمون خلال إجتماع الجمعية العامة السنوي. ورغم أن مبلغ المكافآت التي يتم دفعها لأعضاء مجلس الإدارة لا يرتبط بأداء البنك، إلّا أنه يتم الأخذ بعين الإعتبار عدة عوامل أثناء تحديد إجمالي مكافآت الأعضاء، وهذه العوامل تضم أداء البنك والمقارنة مع البنوك الأخرى من نفس القطاع والجهد والوقت المبذول من قبل أعضاء مجلس الإدارة لصالح البنك. إن مكافآت أعضاء المجلس يتم إدراجها كمصروفات وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومصرف البحرين المركزي، وتقديهما يكون خاضع لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العامة السنوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء مجلس الإدارة يحصلون على أتعاب مقابل حضورهم الجلسات من عضويتهم في اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة.

سياسة مكافآت الموظفين

إن لموظفي البنك دور مهم وأساسي في نجاح أنشطة الأعمال وضمان إستمراريتها مستقبلاً. ولهذا فإنه من المهم أن يسعى البنك إلى استقطاب أفضل المهارات والخبرات من سوق العمل التي تتسم بحدة المنافسة والمحافظة على هذه القدرات وتحفيزها. وعلى هذا الأساس، تمت مراجعة مكافآت ومزايا الموظفين وتعديلها على ضوء أداء البنك والممارسات المتبعة على مستوى القطاع محلياً. وبالإضافة للراتب الشهري الثابت والعلاوات، يمنح الموظفين العديد من الحوافز الأخرى المتغيرة مثل الحوافز المالية (البونص) والتأمين الطبي والتأمين على الحياة والمزايا التقاعدية بالإضافة لبرنامج إخبار الموظفين. في الوقت الذي يسعى فيه البنك لتحقيق هذه الأهداف، فإنه يولي أهمية كبرى لمصالح المساهمين، الأمر الذي حدى به للقيام بتطبيق الممارسات الصحيحة للمكافآت والحوافز حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي. في الوقت الذي تتم فيه موازاة مكافآت الموظفين مع المخاطر ومستوى أداء البنك، فإن السياسات المعدلة للمكافآت المتغيرة مثل الحوافز المالية (البونص) وبرنامج حوافز الأسهم ستسهم في تقارب مصلحة الإدارة العليا مع مصالح المساهمين. إن مجموع المكافآت المتغيرة والتي تدفع لجميع الموظفين بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم يقع ضمن 8% إلى 9% من صافي الأرباح قبل الحوافز المالية (البونص)، كما وأن المكافآت المتغيرة للإدارة العليا يتم مراجعتها من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة للبنك.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ودفع أتعاب مدققي الحسابات

لقد تم الإفصاح عن المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في الإيضاح 28 من البيانات المالية. تولت شركة كي. بي. أم. جي. فخره مهمة التدقيق الخارجي لحسابات البنك للعام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2019. يتم الإحتفاظ بتفاصيل رسوم التدقيق المدفوعة لمدققي الحسابات الخارجيين لعام 2019 بالإضافة لتفاصيل الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق وأتعابها المدفوعة في مقر البنك. وتتوافر هذه المعلومات للمساهمين المؤهلين عند تقديم طلب خاص بذلك.

حالة الإلتزام بالإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات الموضوعة من قبل مصرف البحرين المركزي (دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى)

يتوجب على البنوك الإلتزام بدليل إجراءات الرقابة عالية المستوى الخاصة بقواعد مصرف البحرين المركزي. يتضمن دليل إجراءات الرقابة

تقرير المكافآت

فلسفتنا

لقد تبنى بنك البحرين الوطني فلسفة مكافآت شاملة تعكس رؤيته وإستراتيجيته وقيم عمله ضمن إطار عمل يساعده على إتخاذ القرارات المتعلقة بجميع عوامل المكافآت. ونحن نسعى من خلال تبيننا لهذه الفلسفة إلى:

- إستقطاب أفضل الموظفين أداة والإحتفاظ بهم.
- توفير حوافز متغيرة ومدفوعة حسب ما يتم تحقيقه من أهداف أداء خاصة بالمؤسسة، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الشخصية ضمن إطار يتماشى مع قيمنا المؤسسية.
- تطوير قادة ضمن القطاع يؤثرون بشكل إيجابي على أداء البنك ويمثلون حافزاً للنمو في البيئة الإقتصادية التي يعملون بها.

وعبر عواملها المتعددة، فإن فلسفتنا تشمل مايلي:

- تشجيع بناء الكفاءات والمهارات من خلال ربط التطور المهني وإدارة الأداء بالمكافآت.
- دعم ثقافة المثابرة بالعمل المدفوع بالأداء والإنجاز واللذان يحفزان نمو المؤسسة.
- دفع استحقاقات (على شكل مكافآت ثابتة ومتغيرة) لقاء الأداء، والمهارات، والكفاءات، والنمو، والتطوير، والالتزام الواضح للمؤسسة.
- مد فرص للأفراد للنمو في المؤسسة من خلال توفير التطور المهني، والتدريب، وخطط التعاقب الوظيفي، وتطوير المواهب.
- دعم بيئة العمل من خلال عدة مرتكزات وهي قيم عملنا، والقيادة الرشيدة، وثقافة النجاح القائم على العمل الجماعي وترابط فرق العمل، وتحقيق توازن بين العمل والحياة الإجتماعية.

إن تطبيق فلسفتنا يتم كذلك من خلال الالتزام بإطار حوكمة قوي وفعال، والذي يضمن الالتزام العام بالاشتراطات الرقابية ومواكبة أفضل الممارسات على مستوى القطاع. وفي حال عدم الوفاء بهذه الاشتراطات، فإن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة هي المسؤولة عن ضمان الالتزام بالسياسات والإشتراطات الرقابية.

إن سياسة مكافآت البنك تراعي على وجه الخصوص دور كل موظف، وبالأخص الأشخاص المعتمدين والأشخاص الذين يتحملون مخاطر جوهرية، بحيث يتم تعويضهم بشكل عادل ومسؤول. إن الأشخاص المعتمدين هم موظفون ممن يتولون القيام بمهام ومسؤوليات تحتاج لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه المهام العمليات التي يتم متابعتها والمذكورة من قبل مصرف البحرين المركزي، والمناصب التنفيذية التي ترفع تقاريرها بشكل مباشر للرئيس التنفيذي، وبعض مسؤولي الأقسام ممن يمتلكون مهارات وكفاءات خاصة. إن الأشخاص الذين يتحملون مخاطر مادية هم موظفون يترأسون دائرة أعمال معينة وأي أفراد ضمن سيطرتهم ممن لهم آثار جوهرية على إطار مخاطر البنك.

لضمان التوافق بين ما نقوم بدفعه للموظفين واستراتيجية أعمال البنك، فإننا نقيم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف السنوية طويلة المدى المالية وغير المالية والموجزة بما يتماشى مع نظام إدارة أداء البنك. وتأخذ عملية التقييم هذه بعين الإعتبار الالتزام بقيم البنك والمخاطر ومعايير وإجراءات الالتزام وفوق ذلك كله التصرف بنزاهة. وبشكل عام، فإن الأداء يتم الحكم عليه ليس على أساس ما يتم تحقيقه على المدى القصير والطويل فحسب، بل على أساس الكيفية التي تحققت بها على نفس القدر من الأهمية، حيث أن البنك يؤمن بأن العامل الأخير يسهم في إستدامة أنشطة أعماله على المدى الطويل.

دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تتولى لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بموظفي البنك وتعتبر اللجنة هي الجهة المشرفة والمنظمة لسياسة وممارسات المكافآت، وهي المسؤولة عن تحديد ومراجعة وإقتراح سياسة المكافآت المتغيرة لمجلس الإدارة من أجل الموافقة عليها. وهي مسؤولة كذلك عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات المكافآت. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة تعويض ومكافأة جميع موظفي البنك بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس منتظم لكي تعكس هذه السياسة التغييرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل والمخاطر التي يواجهها البنك.

وتشمل مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للبنك، كما هو محدد في مهامها واختصاصاتها، ولكنها غير محصورة بالمهام التالية:

- إعتماد ومراقبة مراجعة نظام المكافآت وذلك لضمان أن النظام يعمل كما هو مخطط له.
- إعتماد سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة لكل شخص مُعتمد وكل موظف يتحمل المخاطر بالإضافة إلى مجموع المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها، مع الأخذ بعين الإعتبار أن مجموع المكافآت يشمل الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يحصل عليها الموظف.
- التأكد من تعديل المكافآت لجميع أنواع المخاطر
- التأكد من أنه بالنسبة لمن يتحملون المخاطر، تشكل المكافآت المتغيرة جزءاً كبيراً من مجموع المكافآت التي يحصلون عليها.
- مراجعة نتائج إختبار الإجهاد والإختبار الخلفي قبل إعتماد مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بما في ذلك الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يحصل عليها الموظف.
- التقييم الحذر للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت للإيرادات المستقبلية المحتملة والتي يبقى توقيتها وإحتمالها غير مضمون. وتقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بمناقشة مسألة المبالغ المدفوعة للدخل الذي لا يمكن تحقيقه أو الذي يبقى إحتمال تحقيقه غير مضمون وقت القيام بعملية الدفع.
- التأكد من أنه بالنسبة للأشخاص المعتمدين في إدارة المخاطر وإدارة الموارد البشرية وإدارة الاستراتيجية وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات والإدارة المالية وإدارة الالتزام يكون مجموع المكافآت الثابتة والمتغيرة يميل لصالح المكافآت الثابتة.
- تقديم توصية بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أساس حضورهم وأدائهم والتزامهم بنص المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من وضع آليات الالتزام المناسبة من أجل ضمان التزام الموظفين بعدم إستخدام إستراتيجيات التحوط الشخصية أو الحذر على المكافآت ومن المسؤولية بهدف تقليص آثار ربط المخاطر الكامنة في ترتيب مكافآتهم.

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بهدف تلبية الأهداف المذكورة أعلاه. هذا وقد وردت تفاصيل كاملة عن اللجنة، بما في ذلك تواريخ إنعقادها وذلك تحت حوكمة الشركات. وقد بلغ المبلغ الإجمالي المدفوع لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال العام على شكل أتعاب مقابل حضور الجلسات، 6,000 دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون

ساعد المستشارون الخارجيون البنك في وضع سياسة المكافآت المتغيرة لتتماشى مع ممارسات المكافآت الصحيحة لمصرف البحرين المركزي والممارسات المتبعة في القطاع.

مجال تطبيق سياسة المكافآت

لقد تم تبني سياسة المكافآت على مستوى البنك وسيجري تطبيقها على فروعه الخارجية وشركاته التابعة.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تقدير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنص المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لعام 2001. وسوف يتم وضع حدود لمبالغ مكافآت مجلس الإدارة بحيث يكون مجموع المكافآت (باستثناء الأتعاب مقابل حضور جلسات المجلس) لا تتجاوز نسبة 10% من الأرباح الصافية للبنك، وذلك بعد خصم المبالغ المنصوص عليها في المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني من أي سنة مالية.

تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العامة السنوي للبنك. ولا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الحوافز التي ترتبط بالأداء مثل الأسهم الممنوحة وخيارات الأسهم أو برامج الأخرى لحوافز الأسهم المؤجلة والمكافآت أو المزايا التقاعدية.

المكافآت المتغيرة للموظفين

إن المكافآت المتغيرة مرتبطة بالأداء وهي تتكون في غالبيتها من مكافأة الأداء السنوية (البونص). وترتبط المكافآت المتغيرة بمساهمات الأفراد في تحقيق أهداف وغايات بنك البحرين الوطني ضمن إطار ثقافة قائمة على تحقيق القيمة، مما يفضي إلى بيئة تتسم بالكفاءة والعملية وتحقيق النتائج.

لدى البنك إطار معتمد من قبل مجلس الإدارة يهدف إلى تحقيق الشفافية بين الأداء والمكافآت المتغيرة. وقد تم تصميم هذا الإطار على أساس أن الجمع بين الأداء المالي وتحقيق الأهداف غير المالية الأخرى من شأنه - في حال تساوت جميع الأمور الأخرى- أن يفضي إلى تحقيق حزمة من المكافآت المستهدفة للموظفين. ويتم تعديل حزمة المكافآت للأخذ بعين الإعتبار المخاطر عبر إستخدام المعايير المرتبطة بالمخاطر (بما في ذلك المقاييس المستقبلية). وضمن الإطار الذي تم تبنيه لتحديد حزمة المكافآت المتغيرة، فإن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة تهدف إلى الموازنة بين توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تشمل مؤشرات الأداء الأساسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل والتي تشمل الربحية والملاءة المالية والسيولة ومؤشرات النمو.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبكل دقة بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت للإيرادات المستقبلية المحتملة والتي يبقى توقيتها وإحتمالية تحقيقها غير مؤكدين. وتبين لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للبنك وفرصه المستقبلية.

يتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة في تعديل حزمة المكافآت لتأخذ بعين الإعتبار جودة الأرباح. ويسعى البنك لدفع المكافآت من الأرباح المحققة والثابتة. وإذا كانت جودة الأرباح غير قوية، فإنه يمكن تعديل قاعدة الأرباح حسب تقدير لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.

لتكون لدى البنك عموماً أية مبالغ قابلة للتوزيع ضمن حزمة المكافآت،

يجب أن يحقق الحدود خاصة بأهدافه المالية. وتضمن معايير ومؤشرات الأداء تقلص مجموع المكافآت المتغيرة بشكل كبير في الأغلب عند تحقيق البنك لأداء مالي غير مشجع أو سلبي. وعلاوة عن ذلك، فإن حزمة المكافآت المذكورة أعلاه تخضع لتعديلات المخاطر وذلك بما يتفق مع هذه التعديلات وإطار الربط. وتضمن عملية إدارة الأداء كون جميع أهداف وحدات الأعمال والموظفين منسجمة بشكل مناسب مع الكل.

إن مجموع المكافآت المتغيرة المدفوع لجميع الموظفين بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم يقع ضمن نسبة 8% إلى 9% من صافي الأرباح قبل اقتطاع (البونص).

مكافآت عمليات الرقابة

إن مستوى المكافآت المقدمة للموظفين في عمليات الرقابة والدعم يسمح للبنك بإستخدام موظفين أكفاء وذوي خبرة عالية لهذه العمليات. ويضمن البنك أن مجموعة المكافآت الثابتة والمتغيرة لموظفي الرقابة والدعم يجب أن تميل لصالح المكافآت الثابتة. وتعتمد المكافآت المتغيرة لعمليات الرقابة على الأهداف الخاصة بها وليس على الأداء المالي الفردي للأعمال التي تقوم بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة أداء البنك دوراً رئيسياً في تحديد أداء وحدات الدعم والرقابة على أساس الأهداف الموضوعة لها. ويتم تركيز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية والتي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والإعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى بيئة السوق والبيئة الرقابية علاوة عن المهام ذات القيمة المضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الأساسية المحددة في نظام إدارة أداء البنك. وتشمل هذه الأهداف كل من الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك رقابة المخاطر والالتزام والدعبارات الأخلاقية بالإضافة إلى بيئة السوق والبيئة الرقابية. إن مراعاة تقييم المخاطر أثناء تقييم أداء الأفراد يضمن في حال وجود أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهما يتحملان حجماً مختلفاً من المخاطر نباية عن البنك أن تتم معاملتهما بشكل مختلف بموجب نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط المخاطر هو موازنة وضبط المكافآت المتغيرة مع تشكيلة المخاطر التي تواجه البنك. وضمن مساعيه لتحقيق ذلك، فإن البنك يأخذ بعين الإعتبار كل من المعايير الكمية والمعايير النوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المعايير الكمية وقرارات الأفراد دوراً في تحديد تعديلات المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة لضمان كون سياسة المكافآت قد وُضعت لتقليل قابلية الموظفين لأخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية بحيث تتناسب مع مخرجات المخاطر ويكون لها مجموع مناسب من المكافآت التي تتفق مع عملية ضبط المخاطر.

تأخذ لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بعين الإعتبار كون سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع توزيع مخاطر البنك. ويضمن تطبيق إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي، التقييم الدقيق للممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة والتي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الإعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من

تقرير المكافآت (تتمة)

أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. ويؤكد البنك بأن مجموع المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدته الرأس مالية.

تبقى لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على إطلاع دائم على أداء البنك بالاعتماد على إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة هذه المعلومات عند أخذ المكافآت بعين الاعتبار من أجل ضمان التناغم والتوافق بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

في السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر جوهريه في أدائه المالي، سوف يشمل إطار تعديل المخاطر العديد من التعديلات. كما وتعاين لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بدقة نتائج إختبار الإجهاد، والإختبار الخلفي الذي تم إجرائها على إطار سياسة الحوافز المتغيرة، وتقوم بإدخال التغييرات الضرورية على حوافز الموظفين (البونص)، مثل تقليل مجموع المكافآت والتغييرات المحتملة على فترة الاستحقاق والتأجيلات الإضافية والتخصيصات القابلة للإسترداد.

تستطيع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، ومن خلال موافقة مجلس الإدارة، إستخدام وسائل الترشيذ وإتخاذ القرارات الإختيارية التالية:

- زيادة/ تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي
- إمكانية إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم
- الإسترداد من خلال ترتيب تخصيصات قابلة للإسترداد

إطار الإعادة

تسمح التخصيصات القابلة للاسترداد لمجلس إدارة البنك بأن يقرر أنه، عندما يكون مناسباً، يمكن للحوافر غير المستحقة بموجب برنامج المكافآت المؤجلة أن يسقط الحق فيها/يتم تعديلها أو بإمكانية استرداد المكافآت المتغيرة الذي تم تسليمه وذلك في حالات معينة. أما الهدف من وراء ذلك فهو السماح للبنك بالإستجابة وبشكل مناسب إذا تبيّن بأن مؤشرات الأداء التي أُعتمدت في قرار المكافآت لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتتضمن جميع المكافآت المؤجلة تخصيصات تساعد البنك على تقليل أو إلغاء المكافآت للموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي آثار ضارة بشكل جوهري على البنك خلال سنة الأداء المعنية.

لا يمكن إتخاذ أي قرار بسحب مكافأة الفرد إلا من قبل مجلس إدارة البنك.

تسمح تخصيصات البنك القابلة للاسترداد لمجلس الإدارة بأن يقرر أنه، عندما يكون مناسباً، يمكن للحوافز المستحقة/غير المستحقة بموجب برنامج المكافآت المؤجلة تعدل/تُلغى وذلك في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات ما يلي:

- وجود أدلة مقبولة ودامغة بوجود سوء سلوك متعمد أو أخطاء جوهريه أو إهمال أو عدم كفاءة لدى الموظف، مما تسبب في تعريض البنك/وحدة عمل الموظف لخسائر جوهريه في أدائها المالي أو معلومات غير صحيحة بشكل جليّ في البيانات المالية للبنك أو إخفاق جوهري في إدارة المخاطر أو خسائر في سمعة البنك أو المخاطر الناشئة نتيجة تصرفات وقرارات هذا الموظف أو إهماله أو سوء سلوكه أو عدم كفاءته وذلك خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف، عن قصد وبشكل متعمد، بتضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.

يمكن اللجوء إلى الإسترداد إذا كان التعديل الخاطيء للجزء غير المستحق غير كاف وذلك بالنظر إلى طبيعة وحجم المسألة.

عناصر المكافآت المتغيرة

تتضمن المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد مدفوع مقدماً	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها نقداً عند الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
نقد مؤجل	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها نقداً على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدماً	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها وإصدارها على شكل أسهم عند الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
أسهم مؤجلة	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها على شكل أسهم على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.

هذا وتخضع جميع المكافآت المؤجلة للتخصيصات القابلة للاسترداد. ويتم دفع جميع مكافآت الأسهم ليستفيد الموظف بعد فترة احتفاظ مدتها ستة شهور إعتباراً من تاريخ استحقاقه لها. إن عدد مكافآت أسهم رأس المال المقدمة ترتبط بسعر أسهم البنك حسب قوانين برنامج حوافز أسهم البنك. ويتم دفع أي أرباح نقدية على هذه الأسهم إلى الموظف بالإضافة إلى الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

المكافأة المؤجلة

إن الموظفين بمنصب مدير أول فما فوق، وكذلك الموظفين ممن يحصلون على مجموع المكافآت السنوية بقيمة 100,000 دينار بحريني فما فوق يخضعون لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك كما يلي:

مكونات المكافآت المتغيرة	المدراء العامين فما فوق	أكبر خمس موظفين من حيث الراتب	المدراء الأوائل ومساعدو المدير العام	فترة التأجيل	الاحتفاظ	الخطأ	الإسترداد
نقد مدفوع مقدماً	40%	40%	50%	فوري	-	-	نعم
أسهم مقدمة	-	-	10%	فوري	6 شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	10%	10%	-	3 سنوات *	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	50%	50%	40%	3 سنوات *	6 شهور	نعم	نعم

* يتم استحقاق النقد أو الأسهم المؤجلة على أساس نسبي على مدى 3 سنوات.

يمكن للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، وبالاعتماد على تقييمها لتوزيعات الأذوار والمخاطر التي يتحملها الموظف، أن تقوم بزيادة تغطية الموظفين والتي ستخضع لترتيبات التأجيل.

بيانات المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

آلاف الدنانير البحرينية	2019	2018
أتعاب حضور جلسات	30	32
مكافآت	460	460

(ب) الموظفين

2019										
ألف دينار بحريني	عدد الموظفين*	مكافأة ثابتة		مكافآت أولية		مكافآت مضمونة		المكافأة المتغيرة		
		نقداً	أخرى	(نقداً/ أسهم)	(نقداً/ أسهم)	نقداً	أسهم	مقدماً		مؤجلة
								نقداً	أسهم	
الأشخاص المعتمدون										
- وحدات الأعمال	7	1,357	234	-	-	503	10	113	605	2,822
- الرقابة والدعم	19	2,130	236	-	-	671	123	-	490	3,650
أشخاص آخرون يتحملون مخاطر جوهريه	3	199	39	-	-	49	10	-	39	336
موظفون آخرون	681	11,260	2,749	-	-	3,653	79	10	368	18,119
موظفون إقليميون	53	1,516	563	-	-	144	5	1	27	2,256
المجموع	763	16,462	3,820	-	-	5,019	227	124	1,529	27,182

* تشمل هذه الموظفين كما في 31 ديسمبر 2019م 46 موظف ممن تركوا العمل خلال العام وهم غير مضمنين في عدد الموظفين، إلا أن مكافآتهم تم الإفصاح عنها في الأقسام المعنية.

ملاحظة: إن مصروفات الموظفين الأخرى والبالغة 59 دينار بحريني تم تكبدها في مصروفات التوظيف غير مدرجة أعلاه.

2018										
ألف دينار بحريني	عدد الموظفين*	مكافأة ثابتة		مكافآت أولية **		مكافآت مضمونة		المكافأة المتغيرة		
		نقداً	أخرى	(نقداً/ أسهم)	(نقداً/ أسهم)	نقداً	أسهم	مقدماً		مؤجلة
								نقداً	أسهم	
الأشخاص المعتمدون										
- وحدات الأعمال	7	1,449	349	22	-	505	8	117	614	3,063
- الرقابة والدعم	18	1,964	449	-	-	594	112	-	448	3,567
أشخاص آخرون يتحملون مخاطر جوهريه	14	942	157	-	-	254	43	10	220	1,626
موظفون آخرون	619	9,189	3,443	-	-	3,644	27	-	108	16,411
موظفون إقليميون	44	649	403	4	-	161	-	-	1	1,218
المجموع	702	14,192	4,802	26	-	5,158	190	126	1,391	25,886

* تشمل هذه الموظفين كما في 31 ديسمبر 2018م 45 موظف ممن تركوا العمل خلال العام وهم غير مضمنين في عدد الموظفين، إلا أن مكافآتهم تم الإفصاح عنها في الأقسام المعنية.

** هذا البند مخصص لاثنين من المكافآت الأولية التي تم منحها لموظفين جدد محددين في الفروع الخارجية لتلبية متطلبات ممارسات السوق السائدة في والمتطلبات الأجنبية لتلك الفروع، والتي تم منحها على أساس استثنائي للسياسة العامة للبنك والقائمة على عدم تقديم مثل هذه المكافآت.

ملاحظة: إن مصروفات الموظفين الأخرى والبالغة 127 دينار بحريني تم تكبدها في مصروفات التوظيف غير مدرجة أعلاه.

تقرير المكافآت (تتمة)

2. المكافآت المؤجلة

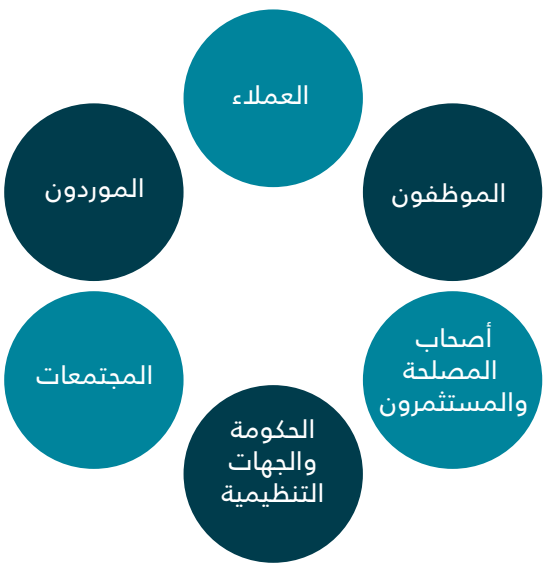
2019					
نقد	الأسهم		أخرى	المجموع	
ألف دينار بحريني	العدد	ألف دينار بحريني*	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
503	4,597,455	2,685	-	3,188	الرصيد الافتتاحي
126	2,550,252	1,581	-	1,707	المكافآت التي منحها خلال العام
179	714,771	443	-	622	المكافآت النقدية والأسهم التي تم منحها خلال العام
4	-	-	-	4	المكافآت التي تم دفعها/إصدارها خلال الفترة
(358)	(3,027,305)	(2,056)	-	(2,414)	التغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة
454	4,835,173	2,654	-	3,108	الرصيد النهائي

* بناءً على سعر المكافآت الأصلي

2018					
المجموع	أخرى	الأسهم		نقد	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني*	العدد	ألف دينار بحريني	
3,392	-	2,819	4,609,222	573	الرصيد الافتتاحي
1,278	-	1,155	1,791,631	123	المكافآت التي منحها خلال العام
618	-	-	655,645	164	المكافآت النقدية والأسهم التي تم منحها خلال العام
(1,646)	-	(1,289)	(2,459,043)	(357)	المكافآت التي تم دفعها/إصدارها خلال الفترة
-	-	-	-	-	تعديلات على الخدمة والأداء والمخاطر
-	-	-	-	-	التغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة
3,188	-	2,685	4,597,455	503	الرصيد النهائي

* بناءً على سعر المكافآت الأصلي

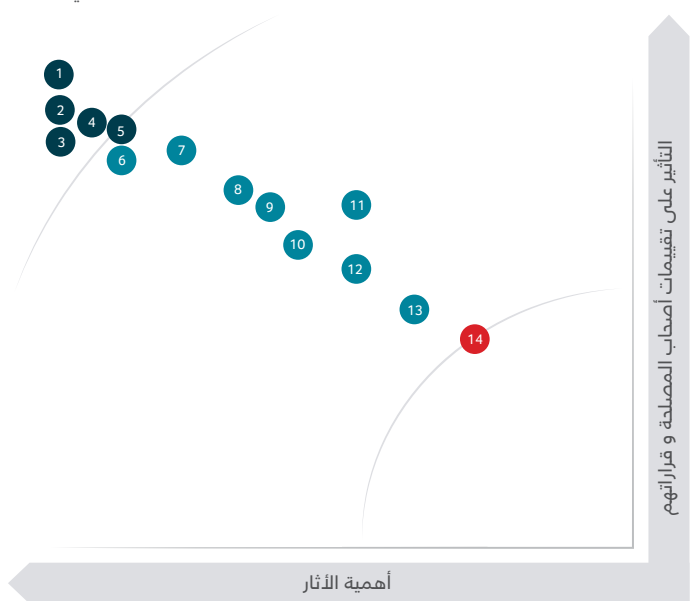
تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات



يحظى تفاعلنا مع أصحاب المصلحة المعنيين بأهمية كبيرة في نهج الاستدامة لدينا إذ يساعدنا على فهم احتياجاتهم وتلبية توقعاتهم، كما يساعدنا الإصغاء إلى أصحاب المصلحة على تحديد المواضيع الأكثر أهمية.

أجرينا تقييمًا أساسيًا لتحديد أكثر مواضيع الاستدامة الأساسية أهمية لدى بنك البحرين الوطني وأصحاب المصلحة. وبناءً على تقييم الأهمية النسبية لدينا، تم تحديد 14 موضوعًا هامًا لعام 2019. وتم وضع مصفوفة أساسية لتحديد فهمنا لتأثير كل موضوع على قرارات أصحاب المصلحة والتأثيرات على أعمال بنك البحرين الوطني.

مصفوفة الأهمية
بنك البحرين الوطني (2019)



التصنيف	الموضوع الهام
1	الامتثال والسلوك الأخلاقي
2	خصوصية البيانات وأمانها
3	الحوكمة والشفافية والمساءلة
4	الأداء المالي والاقتصادي
5	علاقات العملاء المسؤولية
6	جذب المواهب وإشرافها واستبقائها
7	الشمول المالي
8	التمويل المسؤول
9	التنوع والشمول وتكافؤ الفرص
10	التحول الرقمي
11	البصمة البيئية المباشرة
12	رفاهية القوى العاملة
13	الاستثمار المجتمعي
14	تحديد المصادر المسؤول



جائزة عام 2019

جائزة «أفضل بنك في البحرين» من يوروמוني الشرق الأوسط للتميز 2019

بنك البحرين الوطني والاستدامة

والحد من تأثيرنا الضار على البيئة وتلبية توقعات أصحاب المصلحة المعنيين وإثراء حياة الأجيال. لذا، نبذل قصارى جهدنا لدمج الاستدامة في عملياتنا اليومية وممارسة الأعمال التجارية بطريقة مسؤولة، ونضمن توافق نهج الاستدامة لدينا مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية البحرين الاقتصادية 2030.

في بنك البحرين الوطني، وبناءً على توجيهات قياداتنا، قررنا اتباع نهج جديد لإدارة الاستدامة يشمل دمج الاستدامة في استراتيجية أعمالنا وممارسات العمل الرئيسية لدينا، وهذا من منطلق إيماننا الراسخ بأن تبني هذا النهج الجديد يُعد أمرًا حيويًا لتحقيق النمو المستدام وإدارة المخاطر المستقبلية بشكل أكثر فعالية وتعزيز مستوى رضا العملاء.

المصادر المسؤول، نبحت بنشاط عن الفرص ونحاول بشكل استباقي تخفيف المخاطر المرتبطة بسلسلة التوريد لدينا، ومن ثم تبسيط أدائنا والحفاظ على عملياتنا.

في بنك البحرين الوطني، نهدف إلى اختيار المصادر المحلية كلما أمكن. وهذا يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 ويعزز اقتصاد البحرين إذ نسعى إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية الشراء بالنسبة لفئات المشتريات الرئيسية لدينا ونهدف إلى مراقبة موردين بشأن الأداء البيئي والاجتماعي.

الأداء الاقتصادي – نلتزم بتحقيق أداء اقتصادي قوي عن طريق تحقيق نمو مستدام وعائدات عالية، الأمر الذي يوفر قيمة عالية لأصحاب المصلحة لدينا ويضمن تحقيق نجاح طويل الأجل لبنكنا. وفي عام 2019، نجحنا في زيادة إيراداتنا بنسبة 7% تقريباً وأرباحنا الصافية بنسبة 6% مقارنةً بعام 2018.

دائمًا ما نُشجّع موظفينا على الإبلاغ عن أي جريمة مالية مشتبه بها، بما في ذلك حالات غسيل الأموال والرشوة والفساد فضلاً عن انتهاكات قواعد السلوك. ولقد اعتمدنا سياسة الإبلاغ عن المخالفات التي يتم تعميمها على جميع موظفي بنك البحرين الوطني الذين يحق لهم الإبلاغ عن الممارسات غير الأخلاقية إلى لجنة التدقيق أو الرئيس التنفيذي.

خلال عام 2019، تم إنشاء لجنة إدارة الامتثال بالمجموعة لضمان تعزيز وظيفة الامتثال عن طريق تنفيذ مختلف التدابير والنهج. وتشمل هذه التدابير الفحص العكسي للامتثال والاختبار السنوي للامتثال وتقييم جديد لمخاطر العملاء. وعلاوةً على ذلك، تلقت فرق الامتثال في البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة تدريبات على الجرائم المالية والعقوبات.

اختيار المصادر المسؤول – نُقدّر علاقتنا مع جميع أصحاب المصلحة لدينا، بما في ذلك مورديننا. ومن خلال اختيار

عملاؤنا وشعبنا وبيئتنا

بشأن مخاوف عملائنا من خلال قنوات مختلفة بما في ذلك فروعنا ومركز الاتصال والبريد الإلكتروني. حيث تُمكننا سياسة الشكاوى من تحسين عملية حل الشكاوى.

وفي إطار تعاملاتنا مع العملاء، نلتزم بمشاركة المعلومات التسويقية الشفافة والمشفرة الأخلاقية والعادلة. وتتوافر مدونة قواعد سلوك المستهلك لدى بنك البحرين الوطني والشروط والأحكام المصرفية العامة ومعلومات التسعير على موقعنا الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.

علاقات العملاء المسؤولة – يأتي تقديم خدمة مميزة لعملائنا على رأس أولويات بنك البحرين الوطني إذ نلتزم بتقديم خدمة عملاء استثنائية ومجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المخصصة التي تلبي احتياجات عملائنا المتغيرة. وتمشيًا مع الوعد الذي تحمله علامتنا التجارية «أقرب لكم»، فإننا نبذل قصارى جهدنا لبناء علاقات قوية وخلق القيمة لعملائنا.

ففي إطار سعينا إلى تعزيز رضا عملائنا وتجاربهم، اعتمدنا مدونة قواعد سلوك المستهلك وسياسة شكاوى العملاء

النقاط الرئيسية خلال عام 2019:

- إطلاق منصة تداول متقدمة عبر الإنترنت «Al Watani Trade» والتي تمكّن عملائنا من تداول الأسهم المدرجة في بورصة البحرين من خلال قنوات مختلفة بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو أجهزة الكمبيوتر المحمول أو الأجهزة اللوحية أو الهواتف الذكية.
- زيادة ساعات العمل بفروعنا لتسهيل الخدمات المصرفية وإمكانية وصول عملائنا إليها.
- إنشاء قسم لإعادة الهيكلة المالية لدعم الشركات الراغبة في إعادة الهيكلة.
- توسيع نطاق تغطية أجهزة الصراف الآلي بنسبة 30% لتشمل 102 موقعًا في جميع أنحاء المملكة؛ أكبر شبكة صراف آلي في مملكة البحرين.



الحوكمة والسلوك الأخلاقي والنمو الاقتصادي

مجلس الإدارة جلسات تدريب وتوجيه عند الانضمام إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني.

يحصل أعضاء مجلس الإدارة على مكافآت سنوية، ويرتبط مبلغ المكافأة بأهداف الأداء بما في ذلك الأهداف المالية والاجتماعية المحددة للمسؤولين التنفيذيين كل عام لتحديد إجمالي المكافآت.

الامتثال والسلوك الأخلاقي – نلتزم المؤسسات المالية حول العالم بالعديد من اللوائح، ويُعد الامتثال لهذه اللوائح أمرًا حيويًا لإجراء عملياتنا بطريقة مسؤولة والحفاظ على سمعتنا وحماية عملائنا.

في بنك البحرين الوطني، نلتزم بضمان الامتثال للوائح والمعايير المعمول بها في مصرف البحرين المركزي فضلاً عن السلطات التشريعية الأخرى في المملكة والبلدان التي نعمل بها. وفي عام 2019، تمكنا من تقليل إجمالي عدد حالات عدم الامتثال بنسبة 25% و62.5% مقارنةً بعامي 2018 و2017 على التوالي.

حالات عدم الامتثال	2017	2018	2019
إجمالي حالات عدم الامتثال للقوانين واللوائح	8	4	3
إجمالي عدد العقوبات غير النقدية	0	0	0

اعتمادًا على نهجنا لدمج الاستدامة في أعمالنا الأساسية، حددنا مجالات التركيز الرئيسية التي نحتاج إلى معالجتها لعام 2019.

يتضمن إطار الاستدامة في بنك البحرين الوطني سبع ركائز: **الحوكمة والسلوك الأخلاقي والنمو الاقتصادي وخدمة عملائنا وصون الموارد الطبيعية ورعاية القوى العاملة والصيرفة والمسؤولية المجتمعية المؤسسية**.

الحوكمة والشفافية والمساءلة – ساعد هيكل الحوكمة المؤسسي الراسخ لدى بنك البحرين الوطني على الالتزام بلوائح مصرف البحرين المركزي، ودعم الممارسات التجارية المسؤولة وبناء علاقات أفضل مع شركائنا. ويلتزم مجلس إدارتنا بالحفاظ على أفضل معايير الحوكمة المؤسسية وضمان أعلى مستويات الشفافية والإفصاح.

يتكون مجلس الإدارة في الوقت الحالي من خمسة مديرين مستقلين وستة مديرين غير تنفيذيين، مع شغل 9% من المقاعد من قبل مديرات. ويلتزم مجلس الإدارة بتلبية ممارسات حوكمة الشركات المطبقة عمومًا فيما يتعلق بالفصل بين دور كل من الرئيس والمدير التنفيذي.

يُجري مجلس الإدارة تقييمًا ذاتيًا سنويًا لأداء المجلس ولجانه الفرعية، والتي تخضع لمراجعة المساهمين سنويًا خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي. ويجري هذا التقييم من خلال استكمال استبيان منظم بشأن فعالية كل عضو ومشاركته في ضوء بعض المعايير المحددة مسبقًا بما يتماشى مع اختصاص مجلس الإدارة وكل لجنة من اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة. ويتلقى جميع أعضاء

سياسات وأدلة الامتثال لبنك البحرين الوطني

- دليل الامتثال
- دليل مكافحة غسيل الأموال
- سياسة العقوبات
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات

خصوصية البيانات وأمانها – في بنك البحرين الوطني، نلتزم بأعلى درجات العناية لضمان حماية خصوصية العملاء وتأمين المعلومات الشخصية لاكتساب ثقة عملائنا. والتزمنا بتطبيق العديد من تدابير الأمان والخصوصية لحماية عملائنا وتسهيل المعاملات عبر منصات مختلفة: عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة وأجهزة الصراف الآلي. فضلاً عن ذلك، اعتمدنا سياسة خصوصية البيانات والتي تُتاح على موقعنا الإلكتروني.

لقد طبقنا حلاً إلكترونيًا لإخطار عملائنا بشأن جمع بياناتهم واستخدامها. وكجزء من التدريب للتوعية بأمن المعلومات، يتلقى موظفونا تدريبًا للتوعية بالخصوصية. وتُجرى عمليات التدقيق الداخلية لأمن المعلومات عدة مرات سنويًا، بينما يُجرى التدقيق الخارجي مرة واحدة سنويًا.

بالإضافة إلى ذلك، تُجرى اختبار الاختراق الخارجي (PT) مرتين سنويًا، واختبار الاختراق الداخلي مرة واحدة سنويًا، ومسح ASV (حسبما يتطلب معيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع) على أساس ربع سنوي. وتُنفذ جميع التدريبات على اختبار الاختراق من قبل استشاري خارجي. علاوةً على ذلك، يُجرى اختبار الثغرات الداخلية شهريًا.

كما نُعد أول بنك في البحرين يمثل لقانون حماية البيانات الشخصية (PDPL) الجديد والذي يشرف عليه مصرف البحرين المركزي. بالإضافة إلى ذلك، لدينا برنامج شامل لأمن المعلومات يتضمن الضوابط الإدارية بما في ذلك السياسات والإجراءات وضوابط الأمن التقني. هذا وتراقب لجنة أمن المعلومات لدينا برنامج أمن المعلومات بانتظام. خلال عام 2019، لم يكن لدينا أي خروقات لأمان البيانات.

وتتضمن هذه العمليات والإجراءات ترقية النظام المصرفي الأساسي وتحسين البنية التحتية لأنظمة تقنية المعلومات واعتماد حلول لاستخدام البيانات وتحليلها بشكل أكثر فعالية.

بالتعاون مع شركة تكنولوجيا محلية، مزودة لخدمات الدفع المصرفي المفتوح ومعلومات الحساب، أصبحنا أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقدم الحلول المصرفية المفتوحة. حيث تُمكّن خدمة تجميع الحساب هذه العملاء من الاطلاع على حساباتهم وإدارتها على نحو أكثر كفاءة من خلال تزويدهم برؤية موحدة للحسابات مع بنك البحرين الوطني وبنوك محلية أخرى.

التحول الرقمي – تُمثّل الرقمنة جزءًا أساسيًا في منهجنا للتفاعل مع العملاء. فنقدم مجموعة كبيرة من الحلول المصرفية الرقمية بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وأجهزة الصراف الآلي من أجل النهوض بتجربة العملاء ومساعدتنا على تعزيز الكفاءة والتعاون على الصعيد الداخلي.

في عام 2019، تمثلت أولويتنا الأولى في مواصلة رحلة التحول الرقمي من خلال تحسين القدرات الرقمية لبنك البحرين الوطني وضمان تحديث عملياتنا وتطويرها وتزويدها بكافة المزايا لذا، اعتمدنا العديد من العمليات والإجراءات لتوفير الراحة لعملائنا.

النقاط الرئيسية خلال عام 2019:

- إطلاق الهوية التجارية الجديدة للبنك والتي تعكس تطلعاتنا للتحول.
- أول بنك على مستوى مملكة البحرين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقديم الخدمة «التجميعية» للحسابات المصرفية من خلال منصته للصيرفة المفتوحة التي تتيح للعملاء الوصول إلى كافة المعلومات الخاصة بحساباتهم مع المصارف الأخرى تحت مظلة واحدة.
- تعزيز قنواتنا الرقمية من خلال توسيع نطاق خدمات استقبال العملاء والترحيب بهم في الفروع.

رعاية القوى العاملة

نظرة عامة على القوى العاملة	2017	2018	2019
إجمالي القوى العاملة	670	702	763
الموظفون بدوام كامل	670	702	763
كبار موظفي الإدارة	23	29	31
موظفو الإدارة المتوسطيين	137	146	169
الموظفون غير الإداريين (الموظفون)	510	527	563

النقاط الرئيسية خلال عام 2019:

- يبلغ إجمالي عدد القوى العاملة لدينا 763 موظفًا. ويمثل هذا زيادة بنسبة 8.7% مقارنةً بعام 2018.
- يمثل كبار المديرين 4% من موظفينا والمديرون المتوسطون 23% والموظفون غير الإداريين 73%.
- تُشكّل المرأة 36% (272) من إجمالي القوى العاملة لدينا وتستحوذ على 16% (27) من المناصب الإدارية المتوسطة.
- يمثل المواطنون 94% من موظفينا

أطلقنا أيضًا «برنامج التقدير» في عام 2019 بهدف الإشادة بالموظفين وتقديرهم نظرًا لأدائهم وولائهم والتزامهم بألية النمو والتحول لدينا. وتمشيًا مع التزامنا تجاه موظفينا، أطلقنا مبادرة «RISE» المعنية بتطوير المواهب لتعزيز قدرات الموظفين وإعداد الجيل القادم من خبراء القطاع.

بالإضافة إلى برامجنا التدريبية، نشارك أيضًا في أيام العمل لتعزيز مكانتنا كصاحب عمل مفضل للخريجين الجدد والباحثين عن عمل. في المجمل، تلقى موظفونا أكثر من 25,000 ساعة تدريب خلال عام 2019.

للحصول على رؤى بشأن تطبيق قيمنا والحصول على فهم أفضل لكيفية تحسين مشاركتنا العامة مع الموظفين، أجرينا استطلاعًا ثقافيًا لتقييم مستوى توافق الموظف مع قيمنا الأساسية وثقافتنا العامة.

جذب المواهب وإشراكها واستبقائها – في بنك البحرين الوطني، نلتزم بإنشاء بيئة تعليمية تقود تنمية المواهب وتبني قدرات موظفينا لمساعدتهم على الازدهار والتطور، ليس لخدمة أغراض البنك فحسب، بل لخدمة القطاع بشكل أوسع في نهاية المطاف. ويلعب قسم الموارد البشرية وتنمية المواهب لدينا دورًا رئيسيًا في تعزيز مثل هذه البيئة في بنك البحرين الوطني. وهو مسؤول عن تنفيذ الأدوات والبرامج المختلفة لتحفيز الموظفين وتعزيز كفاءاتهم ومراقبة أدائهم.

في عام 2019، أطلقنا برنامج التدريب الإرشادي السنوي «INSPIRE». ويستفيد البرنامج من خبرات الموظفين الحاليين ومهاراتهم لإعداد مجموعة من «الموجهين» الداخليين الذين يتولون مهام توجيه الأفراد الطموحين داخل البنك وإلهامهم من خلال تبادل المعرفة والتعاون فيما بينهم.

التدريب والتطوير

إجمالي وقت التدريب المقدم (بالساعات)	2017	2018	2019
متوسط التدريب لكل موظف (بالساعات)	11.3	36	36
النسبة المئوية للموظفين الذين تلقوا مراجعة الأداء والتطوير الوظيفي	100	100	100
عدد الوظائف اللاتي حصلن على إجازة أمومة	-	-	19

التوظيف والدوران الوظيفي

إجمالي الموظفين الجدد المُعينين:	139	77	107
ذكر	76	59	59
أنثى	63	18	48
معدل الدوران الوظيفي للموظفين (طوعي وغير طوعي)	54	45	46
ذكر	38	31	34
أنثى	16	14	12
معدل الدوران الوظيفي للموظفين (طوعي وغير طوعي) (%)	8.6 %	6.6 %	6.3 %

النقاط الرئيسية خلال عام 2019:

- تلقى جميع الموظفين تقييمات أداء رسمية ومراجعات مهنية خلال عام 2019.
- استأنفت جميع الوظائف الـ 19 اللاتي حصلن على إجازات أمومة خلال عام 2019 عملهن معنا بعد نهاية إجازاتهم.
- في عام 2019، تم تعيين 107 موظف.
- سُجِّل معدل دوران وظيفي بنسبة 6.3% بانخفاض بنسبة 5 %مقارنةً بعام 2018.

التنوع والشمول وتكافؤ الفرص – يُعد التنوع والشمول من المبادئ التي تعزز نهج بنك البحرين الوطني نحو تنمية القوى العاملة لدينا. وتعمل اللجنة المعنية بالتنوع والشمول لدينا على تعزيز ثقافة الشمول وتقبُّل الفوارق بين الموظفين. وتهدف هذه اللجنة إلى مواصلة بناء بيئة شاملة وداعمة وجذابة ومحترمة. ونتعامل مع موظفينا على قدم المساواة بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الدين أو الإعاقة أو العرق أو الخبرة أو الخلفية الثقافية.

علاوةً على ذلك، نتعاون مع جمعية متلازمة داون لدعم التنوع والشمولية في مكان العمل والمجتمع. ونفخر بكوننا مشاركًا وراعياً رسميًا لبرنامج التوظيف الداخلي هذا،

تصنيف القوى العاملة

2017	2018	2019
315	300	311
266	319	375
89	83	77
437	465	491
233	237	272
22	24	27
2	1	1

رفاهية القوى العاملة – يأتي موظفونا في صميم كل ما نقوم به، لذا نهدف إلى توفير بيئة عمل آمنة ومشجعة لهم تمكنهم من الوصول إلى إمكاناتهم الكاملة. ونلتزم

والذي يعمل على إثراء القوى العاملة لدينا بموظفين مدربين ومحترفين ممن لديهم متلازمة داون. ومن خلال هذا البرنامج، يحصل الموظفون الجدد على التدريب الذي يُعدهم لبيئة العمل.

أما بالنسبة للنهوض بالمرأة، فقد تم إعداد برنامج حصري لدعم إضافة أدوار قيادية للمسؤولات التنفيذيات الحاليات والجدد. ويُعد «برنامج قدرات أعضاء مجالس الإدارة من الكوادر النسائية» بمنزلة منصة للتعليم والتواصل تتيح للمهنيات في جميع أنحاء المملكة تعزيز قدراتهن وتسهيل وصولهن إلى عضوية مجلس الإدارة والمناصب القيادية في جميع القطاعات.

بتحسين صحة القوى العاملة ورفاهيتهم لضمان قدرة الموظفين على التفوق في أداء وظائفهم. ونبذل قصارى جهدنا لدعم شعبنا ماديًا وعقليًا وماليًا.

الخدمات المصرفية

المالي للعمال ذوي الياقات الزرقاء الذين يحتاجون إلى وصول سهل إلى أموالهم. وبالتالي، تمشيًا مع استراتيجيتنا «أقرب لكم»، استثمرنا في شبكة أجهزة الصراف الآلي الخاصة بنا لتسهيل عمليات السحب النقدي للمحافظ الإلكترونية.

توفر بعض فروع خدمات التجزئة لدينا وصولاً سهلاً كما أنها مزودة بسلاسل لعملائنا ذوي الاحتياجات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، زاد نطاق مبادراتنا التدريبية الرامية إلى دعم عملائنا ذوي الاحتياجات الخاصة ليشمل توفير التدريب على لغة الإشارة لممثلي خدمات التجزئة لنتمكن من تقديم الخدمة المناسبة لجميع العملاء. وحرصنا على تزويد مركز الاتصال لدينا بمجموعة جديدة من الخدمات مثل لغة الإشارة وخدمة الفيديو.

الخدمات المالية – يواجه الكثير من الأفراد حول العالم صعوبة في الحصول على الخدمات والمنتجات المالية، بسبب عدم درايتهم بالأدوات المصرفية الأساسية نظرًا لضعف الخبرة المالية. وتؤثر هذه الصعوبات سلبيًا على الشمول المالي والنمو الاقتصادي. وفي بنك البحرين الوطني، نبذل قصارى جهدنا لضمان حصول عملائنا -بما في ذلك القطاعات ذات الدخل المنخفض والمحرومة- على منتجات وخدمات مالية مناسبة من خلال الوصول إلى مجموعة كبيرة من قنواتنا بسهولة بناءً على احتياجاتهم وتفضيلاتهم.

من ناحية أخرى، تلعب ابتكاراتنا الرقمية دورًا هامًا في استهداف أدوات الشمول المالي. فنحن البنك الوحيد في البحرين الذي يوفر أجهزة صراف آلي حصرية للسحب النقدي لبعض المحافظ الإلكترونية المصممة للشمول

الشمول المالي

2019	2018	2017	
2	1	1	عدد الفروع في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والمحرومة اقتصاديًا
4	4	4	عدد أجهزة الصراف الآلي في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والمحرومة اقتصاديًا

النقاط الرئيسية خلال عام 2019:

- توفير الفروع وأجهزة الصراف الآلي في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والمحرومة اقتصاديًا.
- شارك 20 موظفًا من بنك البحرين الوطني في برنامج «إنجاز البحرين» الذي يوفر الخبرة المالية والتعلم للشباب.
- رعاية سباق IronKids ضمن سباق الرجل الحديدي لنشر الوعي الصحي بين الشباب وتثقيفهم بشأن فوائد الإدارة المالية.
- التنازل عن رسوم الخدمات المصرفية للنساء المطلقات والأرامل والأيتام والطلاب.

الحفاظ على الموارد الطبيعية

كما حصل كل موظف على زجاجة خاصة معزولة مصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ لتقليل استهلاك الزجاجات البلاستيكية. وعلاوة على ذلك، قمنا بتطبيق ممارسات إعادة التدوير والتي اتاحت لنا إعادة تدوير كمية أكبر من الأوراق في عام 2019 منها 2018.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقنا العديد من المبادرات للحد من استهلاك الطاقة. وتم تركيب مكثف في برج بنك البحرين الوطني خلال شهر مايو 2019. واستبدلنا محطة التبريد القديمة بمبردات جديدة موفرة للطاقة، كما استبدلنا مصابيح الهالوجين القديمة بمصابيح LED في صالة الخدمات المصرفية الرئيسية.

استهلاك الطاقة	2018	2019
إجمالي استهلاك الكهرباء (كيلووات/ساعة)	17,342,000	15,484,480
شدة الكهرباء (كيلووات/ساعة لكل موظف)	24703.70	20320.84

استهلاك المياه	2018	2019
إجمالي استهلاك المياه (بالتر)	17,629,000	19,952,000
كثافة استهلاك المياه (لتر/موظف)	25,112.54	26,183.73

النقاط الرئيسية خلال عام 2019:

- خفض استهلاك الكهرباء لكل موظف بنسبة 18% مقارنةً بعام 2018.
- زيادة استهلاك المياه لكل موظف بنسبة 4% مقارنةً بعام 2018.

التمويل المسؤؤل – تزداد أهمية التمويل المسؤؤل يومًا بعد يوم في القطاع المالي في الوقت الحالي، فقد شهدنا زيادة في عدد المؤسسات المالية والأفراد الذين يطبقون استراتيجيات الاستثمار والإقراض المسؤولة، مع وجود أطر عمل تساعد على تنفيذ هذه الأنشطة. وما زلنا ملتزمين بتنفيذ آلية دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في استراتيجيات الاستثمار والإقراض الخاصة بنا في المستقبل كلما كان ذلك ممكنًا.

كواحدة من الركائز الأساسية للدعم الاقتصادي في مملكة البحرين، يتضمن نهجنا الاستثماري معايير قوية لفحص الحوكمة والأنشطة الاجتماعية. ومن ثم نعمل على دمج المعايير البيئية في نهجنا الاستثماري.

في حين أننا لا نملك منتجات وخدمات مصممة خصيصًا لخدمة المجالات الاجتماعية والبيئية، فإننا نولي اهتمامًا

المسؤولية الاجتماعية للشركات

والاستثمار المجتمعي - في بنك البحرين الوطني، نسعى إلى إثراء حياة الأجيال. لذلك، فإن منهج الاستثمار المجتمعي لدينا منظم ومحدد جيدًا، ويرتكز على 5 ركائز: التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والتنمية وغير ذلك. وتندرج المساهمات في المؤسسات التعليمية والمنح الدراسية تحت ركيزة التعليم، في حين تندرج الجهود التي نبذلها لتجهيز المستشفيات والمراكز الطبية والمساهمات في المنظمات المسجلة تحت ركيزة الرعاية الصحية. وتستتبع الرعاية الاجتماعية المساهمات المقدمة للجمعيات والكيانات الاجتماعية والخيرية. كما يُعد التنظيم والمشاركة في المناسبات المهنية والندوات والفعاليات المتخصصة التي تهدف إلى التنمية جزءًا من ركيزة التنمية. بالإضافة إلى ذلك، تندرج جميع الاستثمارات والمساهمات الأخرى التي تبررها لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات تحت غير ذلك.

علاوةً على ذلك، نتبرع بالأجهزة للمستشفيات المحلية الرائدة بما في ذلك مجمع السلمانية الطبي ومستشفى قوة دفاع البحرين ومركز الشيخ محمد للقلب فضلاً عن مؤسسات مثل جمعية الهلال الأحمر والمركز البحريني للحراك الدولي.

شاركنا أيضًا في برنامج تمويل الإسكان الاجتماعي الحكومي «برنامج مزايا»، والذي يهدف إلى توفير مساكن بأسعار معقولة للسوق المتوسطة، حيث تمت هيكلة منتج جديد فريد لتلبية احتياجات الإسكان للمستفيدين من خلال سياسة ائتمانية وتسعير شاملين.

ونلتزم بتحويل 5% من صافي أرباحنا إلى احتياطي التبرعات سنويًا. وفي عام 2019، بلغت قيمة التبرعات وأنشطة الرعاية 3.71 مليون دينار بحريني، بزيادة بلغت نسبتها 6% مقارنة بعام 2018. ويعكس هذا ميزانيتنا العمومية القوية والتدفقات النقدية المستقرة.

التبرعات وأنشطة الرعاية	2017	2018	2019
	3,050 ألف دينار بحريني	3,500 ألف دينار بحريني	3,710 ألف دينار بحريني

كبيرًا لقطاعات الاقتصاد عند تقديم منتجات التمويل الخاصة بنا. وعلى سبيل المثال، يُعد قطاع الصناعات الدوائية محورًا رئيسيًا في محفظتنا. ومن الأمثلة الأخرى قطاع الرعاية الصحية. فقد قدمنا تسهيلات مصرفية لأكثر من مقال من الباطن لمركز العوالي للقلب، والذي سيصبح أكبر مركز للقلب في البحرين. وأطلقنا مبادرة أخرى لتمويل مرافق إدارة النفايات وإعادة تدويرها؛ القطاع الذي يعمل نحو توفير بيئة أنظف.

في شهر سبتمبر من عام 2019، تعهدنا بتقديم دعمنا الكامل وتسخير طاقاتنا للمشاركة في تمويل العملاء بموجب برنامج تمكين للتمويل المستدام. وبالنظر إلى أن برنامج تمكين يشارك فقط في المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإننا نواصل جهودنا للمشاركة في البرنامج من خلال شركات لدعم تمويل مشاريع الطاقة الشمسية.

البيانات المالية

المحتويات

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين.....	74
بيان المركز المالي.....	77
بيان الربح أو الخسارة.....	78
بيان الدخل الشامل.....	79
بيان التغيرات في حقوق الملكية.....	80
بيان التدفقات النقدية.....	81
إيضاحات حول البيانات المالية.....	82
1. المنشأة.....	82
2. السياسات المحاسبية الهامة.....	82
3. إدارة المخاطر المالية.....	88
4. النقد وما في حكمه.....	90
6. إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.....	90
7. قروض وسلفيات.....	90
8. أوراق مالية استثمارية.....	92
9. الاستثمار في شركات زميلة.....	93
10. فوائد مستحقة وموجودات أخرى.....	94
11. مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.....	94
12. قروض بموجب عقود إعادة الشراء.....	94
13. ودائع العملاء.....	94
14. فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى.....	94
15. صافي مخصصات انخفاض القيمة.....	95
16. المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية.....	95
17. الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعمليات الأجنبية.....	95
18. العقارات والمعدات.....	96
19. رأس المال.....	97
20. الإحتياطيات.....	98
21. التخصيصات المقترحة.....	98
22. إيرادات الفوائد ومصرفوات الفوائد.....	98
23. صافي إيرادات الرسوم والعمولات.....	98
24. إيرادات أخرى.....	99
25. تكلفة الموظفين.....	99
26. مصروفات أخرى.....	99
27. صافي المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية.....	99
28. الأطراف ذوي العلاقة.....	100
29. أصول تحت الإدارة.....	100
30. التوزيع الجغرافي.....	101
31. التوزيع القطاعي.....	101
32. تمرکز مخاطر الائتمان.....	101
33. مخاطر أسعار الفائدة.....	103
34. مخاطر السوق.....	104
35. المعلومات القطاعية.....	105
36. تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة.....	106
37. تكلفة منافع نهاية الخدمة.....	107
38. الدعاوى القضائية.....	108
39. الربحية والأرباح النقدية للسهم الواحد.....	108
40. التصنيف المحاسبي.....	108
41. متوسط الأرصدة.....	109
42. ملء رأس المال.....	110
43. نظام حماية الودائع.....	110
44. أحداث لاحقة.....	110
الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال.....	111
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام 2019.....	124

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
ص.ب 106
المنامة،
مملكة البحرين

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك البحرين الوطني ش.م.ب. («البنك») والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019، وبيان الربح أو الخسارة، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر2019، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم «مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية» من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً للمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمر التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلفيات

(راجع استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة في إيضاح 2(د)، وسياسة انخفاض القيمة في إيضاح 2 (و) (10) والإيضاح (7) والإفصاح عن مخاطر الائتمان في البيانات المالية في إيضاح (3)).

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:	إجراءات التدقيق لتقليل المخاطر الجوهرية المصاحبة لانخفاض القيمة شملت ما يلي:
أهمية القروض والسلفيات (تمثل 38% من مجموع الموجودات).	تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة على أساس متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وفهمنا لأعمال البنك وممارسة القطاع؛
انخفاض قيمة القروض والسلفيات يشمل:	تأكيد فهمنا للإجراءات الإدارية أو الأنظمة، ونظم الرقابة المطبقة بما فيها نظم الرقابة على تطوير وتحديث نموذج احتساب الخسائر المتوقعة؛
– تقديرات وأحكام معقدة تتعلق بتوقيت واحتساب انخفاض القيمة، بما في ذلك قابلية توجيه الإدارة.	لقد قمنا بإختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المطبقة في إجراءات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. لقد اختبرنا الضوابط العامة لتقنية المعلومات والتطبيقات على الأنظمة الرئيسية المستخدمة في عملية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. وتشمل الجوانب الرئيسية للإختبارات التي قمنا بها ما يلي:
	– تقييم مفصل لمخاطر الائتمان على عينات من القروض المتعثرة وغير المتعثرة لاختبار نظم الرقابة حول التصنيف الائتماني؛

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (تتمة)

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
- استخدام نماذج ومنهجيات إحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - متطلبات إفصاح معقدة تتعلق بجودة ائتمان المحفظة، بما فيها شرح الأحكام وأهم المدخلات الرئيسية المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة.	- فحص تصميم وفاعلية نظم الرقابة الرئيسية وصحة البيانات والفرضيات المستخدمة في نماذج الانخفاض حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ - فحص الرقابة حول نقل البيانات بين أنظمة المصادر المعنية ونماذج انخفاض القيمة التي يستخدمها البنك؛ - تقييم الضوابط على نموذج انخفاض القيمة، بما فيها المراقبة والمراجعة والاعتماد؛ - تقييم الضوابط على الرقابة على عملية الاعتماد ومراجعة مخرجات النماذج والتعديلات التي تتم على المخرجات وتعديلات الإدارة؛ - فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ مدخلات التغيرات الاقتصادية المهمة.
	الاختبارات التفصيلية شملت الإختبارات التفصيلية ما يلي: - اختبار عينة من المدخلات الرئيسية والفرضيات التي تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التوقعات الاقتصادية للتأكد من المعلومات المستخدمة؛ - إعادة أداء تأثير محددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان الرئيسية وفحص عينات من الأدوات المالية لتحديد إذا ما تم التعرف على محددات الزيادة الجوهرية بشكل مناسب؛ - إعادة أداء العناصر الرئيسية في حسابات نموذج البنك وتقييم صحة النتائج؛ - اختبار عينة من تعديلات مخرجات النموذج ومستويات الإدارة لتقييم مدى معقولية التعديلات وذلك باختبار الفرضيات الرئيسية واختبار طريقة الاحتساب والمطابقة مع مصادر البيانات.
	الاستعانة بالمتخصصين لقد قمنا باشتراك المتخصصين من كي بي إم جي، كل حسب تخصصه للمساعدة في تقييم الرقابة على أنظمة المعلومات واختبار فرضيات الإدارة الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وأهمها: - إشراك المتخصصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار الرقابة على نظم المعلومات الجديدة، وتسجيل البيانات في الأنظمة الرئيسية ونقل البيانات من الأنظمة الرئيسية إلى نماذج انخفاض القيمة؛ - إشراك المتخصصين في إدارة المخاطر المالية لمراجعة معقولية وملائمة المنهجية والفرضيات المستخدمة في المكونات المختلفة لنموذج خسائر انخفاض القيمة اعتماداً على معرفتنا الخاصة والمعلومات المتوفرة لدينا عن القطاع والأوضاع الاقتصادية. يشمل ذلك اختبار الفرضيات والأحكام الرئيسية المتعلقة بتصنيف مخاطر الائتمان والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتعريف التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الاسترجاع واستخدام مدخلات اقتصادية مختلفة واحتمالية المخرجات الموزونة.
	الإفصاحات لقد قمنا بتقييم إفصاحات البنك الخاصة باستخدام الفرضيات والأحكام الجوهرية، وجودة ائتمان القروض والسلفيات بالرجوع لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير، على تقرير مجلس الإدارة والمعلومات الأخرى التي تمثل جزءاً من التقرير السنوي. إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، وإننا لا نبيد أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تحوي تضارب مهم مع البيانات المالية، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على أخطاء جوهرية. إذا ما استنتجنا بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. عند إعداد البيانات المالية، مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية البنك أو إيقاف أعماله، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك. مسؤولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المأخوذة اعتماداً على هذه البيانات المالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (تتمة)

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لراينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك غموض مهم متعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنّه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكول ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن البنك بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسؤولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

أننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات الوقائية ذات الصلة.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2019، وهي أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1) نفيد بما يلي:

- أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها؛
- ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية؛
- ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والقرارات النافذة من المجلد رقم 6 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛
- د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها للأغراض التدقيق.

الشريك المسؤول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جعفر القبيطي.

كي بي ام جي

كي بي ام جي فخرو
رقم ترخيص الشريك 83
12 فبراير 2020

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر

	2019	2018	
		(بملايين الدنانير البحرينية)	إيضاح
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	110.6	107.3	4
سندات الخزينة	425.3	387.1	5
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	228.8	259.7	6
قروض وسلفيات	1,213.7	1,190.1	7
أوراق مالية إستثمارية	1,070.7	1,132.2	8
إستثمار في شركات زميلة	53.6	51.6	9
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	60.0	50.9	10
عقارات ومعدات	31.8	16.6	18
مجموع الموجودات	3,194.5	3,195.5	
المطلوبات			
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	396.6	381.4	11
سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء	108.4	103.9	12
ودائع الزبائن	2,094.0	2,190.6	13
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	63.2	43.8	14
مجموع المطلوبات	2,662.2	2,719.7	
حقوق الملكية			
رأس المال	154.3	140.3	19
أسهم تحت نظام حوافز الموظفين بالأسهم	(1.4)	(1.5)	19
علوة إصدار	6.3	5.0	20
الإحتياطي القانوني	77.1	70.1	20
الإحتياطي العام	32.4	32.4	20
إحتياطيات أخرى وأرباح مستبقاة	263.6	229.5	20
مجموع حقوق الملكية	532.3	475.8	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	3,194.5	3,195.5	

اعتمدت البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 12 فبراير 2020 ووقعها بالنيابة عنه:

جان-كريستوف دوران

الرئيس التنفيذي

د. عصام عبدالله فخرو

نائب رئيس مجلس الإدارة

فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	2019	2018
	إيضاح	(بملايين الدنانير البحرينية)
إيرادات الفوائد	22	126.8
مصروفات الفوائد	22	(39.6)
صافي الفوائد المكتسبة		87.2
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	23	11.8
إيرادات أخرى	24	18.4
مجموع الدخل التشغيلي		117.4
مصروفات الموظفين	25	26.0
مصروفات تشغيلية أخرى	26	15.8
مجموع مصروفات التشغيل		41.8
الأرباح قبل طرح مخصصات انخفاض القيمة		75.6
صافي مخصصات انخفاض القيمة	15	(5.6)
ربح السنة		70.0
ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة	39	46 فلس

فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

د. عصام عبدالله فخرو

نائب رئيس مجلس الإدارة

جان-كريستوف دوران

الرئيس التنفيذي

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ربح السنة	74.2	70.0
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي تم أو يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (استثمارات سندات الدين)		
صافي التغير في القيمة العادلة	13.8	(8.9)
صافي المبلغ المحول إلى الربح أو الخسارة	(5.6)	-
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8.6	5.5
مجموع الدخل الشامل الآخر / (الخسارة) للسنة	16.8	(3.4)
مجموع الدخل الشامل للسنة	91.0	66.6

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بملايين الدنانير البحرينية	رأس المال	أسهم غير مخصصة	علاوة إصدار	الإحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	إحتياطيات أخرى والأرباح المستبقة	
						إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي الهبات والتبرعات
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	140.3	(1.5)	5.0	70.1	32.4	10.0	17.5
تخصيصات عام 2018:							
أرباح نقدية (25%)	-	-	-	-	-	-	-
إصدار أسهم منحة (10%)	14.0	(0.2)	-	-	-	-	-
تحويل إلى احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	3.5
تحويل إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	7.0	-	-	-
الرصيد بعد تخصيصات عام 2018	154.3	(1.7)	5.0	77.1	32.4	10.0	21.0
أسهم للموظفين تم تخصيصها	-	0.3	1.3	-	-	-	-
الدخل الشامل للسنة:							
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	74.2
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	16.8	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	16.8	74.2
استخدام احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	(1.3)
الرصيد في 31 ديسمبر 2019 (إيضاح 21-19)	154.3	(1.4)	6.3	77.1	32.4	26.8	19.7

سيتم تقديم التخصيصات لعام 2019 إلى مساهمي البنك وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية. وتشمل هذه التخصيصات 38.7 مليون دينار بحريني كأرباح أسهم نقدية وذلك بنسبة 25% (2018: 25%)، ومبلغ 3.7 مليون دينار إلى الهبات والتبرعات. أوصى مجلس الإدارة أيضاً بإصدار أسهم منحة بمعدل سهم واحد لكل عشرة أسهم من خلال استخدام مبلغ 15.5 مليون دينار بحريني من الإحتياطي العام، وتحويل مبلغ 8.0 مليون دينار بحريني من الإحتياطي العام إلى الإحتياطي القانوني.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بملايين الدنانير البحرينية	رأس المال	أسهم غير مخصصة	علاوة إصدار	الإحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	إحتياطيات أخرى والأرباح المستبقة	
						إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي الهبات والتبرعات
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	127.5	(1.7)	4.0	63.8	32.4	26.1	16.0
أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) كما في 1 يناير 2019	-	-	-	-	-	(12.7)	-
أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) من قبل الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في 1 يناير 2018	127.5	(1.7)	4.0	63.8	32.4	13.4	16.0
تخصيصات عام 2017:							
أرباح نقدية (25%)	-	-	-	-	-	-	-
إصدار أسهم منحة (10%)	12.8	(0.1)	-	-	(12.8)	-	0.1
تحويل الى احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	3.1
تحويل إلى الإحتياطي العام	-	-	-	-	19.1	-	(19.1)
تحويل إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	6.3	(6.3)	-	-
الرصيد بعد تخصيصات عام 2017	140.3	(1.8)	4.0	70.1	32.4	13.4	19.1
أسهم للموظفين تم تخصيصها	-	0.3	1.0	-	-	-	-
الدخل الشامل للسنة:							
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	70.0
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	(3.4)	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(3.4)	70.0
استخدام احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	(1.6)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018 (إيضاح 21-19)	140.3	(1.5)	5.0	70.1	32.4	10.0	17.5

الأسهم غير المخصصة هي الأسهم التي لم يتم تخصيصها بعد للموظفين بموجب نظام حوافز الموظفين بالأسهم.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

إيضاح	2019 (بملايين الدنانير البحرينية)	2018
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات:		
ربح السنة	74.2	70.0
تسويات لمطابقة صافي الدخل مع صافي النقد من أنشطة العمليات:		
الإستهلاك	2.9	2.0
إطفاء حق استخدام الأصول المستأجرة	1.7	-
صافي مخصصات الانخفاض في القيمة	6.4	5.6
حصة البنك من أرباح شركات زميلة	(4.1)	(5.4)
ربح السنة بعد التسويات	81.1	72.2
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
أرصدة لدى البنوك المركزية (إحتياطي نقدي إلزامي)	(0.1)	7.8
سندات الخزينة	17.6	52.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(3.2)	2.6
قروض وسلفيات	(31.4)	27.7
أوراق مالية إستثمارية	99.2	(75.0)
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	(16.6)	(0.7)
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	15.2	(2.6)
سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء	4.5	36.1
ودائع الزبائن	(96.6)	25.4
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	7.9	7.7
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات	77.6	153.3
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار:		
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة	1.1	1.2
تحفيض رأس مال شركات زميلة	1.0	-
شراء عقار ومعدات (صافي)	(15.6)	(5.7)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار	(13.5)	(4.5)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
أرباح أسهم مدفوعة	(35.1)	(31.5)
هبات وتبرعات مدفوعة	(1.3)	(1.6)
مطلوبات إيجار مدفوعة	(3.0)	-
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل	(39.4)	(33.1)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	24.7	115.7
النقد وما في حكمه في 1 يناير	310.9	195.2
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	335.6	310.9

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

1. المنشأة

بنك البحرين الوطني شركة مساهمة بحرينية عامة، تأسست بمملكة البحرين بموجب مرسوم أميري، وبدأ أعماله في يناير 1957. يعمل البنك بترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي كبنك قطاع تجزئة. بينما يعمل فرع البنك بأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع البنك بالرياض في المملكة العربية السعودية طبقاً لنظم وقوانين تلك الدول. تتمثل أنشطة البنك بصفة رئيسية في تقديم خدمات مصرفية للأفراد والشركات وأنشطة الخزانة وأسواق المال وخدمات الإستشارات الاستثمارية.

العنوان المسجل للبنك هو بنك البحرين الوطني ص.ب.106. برج بنك البحرين الوطني. شارع الحكومة. مملكة البحرين. أسهم البنك مدرجة في بورصة البحرين – المنامة - مملكة البحرين.

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ. بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لعام 2001، وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام 2006.

ب. أساس الإعداد

تم عرض البيانات المالية للبنك بالدينار البحريني وهي العملة الوظيفية للبنك.

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة، والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة. تم استخدام السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة، فيما عدا ما هو مشروح أدناه:

(1) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول ابتداء من 1 يناير2019

أ. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) – الإيجارات

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) ابتداء من التاريخ الانتقالي في 1 يناير 2019، ونتج عن ذلك تغييرات في السياسات المحاسبية وتسويات على المبالغ عن تلك المحتسبة سابقاً في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

حسب ما هو مسموح في الشروط الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، اختار البنك استخدام منهجية الأثر الرجعي المعدلة، ووفقاً لذلك، فإن معلومات المقارنة المعروضة لسنة 2018 لم يتم تعديلها، أي تم عرضها كما تم الإعلان عنها سابقاً، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) وتفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (4) – تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على صيغة إيجار.

فيما يلي تفاصيل التغييرات في السياسات المحاسبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) المطبقة في الفترة الحالية، وإفصاحات للأثر الانتقالي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) للبنك.

(1) التغييرات في السياسات المحاسبية

عند بداية العقد، يقيّم البنك ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إيجار. تعتبر الاتفاقية عقد إيجار، أو تحتوي على صيغة إيجار، إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد، يقيم البنك إذا ما:

- يشمل العقد استخدام أصل محدد، بشكل صريح أو ضمني، ويجب أن يكون الأصل مميزاً مادياً أو يمثل بصورة جوهرية كامل قدرة الأصل المميز مادياً. إذا كان المزود المؤجر يمتلك حق بديل جوهري، فلا يتم تحديد الأصل؛

- يمتلك البنك بصورة جوهرية الحق في الحصول على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل خلال فترة الاستخدام؛ و

- يمتلك البنك الحق في توجيه استخدام الأصل. يمتلك البنك هذا الحق، عندما يمتلك حقوق اتخاذ القرارات الأكثر صلة بتغيير كيف ولأي غرض يتم استخدام الأصل. في الحالات النادرة التي يكون فيها قرار كيفية ولأي غرض يتم استخدام الأصل محدد مسبقاً، فإن البنك يملك الحق في توجيه استخدام الأصل في حال:

- يملك البنك حق تشغيل الأصل؛ أو

- صمم البنك الأصل بطريقة تحدد مسبقاً كيفية ولأي غرض سيتم استخدامه.

تم تطبيق التعريف الجديد للإيجار بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على العقود المبرمة، أو المعدلة، في أو بعد 1 يناير 2019.

عند بداية أو تعديل العقد الذي يحتوي على مكوّن الإيجار، يقوم البنك بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكوّنات الإيجار، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل. على الرغم من ذلك، بالنسبة لعقود إيجار الأراضي والمباني التي يكون فيها البنك هو المستأجر، فقد اختار البنك عدم فصل المكونات الأخرى عدا الإيجار، واحتساب الإيجار والمكونات الأخرى عدا الإيجار ذات العلاقة، كمكوّن إيجار واحد.

القياس

يحتسب البنك أصل حق استخدام الأصول والالتزام الإيجار بتاريخ بدأ الإيجار. يتم قياس استخدام الأصول مبدئياً بالتكلفة، والذي يتكون من:

- المبلغ الابتدائي للالتزام الإيجار؛
- أي دفعات إيجار مدفوعة في أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة؛
- تقدير لتكلفة تفليك وإزالة الأصل المعني، أو تأهيل الأصل المعني أو الموقع الذي يقع فيه.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(1) التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك على حق استخدام الأصول بطريقة القسط السنوي الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الافتراضي لحق استخدام الأصول أو نهاية فترة الإيجار، أيهما أقرب. يتم تحديد العمر الافتراضي للأصل المعني بناء على فترة الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة بتاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك.

الالتزام الإيجار يتكون مما يلي:

- دفعات ثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة في الجوهر؛
- دفعات الإيجار المتغيرة، التي تعتمد على مؤشر أو معدل، وتقاس مبدئياً بالمؤشر أو المعدل بتاريخ البدء؛
- المبالغ المتوقع استحقاق دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي يكون البنك على يقين لممارسته بشكل معقول؛
- دفعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية، إذا كان البنك على يقين من ممارسة خيار التمديد بشكل معقول؛ و
- وغرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار، ما لم يكن البنك على يقين معقول من عدم الإنهاء مبكراً.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجة من تغير في مؤشر أو معدل، أو إذا كان هناك تغيير في تقدير البنك للمبلغ المتوقع ان يستحق الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قام البنك بتغيير تقييمه لما إذا كانت سيمارس خيار الشراء، أو التمديد، أو الإنهاء.

عندما يتم يتم قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم عمل تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لحق استخدام الأصول، أو تسجيلها في بيان الربح أو الخسارة إذا كانت القيمة الدفترية لحق استخدام الأصول قد تم تخفيضها للصفر.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة

اختار البنك عدم احتساب حق استخدام الأصول ومطلوبات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل التي تمتد لإثنتي عشر شهراً أو أقل، ولإيجارات الأصول منخفضة القيمة. يحتسب البنك دفعات الإيجار المتعلقة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس القسط السنوي الثابت على مدى فترة الإيجار.

(2) أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)

عند الانتقال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، اختار البنك تطبيق الإجراءات العملية لتغطية تقييم أي من المعاملات تمثل إيجارات. طبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) فقط على العقود التي تم تحديدها سابقاً على أنها عقود إيجار. أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) كما في 1 يناير 2019 في زيادة العقارات والمعدات بمبلغ 5.5 مليون دينار بحريني، وزيادة الفوائد المستحقة والمطلوبات الأخرى بمبلغ 5.5 مليون دينار بحريني.

فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	عقارات ومعدات	
43.8	16.6	الرصيد الختامي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) (31 ديسمبر 2018)
		الأثر على إعادة القياس
-	5.5	حق استخدام الأصول
5.5	-	الالتزام الإيجار
5.5	5.5	
49.3	22.1	الرصيد الافتتاحي وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) بتاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2019

ج. عملات أجنبية

(1) العمليات بالعملة الأجنبية:

يتم احتساب العملية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى العملات الوظيفية ذات العلاقة، بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. وتدرج فروقات الصرف الناتجة عن التحويل سواء المحققة أو غير المحققة في بيان الربح أو الخسارة تحت بند الإيرادات الأخرى.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات الغير مالية والمقيمة بالعملات الأجنبية والتي تم إحتساب قيمتها العادلة إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف الفورية في تاريخ احتساب القيمة العادلة. ويتم احتساب فروق إعادة تحويل العملة الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة باستثناء الفروق الناتجة من إعادة تحويل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر كجزء من التغييرات في القيمة العادلة.

(2) الفروع الخارجية:

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف الفورية في نهاية الفترة. ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات لهذه الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني باستخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة. ويتم احتساب الفروقات الناتجة عن تحويل صافي الإستثمار الافتتاحي في هذه الفروع في الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د. استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة

تتأثر البيانات المالية للبنك ونتائج المالية بالسياسات المحاسبية والفرضيات وتقديرات الإدارة التي يجب الأخذ بها عند إعداد البيانات المالية.

يقوم البنك بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة في هذه البيانات المالية للموجودات والمطلوبات. يجب أن تتماشى الفرضيات والأحكام مع أفضل التقديرات حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية.

يستخدم البنك تقنيات التقييم المناسبة في ظل الظروف المحيطة، والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

يقوم البنك بمراجعة محافظ القروض لتقييم انخفاض القيمة بشكل ربع سنوي على الأقل. عند تحديد إذ يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح او الخسارة.

يملك البنك نموذج تصنيف ائتماني داخلي يستخدم عواملَ نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. كما يستخدم البنك تصنيفات ائتمانية خارجية لبعض التعرضات.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد لأداة مالية معينة قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يأخذ البنك بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتموفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلًا من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على التجربة السابقة للبنك، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات المتطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

- تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
- التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
- تسهيلات مستحقة لأكثر من 30 يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للظعن في الظروف المناسبة.

يقوم البنك بعمل أحكام إذا كانت هناك دلائل ملحوظة على انخفاض القيمة متبوعة بانخفاض ملموس في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض، قبل التعرف على الانخفاض مع تلك المحفظة. من الممكن أن يشتمل الدليل الملحوظ والذي يشير إلى وجود تغيير سلبي في حالة الدفع من قبل المقترض في مجموعة المحفظة، أو حالة الاقتصاد الوطني أو المحلي والتي ترتبط بانخفاض الموجودات في البنك.

تقوم الإدارة بعمل التقديرات بناءً على خبرة الخسائر التاريخية لنفس خصائص مخاطر الائتمان ودليل موضوعي بوجود انخفاض القيمة مشابهة في المحفظة لتقييم انخفاض القيمة.

يتم مراجعة التقديرات والفرضيات المتعلقة بشكل مستمر ويتم احتساب تغيرات التقديرات في الحسابات في الفترة التي يتم فيها عمل مراجعة التقديرات إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة نفسها والفترات المستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية الفترات المستقبلية.

ه) احتساب الإيرادات والمصروفات

- تحتسب الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة في بيان الربح او الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للموجودات أوالمطلوبات المالية وتخصيص دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد على مدى العمر الزمني للموجودات أوالمطلوبات المالية. ويعتبر معدل الفائدة الفعلي السعر الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأصول أوالمطلوبات المالية أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر مقابل صافي القيمة الدفترية للموجودات أوالمطلوبات المالية. إن تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي أثر في احتساب دخل الفوائد ومصروفات الفوائد بطريقة متساوية وبالتناسب مع المبلغ المستحق طوال الفترة حتى الإستحقاق أو التسديد. وفي سياق احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية.

- الرسوم والعمولات التي هي جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأصول والمطلوبات المالية يتم إدخالها في حساب معدل الفائدة الفعلي. الرسوم والعمولات الأخرى يتم احتسابها عند إجراء الخدمة المرتبطة بها أو عند استلامها ويتم إدراجها ضمن الدخل من الرسوم والعمولات.

- يتم احتساب أرباح الأسهم عندما يتم التأكد من استحقاق البنك للأرباح.

- التزامات مزايا الموظفين قصيرة الأجل يتم قياسها على أساس غير مضمون ويتم احتسابها كمصروف بعد تأدية الخدمات المرتبطة بها. ويتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه تحت نظام الحافز النقدي قصير الأجل أو نظام الحافز النقدي قصير الأجل إذا كان البنك لديه حالياً إلتزام قانوني ضمنى لدفع هذا المبلغ نتيجة خدمات سابقة أداها الموظف ويمكن تقدير هذا الإلتزام بشكل موثوق.

يوجد لدى البنك عدة برامج لمزايا التقاعد لموظفيه في البحرين وفي فروعه الخارجية، وهي حسب قوانين العمل ذات العلاقة في هذه الدول. ويعتبر برنامج مزايا التقاعد بطبيعته «خطة مساهمة محددة» للموظفين الذين يتم تغطيتهم بأنظمة التأمين الاجتماعي التقاعدي في البحرين والفروع الخارجية. ويستحق الموظفين الآخرين مكافأة نهاية الخدمة يتم دفعها حسب عقود العمل أو حسب قوانين العمل إعتماًداً على طول الخدمة والمكافأة النهائية.

هذه المطلوبات غير ممولة، وقد تم عمل مخصص لهذه المصروفات وتم خصمها في بيان الربح أو الخسارة على افتراض ترك جميع الموظفين خدمة البنك في تاريخ إعداد بيان المركز المالي. يتم تحميل تكلفة توفير هذه المزايا التعاقدية في بيان الربح أو الخسارة.

يوجد لدى البنك نظام توفير اختياري للموظفين حيث يساهم البنك والموظفين شهرياً بنسبة ثابتة من الرواتب. ويخضع هذا النظام لإشراف مجلس أمناء من موظفي البنك. ويتم تحميل مساهمة البنك في هذا النظام في بيان الربح أو الخسارة.

- يتم احتساب المصروفات الأخرى في الفترة التي يتم تكبدها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية

1. الاحتساب والقياس المبدئي

يقوم البنك مبدئياً باحتساب القروض والسلفيات، والودائع بتاريخ نشوئها. يتم قياس الأصل المالي أو الإلتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار.

2. التصنيف

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف وقياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان الأصل يحتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد بتواريخ محددة من التدفقات النقدية التي تعتبر دفعات كُمبلغ الأصل والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان يستوفي الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان الأصل يحتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد بتواريخ محددة من التدفقات النقدية التي تعتبر دفعات كُمبلغ الأصل والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاحتساب المبدئي لاستثمارات حقوق الملكية المحتفظ بها لغير المتاجرة، قد يتخذ البنك قراراً لا رجعة فيه لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم اتخاذ هذا القرار لكل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة لذلك، عند الاحتساب المبدئي، قد يتخذ البنك قراراً لا رجعة فيه لتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تقييم نموذج العمل

يقوم البنك بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركزُ على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛ و
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة البنك؛

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و

- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق البنك للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «الأصل» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاحتساب المبدئي. تعرف «الفائدة» على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود، وللمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الزمن، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (على سبيل المثال، مخاطر السيولة، والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد، يأخذ البنك بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل هذا تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند عمل هذا التقييم، فإن البنك يأخذ ما يلي في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة، التي من شأنها تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية؛

- مميزات الإقراض؛

- الدفع المسبق وشروط التمديد؛

- الشروط التي تحد من مطالبة البنك على التدفقات النقدية التعاقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، ميزات عدم الرجوع)؛ و

- الميزات التي تعدل من اعتبارات القيمة الزمنية للنقد، على سبيل المثال إعادة التعيين الدورية لأسعار الفائدة.

يحتفظ البنك بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات معدل فائدة ثابتة، والتي يملك البنك خيار اقتراح تعديل معدلات الفائدة في تواريخ إعادة التعيين الدورية. حقوق إعادة التعيين محدودة بمعدل الفائدة في السوق في وقت التعديل. يملك المقترضون خيار قبول معدل الفائدة المعدل، أو استرداد القرض بالقيمة الإسمية وبدون أي عقوبات. حدد البنك أن التدفقات النقدية لهذه القروض هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ الأصلي القائم، لأن الخيار يغيّر من معدل الفائدة من حيث الأخذ بالاعتبار للقيمة الزمنية للنقد، ومخاطر الائتمان، ومخاطر الإقراض الأخرى الأساسية، والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

يصنف البنك مطلوباته المالية، عدا الضمانات المالية، كأدوات مقاسة بالتكلفة المطفأة.

3. إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للاحتساب المبدئي، فيما عدا الفترة التي تلي تغيير البنك لنموذج عمل إدارة الموجودات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

4. ودائع الزبائن

يتم احتساب ودائع الزبائن مبدئياً بالقيمة العادلة، ثم يتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

5. الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب أن يقوم البنك بإجراء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها وذلك نظراً لعدم قيام مدين معين بالدفع عند استحقاقها وذلك وفقاً للشروط التعاقدية. ويتم مبدئياً احتساب الضمانات المالية بقيمتها العادلة (وهي العلاوة والتي يتم استلامها عند الإصدار). يتم استهلاك العلاوة التي يتم استلامها على مدى العمر الزمني للضمان المالي. بينما يتم احتساب التزام الضمان (المبلغ الأسمي) لاحقاً بالقيمة المطفأة هذه أو بالقيمة الحالية لأي دفع متوقع، أيهما أكبر (عندما يصبح الدفع بموجب الضمان محتملاً). يتم تضمين العلاوة الغير مطفأة من هذه الضمانات المالية تحت المطلوبات الأخرى.

6. الأدوات المالية المشتقة

يتم احتساب جميع الأدوات المالية المشتقة في البداية على أساس سعر التكلفة، والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتق المالي، ثم يعاد قياسها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المسعرة في أسواق نشطة، متضمنة آخر العمليات التي تمت في السوق، وكذلك أساليب التقييم والتي تتضمن نماذج التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج خيارات التسعير، حسب ما هو مناسب. ويتم احتساب التغييرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط ضمن نفس البند المتحوط في بيان الربح أو الخسارة. وفي حالة تحوطات القيمة العادلة والتي تستوفي معيار محاسبة التحوط فإن أي ربح أو خسارة ناتج عن إعادة قياس أدوات التحوط للقيمة العادلة، وكذلك التغيرات المرتبطة بالقيمة العادلة للبند الذي تم التحوط له، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة وتحت الإيرادات الأخرى. في حالة التحوط للتدفقات النقدية والتي تستوفي معيار محاسبة التحوط، فإن الجزء من الربح أو الخسارة على أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه تحوط فعال، يتم احتسابه مباشرة في حقوق الملكية، والجزء الغير فعال، إذا وجد، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة. تظهر جميع الأدوات المالية المشتقة في بيان المركز المالي إما ضمن الموجودات (إذا كانت قيمتها العادلة موجبة) أو ضمن المطلوبات (إذا كانت قيمتها العادلة سالبة).

7. اتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء العكسية

عند بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة شرائها بتاريخي مستقبلي وبسعر مستقبلي محدد، فإنها تبقى في بيان المركز المالي، ويسجل المبلغ المستلم مقابل البيع تحت بند «سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء». يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد، ويتم احتسابها ضمن مدة عقود سلفيات بموجب إعادة الشراء باستخدام طريقة العائد الفعلي. بالمقابل عند شراء الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة بيعها بتاريخ مستقبلي محدد وبسعر معلوم مسبقاً، فإنها لا تدرج في بيان المركز المالي ويسجل المبلغ المدفوع مقابل الشراء تحت بند «ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى». يتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كإيرادات فوائد ويتم احتسابها ضمن مدة العقود اتفاقيات إعادة الشراء العكسية باستخدام طريقة العائد الفعلي.

8. النقد ومافي حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من نقد بالصندوق، وأرصدة لدى البنوك المركزية بإستثناء الإحتياطيات النقدية الإلزامية، وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الإيداع، واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة يمكن تحويلها إلى النقد بسهولة، وهي غير معرضة لمخاطر جوهرية قد تؤثر على قيمتها، وتستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ التملك ويستخدمها البنك لإدارة التزاماته قصيرة الأجل.

9. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو سداده عند تحويل إللتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس في السوق الرئيسي، أو عند غيابه، في السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للبنك الوصول إليه بذلك التاريخ. القيمة العادلة لأي التزام، تعكس مخاطر عدم الأداء.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار، ويشمل ذلك أسهم حقوق ملكية وسندات دين مدرجة. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل، منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية.

بالنسبة لسندات الدين غير المدرجة، فإن القيمة العادلة تستند على أسعار الوسطاء ومعاملات بين أطراف مطلعة وراعية تحت أسس تجارية إذا كانت متوفرة، وتحليلات التدفقات النقدية المخصومة مع المنهجيات الإقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

10. تحديد وقياس انخفاض القيمة

يحتسب البنك مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية، الغير مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية، بما في ذلك القروض والسلفيات، وأدوات الدين، والإيداعات؛
- الضمانات المالية والعقود المُصدرة؛ و
- التزامات القروض المُصدرة.

لا تحتسب خسائر انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

10. تحديد وقياس انخفاض القيمة (تتمة)

يقيس البنك مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً:

- استثمارات أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

11. إلغاء احتساب الموجودات والمطلوبات المالية

يتم إلغاء احتساب الأصل المالي (أو عندما يكون قابلاً للتطبيق، جزءاً من الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية المشابهة) في الحالات التالية:

- عند سقوط الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصول؛ أو
- قام البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون أي تأخير جوهري لطرف ثالث وذلك بموجب ترتيبات «صرية» وقام البنك بما يلي: (أ) تحويل الجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصول، أو (ب) لم يقم البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بالجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصل، ولكنه قام بتحويل السيطرة على الأصل.
- إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط وأحكام الموجودات المالية، أو إذا تم استبدال أصل مالي بآخر نتيجة للصعوبات المالية للمقترض، فإنه يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء احتسابه أم لا. إذا كانت التدفقات النقدية للأصل الذي تم إعادة التفاوض بشأنه تختلف اختلافاً جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب الأصل المالي الأصلي، ويحتسب الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة. يتم قياس خسارة انخفاض القيمة قبل إعادة الهيكلة المتوقعة كما يلي:
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، فإنه يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في قياس الأصل الحالي بناءً على أوقاتها المتوقعة والمبالغ المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، سيتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كالتدفقات النقدية النهائية من الأصل المالي الحالي وقت إلغاء الاحتساب. يتم خصم هذا المبلغ من التاريخ المتوقع للإلغاء للاحتساب إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

يقوم البنك بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية، أو إلغائها، أو انتهائها.

ز. انخفاض قيمة الأصول غير المالية

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، يقوم البنك بمراجعة القيمة الدفترية لأصوله غير المالية لتحديد وجود دلائل على أن هذه الأصول قد تعرضت لخسائر الانخفاض في القيمة. في حالة وجود دلائل على ذلك، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل، بغرض تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت. وعندما يكون من غير الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد لأي أصل منفرد، فإن البنك يقوم بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد والتي يعود إليها الأصل المالي.

المبلغ القابل للاسترداد يساوي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. لتحديد القيمة المستخدمة، يتم خصم مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس تقديرات السوق الحالية لقيمة الوقت والمخاطر المتعلقة بالأصل.

وإذا تم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد (أو الوحدة المولدة للنقد) وتبين أنها أقل من قيمتها الدفترية، فإن القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) يتم تخفيضها لكي تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

ويتم احتساب خسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة وذلك ما لم يتم إظهار الأصل ذي العلاقة بمبلغ إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعتبر خسارة انخفاض القيمة انخفاضاً نتيجة إعادة التقييم. وعندما تتغير خسارة الانخفاض إلى العكس فيما بعد، فإن القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) تتم زيادتها لكي تعادل التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد بحيث أن القيمة الدفترية الزائدة لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يتم احتساب أية خسارة انخفاض قيمة بالنسبة للأصل (الوحدة المولدة للنقد) في السنوات السابقة. ويتم احتساب التغير العكسي لخسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة، ولذلك ما لم يتم احتساب الأصل ذي العلاقة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يتم اعتبار التغير العكسي لخسارة الانخفاض في القيمة على أنها زيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

ح. الاستثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل البنك، ولكن لا يسيطر بشكل كامل أو مشترك على سياساتها المالية والتشغيلية. يكون للبنك تأثير مهم على الشركات الزميلة عندما يمتلك البنك نسبة تتراوح بين 20% و 50% من حقوق التصويت في الشركات الزميلة.

تحتسب استثمارات البنك في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية والذي يحتسب مبدئياً على أساس التكلفة، والتي تشمل تكاليف المعاملة. تشمل البيانات المالية للبنك حصة البنك من الدخل والمصروفات والتغير في حقوق الملكية للشركات الزميلة، بعد التعديلات التي تتم لتتماشى السياسات المحاسبية للشركات الزميلة مع السياسات المحاسبية للبنك من تاريخ البدء في ممارسة التأثير الجوهري حتى زوال ذلك التأثير أو زوال السيطرة المشتركة. عندما يفقد البنك التأثير المهم على الشركات الزميلة، حتى لو تحول الاستثمار في الشركة الزميلة إلى استثمار في مشروع مشترك، لا تقوم المنشأة بإعادة قياس الأرباح المستبقاة. وعندما تتجاوز حصة البنك في خسائر الشركة الزميلة نصيبه من الاستثمار، فإن القيمة الدفترية لتلك الحصة يتم تخفيضها إلى صفر، ويتوقف احتساب أي خسائر إضافية، إلا في حالة وجود التزامات على البنك أو قيام البنك بتسديد مدفوعات نيابة عن الشركات الزميلة.

ط. العقارات والمعدات

يتم تسجيل العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة، وتظهر لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة. لا يحتسب أي استهلاك على الأراضي، وتظهر الأراضي بالتكلفة بتاريخ الشراء. إذا تألف أي أصل من الأصول الثابتة من أجزاء أساسية تتميز بعثات عمرية مختلفة، فإنه يتم احتسابها بصورة منفصلة. تتكون تكلفة كل أصل من الأصول الثابتة من سعر الشراء أو أية تكاليف أخرى لازمة لوضع الأصل قيد الاستخدام المستهدف، ويتم تحميل استهلاك العقارات والمعدات على بيان الربح أو الخسارة، ويحتسب وفقاً لطريقة القسط الثابت وينسب موزعة على مدى عمر كل فئة منها. وتقدر أعمار الموجودات كالتالي:

المباني	٢٠ إلى ٤٠ سنة
أثاث ومعدات	٣ إلى ٨ سنوات

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للعقارات والمعدات بشكل دوري، وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، فإن مقدار التغيير يتم احتسابه مستقبلياً في بيان الربح أو الخسارة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي المقدر للعقارات والمعدات.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ي. مخصصات أخرى

يتم إحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو ضمنية على البنك يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ك. مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي، فقط عندما يوجد حق قانوني واجب النفاذ لإجراء مقاصة للمبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسجيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بذلك، أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة المعاملات متشابهة، مثل أنشطة التداول في البنك.

ل. المحاسبة بتاريخ التسوية

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء «الاعتيادية» للموجودات المالية بتاريخ التسوية، ما عدا الأدوات المشتقة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل. معاملات البيع والشراء الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد بالسوق. معاملات الأدوات المشتقة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تحتسب بتاريخ المتاجرة، والذي يمثل التاريخ الذي يبرم فيه البنك اتفاقية البيع أو الشراء.

م. التخصيصات المقترحة

تحتسب أرباح الأسهم والتخصيصات الأخرى المقترحة كمطلوبات بعد الموافقة عليها من قبل المساهمين.

ن. سياسة المكافآت

أعضاء مجلس الإدارة: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، يتم دفع رسوم رمزية إلى أعضاء مجلس الإدارة مقابل حضور اجتماعات لجان المجلس.

الموظفين: تشتمل هذه المكافآت على الرواتب الشهرية والعلاوات. ويوجد لدى البنك أيضاً نظام مكافآت بناءً على صافي دخل السنة، ومع الأخذ في الاعتبار لأداء الموظفين خلال العام.

تتطابق هذه السياسة أعلاه مع ارشادات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بالممارسات الصحيحة للمكافآت.

س. التقارير القطاعية

القطاع التشغيلي هو جزء من البنك ويقوم بالمشاركة في أنشطة تجارية والتي قد تدر إيرادات أو تكبد مصروفات، وتتضمن تلك الإيرادات والمصروفات المعاملات التي تتم مع أي قطاع آخر في البنك. يتم مراجعة جميع النتائج التشغيلية للقطاعات بشكل منتظم من قبل الرئيس التنفيذي، لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم أدائها، والتي يوجد لديها معلومات مالية منفصلة.

ع. ربحية السهم الواحد

يقوم البنك بعرض معلومات عن ربحية السهم الواحد الأساسية لأسهمه العادية. ويتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية عن طريق قسمة الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالمساهمين العاديين للبنك، على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ويتم تحديد ربحية السهم المخفضة بتعديل الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالأسهم العادية، وكذلك يتم تعديل المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات أي تخفيض محتمل للأسهم العادية.

ف. التزامات ضرائب الدخل

لا تخضع عمليات البنك في مملكة البحرين وأبوظبي لضرائب الدخل. يخضع فرع الرياض لضرائب الدخل حسب قانون ضرائب الدخل السعودي. ويتم إحتساب ضريبة الدخل، إن وجدت، في بيان الربح أو الخسارة.

ص. العقارات المستحوذ عليها

يتم الاستحواذ على العقارات في بعض الأحيان نتيجة لتنفيذ الرهن على القروض والسلفيات المتعثرة. يتم إحتساب العقارات المستحوذ عليها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل، ويتم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

ق. موجودات تحت الإدارة

يقوم البنك بدور الأمين/ المدير وبأدوار أخرى تؤدي إلى الاحتفاظ بالأصول أو باستثمارها نيابة عن هيئات ائتمان أو مؤسسات أخرى. ولا يتم تضمين هذه الأصول والدخل الناشئ عنها في البيانات المالية للبنك، وذلك لأنها ليست أصول مملوكة للبنك.

3. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إطار إدارة المخاطر

تتخصر السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ووضع سياسات المخاطر التشغيلية بالاستناد إلى التوصيات التي تقدمها لجنة إدارة المخاطر بمجلس الإدارة وإدارة البنك. وقد قام البنك بتشكيل العديد من اللجان لمراجعة وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض صلاحيات الاعتماد لمستويات مختلفة من المدراء ضمن هيكل إدارة البنك حسب المبلغ ونوعية الخطر وطبيعة العمليات أو المخاطر. وتقدم مجموعة المخاطر بالبنك الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية المختلفة في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. وتراول هذه المجموعة عملها بصفة مستقلة عن وحدات الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تقليل المخاطر، وتقدم تقاريرها بصفة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للبنك.

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسئولية تحديد ومراقبة المخاطر ضمن إطار شهية المخاطر التي يحددها مجلس الإدارة، بما في ذلك مراجعة النتائج والتوصيات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة حول مدى تحمل البنك للمخاطر الحالية والمستقبلية، وإطار إدارة المخاطر للبنك، بالإضافة لثقافة المخاطر في البنك.

يتم وضع سياسات البنك لإدارة المخاطر من أجل تحديد وتحليل المخاطر التي يواجهها البنك، ووضع القيود وإجراءات الرقابة المناسبة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالقيود. ويتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصفة منتظمة لكي تعكس التغيرات في الأوضاع السائدة في السوق والأنشطة الي يمارسها البنك. ويسعى البنك، من خلال التدريب، ومعايير وإجراءات الإدارة، إلى تطوير بيئة رقابة منضبطة وإيجابية، يفهم فيها جميع الموظفين وأدوارهم والتزاماتهم.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضمّنة وغير المضمّنة في بيان المركز المالي.

ويتبع البنك إجراءات وسياسات وضعت بشكل جيد ليس فقط للتقييم بل أيضاً للقيام وبصفة منتظمة بمراقبة مخاطر الائتمان. ويعتمد تقييم الائتمان على الوضع المالي للمقترض، وتوقعات أدائه، وعلى وضعه في السوق، وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع المصرفي، وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه، وحركة حساباته، ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك، وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة، إلخ. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب، كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل، بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات المقابلة من المساهمين و/أو الأطراف الأخرى.

تقوم دائرة مراجعة الائتمان بالبنك بتحليل المخاطر للتسهيلات التي تفوق الحدود المعينة، وتقدم توصياتها قبل الموافقة عليها من قبل السلطات المعنية. وبالإضافة إلى عمليات التحليل الصارمة لمخاطر الائتمان، يتم تطبيق شروط وأحكام جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم ودقيق من قبل إدارة الإئتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة السنوية تحديد أي خلل في مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً.

تعتمد التصنيفات الائتمانية للبنك على مقياس من 16 درجة، يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بالتزاماته. ويتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضون عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على التعرف على الحسابات التي تشهد تدهوراً على مستوى المخاطر. ويتم استثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يتم منحها بالاعتماد على معايير محددة سلفاً مثل مبلغ الراتب والحد الأقصى لللتزامات التسديد كجزء من الراتب، إلخ، من نظام التصنيف هذا.

يستخدم البنك أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة، وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنفة.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بمطلوباته المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

تحدد سياسات البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظ البنك على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك، وسندات الخزينة، وأوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة، وذلك من أجل دعم أنشطة أعماله وعملياته. وتقوم إدارة الخزينة وبصفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة شهرية لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التذبذبات في أسعار السوق للأدوات المالية المتعلقة بالفوائد والأسهم ضمن محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية والسلع التي يحتفظ بها البنك. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة يتم توثيقها بشكل واضح والتي تتضمن تنفيذ العمليات ضمن هياكل قيود شاملة يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. الجودة والتصنيف هم الأساس في إختيار موجودات المتاجرة. ويستخدم البنك الطريقة الموحدة الخاصة بموجب قواعد بارز 3 الإرشادية بتخصيص رأسمال مخاطر السوق بالاعتماد على المخاطر التي يتم تحديدها للعوامل الأساسية وهي مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الأسهم، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الخيارات، ومخاطر السلع.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناجمة عن الأخطاء البشرية أو الاختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل المعاملات. ويستخدم البنك إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل احتواء كافة المخاطر المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، يتم مراجعة وتقييم تعرض المنتجات والخدمات الجديدة لمخاطر التشغيل قبل تدشينها.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة البنك بالنسبة لرأس المال إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق، وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعماله. ويدرك البنك آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق الملكية، كما يدرك البنك أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين تخفيف عوائد مرتفعة والتي من الممكن تحقيقها من خلال معدلات اقتراض أكبر، والمزايا والضمان الذي يمثله الوضع السليم لرأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

4. النقد وما في حكمه

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	110.6	107.3
مطروحاً: احتياطات نقدية إجبارية	(75.6)	(75.5)
	35.0	31.8
سندات الخزينة (أقل من 3 أشهر)	75.0	19.3
إيداعات لدى البنوك (أقل من 3 أشهر)	225.6	259.8
	335.6	310.9

5. سندات الخزينة

سندات الخزينة هي سندات قصيرة الأجل بطبيعتها، وتشمل سندات خزينة وصكوك إسلامية وشهادات إيداعات صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين وحكومة المملكة العربية السعودية، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	
حكومة مملكة البحرين	410.2	377.1
حكومة المملكة العربية السعودية	10.0	10.0
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	5.1	-
	425.3	387.1

6. إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تمثل الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى جزءاً من أنشطة البنك في أسواق المال. وتشمل هذه الإيداعات قروض قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيداعات لدى البنوك	212.8	257.8
إيداعات لدى المؤسسات المالية الأخرى	16.0	1.9
	228.8	259.7

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيداعات للأجل	194.3	244.5
حسابات جارية وتحت الطلب	19.0	15.2
اتفاقيات إعادة الشراء العكسية	15.5	-
	228.8	259.7

7. قروض وسلفيات

	2019	2018
أ) كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	
قروض وسلفيات لغير البنوك	1,230.3	1,157.3
قروض وسلفيات للبنوك	31.5	82.2
مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة	(48.1)	(49.4)
	1,213.7	1,190.1

ب) كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت القروض والسلفيات ذات معدلات الفائدة العائمة والتي تم إعادة تسعير الفائدة عليها طبقاً للتواريخ المتفق عليها وعلى أساس هامش ثابت لأسعار الفائدة حسب الاتفاق بمبلغ 461.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 466.2 مليون دينار بحريني).

ج) وفقاً لسياسة البنك وإرشادات مصرف البحرين المركزي، تعتبر القروض والسلفيات متعثرة، إذا لم تدفع أقساطها أو فوائدها لمدة 90 يوماً أو أكثر. يتم عكس أي فوائد مستحقة، وتحتسب الفوائد المستقبلية فقط على أساس نقدي. يبين الجدول التالي أعمار القروض والسلفيات المتعثرة وذلك حسب الفترات منذ آخر سداد للقسط أو الفائدة.

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	
حتى 3 شهور	44.6	53.5
أكثر من 3 شهور ولغاية سنة	34.2	12.5
1 إلى 3 سنوات	7.2	26.1
أكثر من 3 سنوات	9.8	9.2
	51.2	47.8
المجموع	95.8	101.3
القيمة العادلة للسوق	94.1	132.8
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة	(36.3)	(36.5)

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

7. قروض وسلفيات (تتمة)

وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن القروض التي تم تصنيفها كقروض متعثرة، يجب أن تبقى تحت هذا التصنيف لفترة سماح لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ بعد أن تصبح قروضاً غير متعثرة.

القروض «المستحقة أقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة» هي تلك القروض التي تكون فوائدها التعاقدية ودفعات الأصل مستحقة لكن البنك يعتقد أن احتساب انخفاض القيمة غير مناسب بناء على مستوى الأمن أو الضمان المتوفر و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك. كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت القروض المستحقة أقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة 5.6 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 11.3 مليون دينار بحريني).

د) يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة، والمحافظة على العملاء، وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعمل. من الممكن إلغاء احتساب أي قرض قائم تم تعديل شروطه، واحتساب القرض المعاد التفاوض بشأنه كقرض جديد.

يقوم البنك بإعادة التفاوض حول قروض العملاء نتيجة التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة و/أو مرور المقترض بصعوبات مالية (المشار إليه «أنشطة الأمتناع عن استعمال حق التنفيذ») لزيادة فرص تحصيل القروض، وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. خلال 2019، تم إعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية بمبلغ 20.2 مليون دينار بحريني (2018: 3.7 مليون دينار بحريني). تنازلات إعادة الهيكلة تتعلق بشكل أساسي بتأجيل أقساط القروض بغرض مساعدة العملاء على التغلب على حالات أزمة السيولة المؤقتة، أو إعادة تنظيم السداد مع توقعات التدفقات النقدية المعدلة للمقترضين، وتعديل شروط وثائق القرض. نظراً لطبيعة التنازلات الطفيفة، لم يكن هناك أثر جوهري على مخصصات انخفاض القيمة، أو الأرباح المستقبلية. وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، يجب تضمين القروض التي تم إعادة هيكلتها ضمن المرحلة الثانية لفترة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ إعادة الهيكلة.

هـ) يحتفظ البنك بضمانات مقابل القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء وذلك على شكل رهن امتياز على الودائع، أو على شكل رهن قانوني على العقارات و/أو الأسهم وضمانات حكومية / مصرفية. يتم الاحتفاظ ببعض هذه الضمانات في شركات الأغراض الخاصة. كما في 31 ديسمبر 2019، تمت تغطية القروض والسلفيات البالغة 281.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 292.1 مليون دينار بحريني) وذلك بشكل كامل بضمانات، بينما تمت تغطية قروض وسلفيات بمبلغ 63.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 44.4 مليون دينار بحريني) وذلك بشكل جزئي بضمانات تبلغ قيمتها 12.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 19.2 مليون دينار بحريني).

و) التعرض لمخاطر الائتمان

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	
دون المستوى	85.0	91.1
مشكوك فيها	2.1	1.9
خسارة	8.7	8.3
المبلغ الإجمالي	95.8	101.3
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة	(36.3)	(36.5)
القيمة الدفترية المنخفضة (المرحلة الثالثة)	59.5	64.8

2. مستحقة لأقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	
المبلغ الإجمالي	5.6	11.3
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى أو الثانية	(1.9)	(0.2)
القيمة الدفترية المستحقة لكن غير منخفضة القيمة	3.7	11.1

3. غير مستحقة وغير منخفضة القيمة تبعاً للتصنيف الداخلي

	2019	2018
المرحلة الأولى	(بملايين الدنانير البحرينية)	
درجات التصنيف من 1 حتى 4	205.6	133.7
درجات التصنيف من 5 حتى 8	261.7	371.9
درجات التصنيف من 9 حتى 13	190.7	117.5
غير مصنف	472.1	460.8
المبلغ الإجمالي	1,130.1	1,083.9
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى	(7.5)	(6.6)
القيمة الدفترية للمرحلة الأولى	1,122.6	1,077.3
المرحلة الثانية		
درجات التصنيف من 1 حتى 4	3.0	-
درجات التصنيف من 5 حتى 8	6.6	4.5
درجات التصنيف من 9 حتى 13	15.1	31.4
غير مصنف	5.6	7.1
المبلغ الإجمالي	30.3	43.0
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الثانية	(2.4)	(6.1)
القيمة الدفترية للمرحلة الثانية	27.9	36.9
القيمة الدفترية غير المستحقة ولا منخفضة القيمة	1,150.5	1,114.2
مجموع القيمة الدفترية	1,213.7	1,190.1

درجات التصنيف من 1 إلى 13 تمثل قروض غير متعثرة. الغير مصنف يشمل بشكل رئيسي القروض الاستهلاكية والتسهيلات الأخرى التي لم يتم تخصيص أية تصنيفات لها منذ البداية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

7. قروض وسلفيات (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2019	مستوى 1 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى 2 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى 3 بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
القروض والسلفيات	1,130.5	35.5	95.8	1,261.8
مطروحاً: مخصص الانخفاض في القيمة	(7.5)	(4.3)	(36.3)	(48.1)
صافي القروض والسلفيات	1,123.0	31.2	59.5	1,213.7

كما في 31 ديسمبر 2018	مستوى 1 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى 2 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى 3 بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
القروض والسلفيات	1,085.5	52.7	101.3	1,239.5
مطروحاً: مخصص الانخفاض في القيمة	(6.6)	(6.3)	(36.5)	(49.4)
صافي القروض والسلفيات	1,078.9	46.4	64.8	1,190.1

ز) مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات

2019	مستوى 1 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى 2 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى 3 بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
انخفاض القيمة كما في 1 يناير 2019	6.6	6.3	36.5	49.4
صافي التحويلات بين المستويات	3.4	(6.1)	2.7	-
المشطوب خلال السنة	-	-	(6.8)	(6.8)
مخصص السنة (صافي)	(2.5)	4.1	3.9	5.5
انخفاض القيمة كما في 31 ديسمبر 2019	7.5	4.3	36.3	48.1

2018	مستوى 1 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى 2 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى 3 بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
انخفاض القيمة كما في 1 يناير 2018	9.4	1.6	31.4	42.4
صافي التحويلات بين المستويات	(1.2)	(0.4)	1.6	-
المشطوب خلال السنة	-	-	(2.2)	(2.2)
مخصص السنة (صافي)	(1.6)	5.1	5.7	9.2
انخفاض القيمة كما في 31 ديسمبر 2018	6.6	6.3	36.5	49.4

8. أوراق مالية استثمارية

1. التكوين

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية على الآتي:

كما في 31 ديسمبر 2019	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بملايين الدنانير البحرينية	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بملايين الدنانير البحرينية	بالتكلفة المطفاة بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
إستثمارات مسعرة:	-	238.8	-	238.8
سندات دين	-	52.2	-	52.2
أدوات حقوق ملكية	-	291.0	-	291.0
مجموع الاستثمارات المسعرة	-	291.0	-	291.0
استثمارات غير مسعرة:	-	-	767.4	767.4
سندات دين	1.2	11.1	-	12.3
أدوات حقوق ملكية	1.2	11.1	767.4	779.7
مجموع الاستثمارات غير المسعرة	1.2	302.1	767.4	1,070.7
مجموع الأدوات الاستثمارية				

كما في 31 ديسمبر 2018	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بملايين الدنانير البحرينية	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بملايين الدنانير البحرينية	بالتكلفة المطفاة بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
إستثمارات مسعرة:	-	301.6	-	301.6
سندات دين	-	43.6	-	43.6
أدوات حقوق ملكية	-	345.2	-	345.2
مجموع الاستثمارات المسعرة	-	345.2	-	345.2
استثمارات غير مسعرة:	-	-	775.5	775.5
سندات دين	0.4	11.1	-	11.5
أدوات حقوق ملكية	0.4	11.1	775.5	787.0
مجموع الاستثمارات غير المسعرة	0.4	356.3	775.5	1,132.2
مجموع الأدوات الاستثمارية				

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

8. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

2) توزيع سندات الدين حسب إعادة التسعيرة

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
سندات دين بفوائد ثابتة	459.3	484.0
سندات دين بفوائد عائمة	546.9	593.1
	1,006.2	1,077.1

3) توزيع سندات الدين حسب التصنيفات الائتمانية

تم تخصيص التصنيفات التالية من قبل وكالات التصنيف الائتمانية المرموقة.

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
AAA	-	13.8
AA	8.8	12.9
A	10.4	11.8
BBB	-	3.7
BB	7.6	7.0
B	969.0	1,014.9
غير مصنفة	10.0	13.0
	1,006.2	1,077.1

سندات الدين المصنفة B تمثل بشكل رئيسي أدوات صادرة من قبل الحكومات.

كما في 31 ديسمبر 2019، تم تصنيف جميع سندات الدين ضمن المرحلة الأولى.

4) استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يحتفظ البنك باستثمارات في صناديق مدارة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ 1.2 مليون دينار بحريني (2018: 0.4 مليون دينار بحريني).

9. الاستثمار في شركات زميلة

يملك البنك حصة تمثل نسبة 29.1% في بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. تأسس بنك البحرين الإسلامي في مملكة البحرين ويعمل وفقاً لترخيص مصرفي بالتجزئة صادر من قبل مصرف البحرين المركزي بغرض مزاوله الأنشطة المصرفية والمتاجرة المالية الأخرى وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. إيضاح رقم 44 يتضمن تفاصيل إضافية حول زيادة حصة البنك في رأس مال بنك البحرين الإسلامي من 29.1% كما في 31 ديسمبر 2019، إلى 78.8% في يناير 2020.

ويملك البنك حصة تمثل نسبة 34.8% في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة) والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين. وقد تم منح الشركة ترخيصاً لتقديم خدمات تكملية صادر من مصرف البحرين المركزي لتقديم أنظمة الدفع، وخدمة مقاصة الشيكات في البحرين، وخدمات مالية أخرى مرتبطة بها، وذلك لمصلحة البنوك التجارية وزبائنها في مملكة البحرين.

ويملك البنك حصة تمثل نسبة 24.3% من الوحدات الصادرة من قبل صندوق البحرين للسيولة. وقد تم إنشاء صندوق البحرين للسيولة في عام 2016 كصندوق مفتوح مسجل تحت بند التعهدات الخاصة (بي أي يو) وذلك حسب المجلد 7 الصادر من مصرف البحرين المركزي. ويهدف صندوق البحرين للسيولة في المقام الأول إلى إضافة السيولة ليورصة البحرين والذي من شأنه، وبعد فترة من الزمن، أن يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين في الأوراق المالية المدرجة في السوق.

وقام البنك بإحتساب هذه الاستثمارات كشركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (28) «الاستثمار في شركات زميلة».

2019	2018
(بملايين الدنانير البحرينية)	
الرصيد الافتتاحي	51.6
أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) من قبل الشركات الزميلة	-
كما في 1 يناير	47.5
حصة البنك في الربح	4.1
أرباح أسهم مستلمة	(1.1)
حركات أخرى	(1.0)
في 31 ديسمبر	53.6

أسهم بنك البحرين الإسلامي مدرجة في بورصة البحرين، والسعر المعروض كما في 31 ديسمبر 2019 يبلغ 0.120 دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 0.130 دينار بحريني). القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات استناداً إلى هذا السعر تبلغ 37.1 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 40.2 مليون دينار بحريني)، وهو ما يقارب قيمتها الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

10. فوائد مستحقة وموجودات أخرى

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)
فوائد مستحقة	26.4	28.9
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	18.3	6.4
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	8.2	10.2
أخرى	7.1	5.4
	60.0	50.9

تتضمن الأخرى على مبلغ وقدره 4.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 5.2 مليون دينار بحريني) عبارة عن قيمة الأراضي والمباني التي صادرها البنك من عملائه وهي الآن محتفظ بها لغرض البيع. تظهر هذه الأراضي والمباني بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

11. مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى من قروض قصيرة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية.

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)
ودائع لأجل	343.8	350.9
حسابات جارية وتحت الطلب	52.8	30.5
	396.6	381.4

كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018، كان البنك مساهماً صافياً في سندات الخزينة وأسواق المال بين البنوك.

12. قروض بموجب عقود إعادة الشراء

بلغت قيمة القروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء 108.4 مليون دينار بحريني (2018: 103.9 مليون دينار بحريني) وبلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المرهونة كضمانات 135.3 مليون دينار بحريني (2018: 119.4 مليون دينار بحريني).

13. ودائع العملاء

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)
قابلة للدفع عند الطلب أو بإشعار قصير	1,129.2	1,181.5
ودائع لأجل	964.8	1,009.1
	2,094.0	2,190.6

14. فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)
فوائد مستحقة	24.0	23.0
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	13.8	0.7
منافع الموظفين	9.7	10.3
دائنون وذمم دائنة	5.1	3.2
التزامات إيجار	3.8	-
إيرادات مؤجلة	3.7	3.1
أخرى	3.1	3.5
	63.2	43.8

التزامات الإيجار تتعلق بحق استخدام عقار مستأجر. تحليل استحقاق التدفقات النقدية التعاقدية هو كما يلي:

	2019
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)
أقل من سنة واحدة	1.2
سنة إلى 3 سنوات	2.9
3 إلى 5 سنوات	0.4
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	4.5
التزامات الإيجار المدرجة ضمن بيان المركز المالي	3.8

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

15. صافي مخصصات انخفاض القيمة

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)
قروض وسلفيات (إيضاح 7ز)	5.5	9.2
التزامات القروض والضمانات	0.9	(2.3)
أوراق مالية استثمارية – (سندات دين)	-	(1.3)
	6.4	5.6

16. المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية

يقوم البنك بإصدار التزامات لتقديم تسهيلات إئتمانية لزمائنه، كما يضمن أداء الزبائن عن طريق إصدار خطابات اعتماد احتياطية وضمانات لأطراف ثالثة. إن المبالغ المتعاقد عليها في هذه الأدوات المالية تمثل الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية المحتملة التي قد تنجم إذا أخفقت الأطراف الأخرى في إلتزاماتها المتعاقد عليها. إلا أن هذه التعرضات للمخاطر الائتمانية للمطلوبات الطارئة تقل بمقدار الضمانات والضمانات المقابلة التي تم الحصول عليها والصادرة من أطراف أخرى. كما أن قدرأ كبيراً من هذه المطلوبات تنقضي آجالها دون أن يتم سحبها. ونتيجة لذلك، فإن القيمة الإسمية الأصلية المتعاقد عليها لا تمثل في حد ذاتها المخاطر الائتمانية الفعلية المستقبلية، كما لا تمثل جزءاً من مطلوبات السيولة للبنك.

على أساس مقدار الرسوم المحتسبة حالياً، وبالأخذ في الاعتبار مواعيد الاستحقاق وأسعار الفائدة، مع أي تغييرات في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة منذ نشأتها، فقد تقرر أن القيمة العادلة للمطلوبات الطارئة والتزامات القروض غير المسحوبة ليست ذات قيمة جوهرية.

	2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)	(بملايين الدنانير البحرينية)
الالتزامات الطارئة		
التزامات في خطابات اعتماد مستندية معززة ضمانات:	36.0	27.9
مضمونة من البنوك	34.4	39.9
أخرى	135.0	112.0
	205.4	179.8
الالتزامات المصرفية		
التزامات القروض غير المسحوبة عقود آجلة:	200.2	15.1
ودائع من البنوك	-	18.8
	200.2	33.9
	405.6	213.7

17. الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعملات الأجنبية

يستخدم البنك أدوات مالية متعددة من المشتقات والعملات الأجنبية بغرض المتاجرة وإدارة الموجودات والمطلوبات والتحوط ضد المخاطر. وتشتمل هذه الأدوات في المرتبة الأولى على عقود مستقبلية وعقود آجلة ومقايضات وعقود خيارات.

العقود المستقبلية والعقود الآجلة هي التزامات لبيع أو شراء الأدوات المالية أو العملات الأجنبية في المستقبل بعائد أو بسعر محدد، ويمكن تسديدها نقداً أو بالتسليم. عقود المقايضة هي التزامات مالية تسدد نقداً في تاريخ أو تواريخ مستقبلية التزامات أسعار الفائدة أو العملات الأجنبية بناءً على الفوارق بين مؤشرات مالية معينة، وذلك بخصوص القيمة الإسمية الأصلية. عقود الخيارات تعطي صاحبها، مقابل عمولة يدفعها، حق الاختيار ولكن ليس الالتزام، ببيع أو شراء إحدى الأدوات المالية أو العملات خلال مدة محددة وبسعر محدد.

فيما يتعلق بأدوات المشتقات المالية والعملات الأجنبية، فإن المبالغ الإسمية الأصلية لاتمثل أرصدة معرضة لمخاطر الائتمان أو مخاطر السوق، وإنما تمثل حجم العمليات القائمة وتعد مؤشراً لنشاطات البنك. وهي في الوقت نفسه تستخدم لقياس التغيرات في قيمة أدوات المشتقات المالية وتحديد التدفقات المالية التي يتم تبادلها.

إن كلفة الاستبدال هي كلفة استبدال تلك الأدوات المالية التي لها قيمة سوقية إيجابية للبنك، مع تقدير التغيير المستقبلي المحتمل في قيمة العقود. وتعكس كلفة الاستبدال الخسائر الائتمانية القصوى إذا أخفقت جميع الأطراف في القيام بالتزاماتها. وبالنسبة للخيارات المباعة فليس هناك مخاطر إئتمانية لأنها تمثل تعهدات البنك. وتمثل القيمة العادلة مجموع التدفقات النقدية الموجبة أو السالبة والتي قد تنتج في حال قيام البنك بإنهاء ما له وما عليه من التزامات في سوق منظم كما في تاريخ هذا التقرير. تم احتساب القيمة العادلة للأدوات المشتقات المالية مثل مقايضة سعر الفائدة وعقود أسعار الفائدة الآجلة باستخدام معادلات التدفقات النقدية المخصومة المبنية على عوائد السوق السائدة لأدوات مماثلة وبنفس موعد الاستحقاق لكل أداة. وتم إعادة تقييم العقود المستقبلية وعقود العملات الأجنبية والخيارات سعر الفائدة باستخدام سعر السوق والنماذج المناسبة لتقييم الخيارات.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

17. الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعمليات الأجنبية (تتمة)

(أ) فيما يلي ملخص لكل نوع للمبالغ الإجمالية الإسمية وكلفة الاستبدال والقيمة العادلة لكل نوع من أدوات المشتقات المالية والعمليات الأجنبية:

بملايين الدينائير البحرينية	المبالغ الإسمية الأصلية	كلفة الاستبدال	القيمة العادلة
كما في 31 ديسمبر	2019	2018	2019
عقود متعلقة بأسعار الفائدة	985.9	630.2	6.8
مقايضات أسعار الفائدة		4.2	4.1
عقود متعلقة بالعملات الأجنبية	139.0	201.2	0.2
عقود فورية وأجلة	1,552.2	1,874.1	3.0
مقايضات أسعار الصرف	1,691.2	2,075.3	3.2
المجموع	2,677.1	2,705.5	10.1

تكلفة الاستبدال تبعاً للقطاع والمنطقة الجغرافية معروضة في إيضاح رقم 32.

(ب) فيما يلي توزيع لإستحقاق أدوات المشتقات والعملات الأجنبية على أساس مبالغ العقود والمبالغ الإسمية المتفق عليها:

كما في 31 ديسمبر	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة
بملايين الدينائير البحرينية					
عقود متعلقة بأسعار الفائدة	155.4	830.5	985.9	-	630.2
مقايضات أسعار الفائدة					
عقود متعلقة بالعملات الأجنبية	129.0	10.0	139.0	191.1	10.0
عقود فورية وأجلة	1,542.7	9.5	1,552.2	1,874.1	-
مقايضات أسعار الصرف	1,671.7	19.5	1,691.2	2,065.2	10.0
المجموع	1,827.1	850.0	2,677.1	2,065.2	640.2

18. العقارات والمعدات

بملايين الدينائير البحرينية	حق استخدام عقار مستأجر	أراضي	مبانى	أثاث ومعدات	المجموع
التكلفة	5.5	0.8	22.3	30.9	59.5
الاستهلاك / الإطفاء المتراكم	(1.7)	-	(15.5)	(10.5)	(27.7)
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2019	3.8	0.8	6.8	20.4	31.8
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2018	-	1.0	7.4	8.2	16.6

بلغ مجموع مصروفات الإستهلاك لعام 2019 مبلغ 2.9 مليون دينار بحريني (2018: 2.0 مليون دينار بحريني). يشمل ما ذكر أعلاه الأعمال الرأسمالية قيد الإنشاء بالتكلفة بمبلغ 9.5 مليون دينار بحريني (2018: 1.4 مليون دينار بحريني).

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت التزامات المصروفات المالية 5.3 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 1.4 مليون دينار بحريني)

يتعلق حق استخدام العقار المستأجر بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) الذي تم تطبيقه ابتداء من 1 يناير 2019.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

19. رأس المال

رأس المال المصرح به	2019	2018
(بملايين الدينائير البحرينية)		
2,500,000,000 (2018 : 1,500,000,000) أسهم عادية بقيمة 100 فلس لكل سهم	250.0	150.0
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
في 1 يناير: 1,402,993,257 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم (1 يناير 2018 : 1,275,448,416 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم)	140.3	127.5
أسهم منحة (سهم واحد لكل عشرة أسهم مملوكة)	14.0	12.4
كما في 31 ديسمبر: 1,543,292,583 أسهم عادية بقيمة 100 فلس لكل سهم (31 ديسمبر 2019: 1,402,993,257 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم)	154.3	140.3

تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي العادي والاجتماع غير الاعتيادي لسنة 2018، والذي عقد بتاريخ 6 مارس 2019 على زيادة رأس المال المصرح به من 1,500 مليون سهماً عادياً إلى 2,500 مليون سهماً عادياً بقيمة إسمية تبلغ 100 فلس لكل سهم، وتمت الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار أسهم منحة بنسبة واحد لكل عشرة أسهم صادرة وذلك بمبلغ 14.0 مليون دينار بحريني.

أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأسمال البنك الصادر والمدفوع بالكامل إلى 170.3 مليون دينار بحريني وذلك من خلال إصدار أسهم منحة وذلك بمعدل سهم إضافي واحد لكل عشرة أسهم مملوكة، بما في ذلك إصدار 4.5 مليون سهم إضافي في سنة 2020 نتيجة للاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي. تتساوى هذه الأسهم مع جميع الأسهم الأخرى بالنسبة للأرباح النقدية والتوزيعات المستقبلية بعد تاريخ الاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي. تم اقتراح إصدار أسهم المنحة هذه من خلال استخدام مبلغ 15.5 مليون دينار بحريني من الأرباح المستبقة.

لمزيد من التفاصيل حول إصدار الأسهم الإضافية نتيجة للاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي، راجع إيضاح رقم (44).

توزيع الأسهم العادية: الجدول التالي يوضح عدد الأسهم والمساهمين، ونسبة مجموع الأسهم القائمة حسب الفئات التالية:

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
عدد الأسهم	عدد الأسهم
عدد المساهمين	عدد المساهمين
% من مجموع عدد الأسهم القائمة	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
كما في 31 ديسمبر	
أقل من 1%	449,986,886
1% إلى أقل من 5%	243,477,771
5% إلى أقل من 10%	-
10% إلى أقل من 20%	167,932,840
20% إلى أقل من 50%	681,895,086
	1,543,292,583
	1,271
	100.0%

توزيع الأسهم العادية حسب جنسية المساهم كما يلي:

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
عدد الأسهم	عدد الأسهم
عدد المساهمين	عدد المساهمين
% من مجموع عدد الأسهم القائمة	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
بحرينيين	1,479,831,190
دول مجلس التعاون الأخرى	63,242,081
أخرى	219,312
	1,543,292,583
	1,271
	100.0%

تملك شركة ممتلكات البحرين القابضة والتي تمتلكها حكومة مملكة البحرين بنسبة 100% ما نسبته 44.2% من رأس مال البنك، وتمتلك هيئة التأمين الإجتماعي بمملكة البحرين 10.9% . بينما يمتلك النسبة المتبقية من رأس المال وبشكل رئيسي مواطنون بحرينيون ومؤسسات منشأة بمملكة البحرين.

نظام حوافز الموظفين بالأسهم

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية الذي عقد في 11 مارس 2015، وتطبيقاً لممارسات المكافآت السليمة لمصرف البحرين المركزي، تمت الموافقة على نظام حوافز الموظفين بالأسهم “النظام” . وعليه تم إصدار 19,104,000 سهم عادي بمبلغ 1.9 مليون دينار بحريني في عام 2015 إلى طرف مستقل، وهي شركة ذات أغراض خاصة، لتقوم بالاحتفاظ بحقوق الأسهم تحت هذا النظام. ومنذ ذلك الحين، قام البنك بتخصيص الأسهم للموظفين تحت إطار هذا النظام. تستحق الأسهم المخصصة تحت النظام للأرباح النقدية وأسهم المنحة، وتخضع لشروط الغرامات والاسترداد للنظام. كما في 31 ديسمبر 2019، يوجد 13,731,251 سهماً غير مخصص (2018: 15,033,197 سهماً). ويتم إقتطاع الأسهم غير المخصصة تحت النظام من حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

20. الإحتياطيات

أ) الإحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لعام 2001. يتم تخصيص 10% من صافي الأرباح إلى الإحتياطي القانوني. ولايعتبر الإحتياطي القانوني قابلاً للتوزيع إلا حسب المادة 224 من هذا القانون. ويمكن التوقف عن هذا التخصيص إذا وصل هذا المخصص نسبة 50% من رأس المال الصادر والمدفوع. وقد أوصى مجلس الإدارة للسادة المساهمين بتحويل مبلغ 8.0 مليون دينار بحريني من الارباح المستبقة للإحتياطي القانوني للوصول إلى نسبة 50% من رأس المال الصادر.

ب) الإحتياطي العام

تم عمل هذا الإحتياطي وفقاً للنظام الأساسي الخاص بالبنك، وهو ما يؤكد إلتزام المساهمين تجاه تعزيز قاعدة رأس المال.

ج) إحتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغيرات التراكمية في القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كما يشمل احتياطي القيمة العادلة حصة البنك في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة.

د) احتياطي الهبات والتبرعات

بناءً على توصيات مجلس الإدارة، وموافقة المساهمين، يتم تحويل مبلغ من أرباح العام إلى هذا الإحتياطي. ويمثل هذا الإحتياطي مبالغ الهبات والتبرعات غير المستخدمة، التي تم الموافقة عليها من قبل المساهمين.

هـ) علاوة أصدار

وخلال السنة، قام البنك بتخصيص 7,862,478 سهم عادي بقيمة إسمية بلغت 0.79 مليون دينار بحريني للموظفين تحت إطار نظام حوافز الموظفين بالأسهم، والذي نتج عنه علاوة أصدار بقيمة 6.3 مليون دينار بحريني.

21. التخصيصات المقترحة

تم اقرار تخصيصات عام 2018 في آخر اجتماع للجمعية العمومية السنوي والمنعقد بتاريخ 6 مارس 2019.

22. إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد

أ) إيرادات الفوائد

2019	2018
(بملايين الدنانير البحرينية)	
56.6	50.7
قروض وسلفيات لغير البنوك	
3.5	5.6
قروض وسلفيات للبنوك	
17.3	15.5
سندات الخزينة	
4.4	1.4
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
56.8	51.7
أوراق مالية إستثمارية	
5.7	1.9
أصول مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	
144.3	126.8

ب) مصروفات الفوائد

2019	2018
(بملايين الدنانير البحرينية)	
33.7	28.0
ودائع العملاء	
9.9	8.3
إيداعات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
2.8	1.7
قروض بموجب إتفاقيات إعادة الشراء	
4.6	1.6
مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	
51.0	39.6

23. صافي إيرادات الرسوم والعمولات

2019	2018
(بملايين الدنانير البحرينية)	
6.8	9.1
رسوم وعمولات على القروض والسلفيات	
0.2	0.2
عمولات على بيع صناديق مدارة	
12.0	8.4
رسوم وعمولات أخرى	
(5.3)	(5.9)
مطروحاً: مصروفات الرسوم والعمولات	
13.7	11.8

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

24. إيرادات أخرى

2019	2018
(بملايين الدنانير البحرينية)	
5.0	7.5
ربح على أوراق مالية محتفظ بها للمتاجرة، وصرف العملات الأجنبية والمشتقات	
4.3	-
ربح على استثمارات بالقيمة العاجلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
4.1	5.4
الحصة في أرباح الشركات الزميلة	
3.2	3.4
دخل أرباح الأسهم	
0.2	0.8
ربح على القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
2.0	1.3
إيرادات أخرى	
18.8	18.4

25. تكلفة الموظفين

2019	2018
(بملايين الدنانير البحرينية)	
21.4	20.4
رواتب وعلاوات ومكافآت أداء	
1.8	2.0
الضمان الإجتماعي ومكافأة نهاية الخدمة	
3.5	3.0
السكن ومزايا أخرى	
0.5	0.6
أخرى	
27.2	26.0

26. مصروفات أخرى

2019	2018
(بملايين الدنانير البحرينية)	
3.3	2.7
مصروفات المباني	
2.9	2.0
استهلاك	
2.1	2.3
رسوم مهنية	
2.0	1.5
مصروفات المعدات	
1.6	1.2
مصروفات الاتصالات	
1.4	1.4
مصروفات برنامج حماية الودائع	
1.4	1.4
مصروفات الإعلانات والعلاقات العامة	
3.3	3.3
مصروفات أخرى	
18.0	15.8

27. صافي المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية

2019	2018
(بملايين الدنانير البحرينية)	
67.1	145.4
دولار أمريكي (فترات طويلة) - غير مغطاة	
25.9	23.7
ريال سعودي (فترات طويلة) - غير مغطاة	
11.9	19.0
درهم إماراتي (فترات طويلة) - غير مغطاة	

لجميع العملات أعلاه أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار الأمريكي. لم يكن لدى البنك أي صافي تعرض جوهري كما في 31 ديسمبر 2019 أو 31 ديسمبر 2018.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

28. الأطراف ذوي العلاقة

بعض الأطراف ذوي العلاقة بالبنك (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم والشركات التي هم مالكين رئيسيين لها وأعضاء الإدارة التنفيذية والشركات الزميلة) هم زبائن للبنك في سياق العمل الاعتيادي. تمت المعاملات مع هؤلاء الأطراف على أسس تجارية بحتة. أعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين هم الذين لديهم السلطة والمستولية تجاه التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة البنك. وبالتحديد هؤلاء الأشخاص هم الرئيس التنفيذي والأشخاص الذين يتبعون له مباشرة. شملت الأرصدة الجوهرية الخاصة بالمعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة في نهاية العام والمعاملات التي تمت معهم خلال العام مع البنك مايلي:

حسب تعريفات معيار المحاسبة الدولي رقم (24)، يعرّف البنك كجهة مرتبطة بالحكومة وذلك لأن أهم المساهمين هم جهات مملوكة للحكومة. بالإضافة للأرصدة الحكومية الموضحة أدناه، يقوم البنك بمنح تمويلات تجارية وإدارة سيولة وخدمات مصرفية أخرى، في سياق الأعمال الاعتيادية، للعديد من الجهات الشبه حكومية والشركات المملوكة للحكومة في مملكة البحرين.

مساهم رئيسي وشركات ذات علاقة		أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية		شركات زميلة	
(بملايين الدينانير البحرينية) 2019	(بملايين الدينانير البحرينية) 2018	(بملايين الدينانير البحرينية) 2019	(بملايين الدينانير البحرينية) 2018	(بملايين الدينانير البحرينية) 2019	(بملايين الدينانير البحرينية) 2018
264.2	162.9	5.8	7.1	-	-
1,385.4	1,397.0	-	-	53.6	51.6
122.3	186.4	18.4	43.7	6.5	9.3
194.1	48.6	13.7	12.2	-	-

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر بملايين الدينانير البحرينية					
265.5	98.9	2.2	1.9	-	-
353.2	81.5	1.9	4.2	-	38.8
189.0	(105.7)	1.3	5.2	-	-
1,114.2	916.0	-	-	-	-
1,125.8	872.8	-	-	-	-
3.8	-	-	-	-	-
70.5	74.6	0.8	0.6	-	0.5
2.0	1.7	0.1	0.6	-	-
-	-	-	-	4.1	5.4
-	0.4	-	-	-	-
0.2	0.2	0.3	0.3	-	-
-	-	4.4	3.2	-	-
-	-	0.3	0.3	-	-
1.9	-	0.5	-	0.8	-

خلال السنة، تم احتساب عكس مخصص صافي لانخفاض القيمة بمبلغ 4.6 مليون دينار بحريني (2018: مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ 4.4 مليون دينار بحريني) مقابل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذوي العلاقة.

تمت الموافقة على بعض المعاملات من قبل مجلس الإدارة بموجب المادة رقم 189(ب) من قانون الشركات التجارية في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حيث كان لرئيس مجلس الإدارة، أوأعضاء المجلس، أو المدراء مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المعاملات.

29. أصول تحت الإدارة

الاصول تحت الإدارة الخاصة بالزبائن والتي ليس للبنك حق قانوني فيها لا يتم تضمينها في بيان المركز المالي. كما في تاريخ31 ديسمبر 2019، بلغت الأصول تحت الإدارة 131.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 138.1 مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

30. التوزيع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر		الموجودات		المطلوبات		بنود خارج الميزانية العمومية	
بملايين الدينانير البحرينية	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
3,082.8	3,020.5	2,530.2	2,536.8	2,191.0	2,128.9	2,191.0	2,128.9
94.5	98.2	12.8	24.8	198.5	225.0	198.5	225.0
16.8	54.9	83.1	90.7	692.8	558.1	692.8	558.1
0.4	21.9	36.1	67.4	0.4	7.2	0.4	7.2
3,194.5	3,195.5	2,662.2	2,719.7	3,082.7	2,919.2	3,082.7	2,919.2

البنود خارج الميزانية العمومية تشمل مطلوبات طارئة، والتزامات مصرفية، ومشتقات، وعقود صرف عملات أجنبية آجلة.

31. التوزيع القطاعي

كما في 31 ديسمبر		الموجودات		المطلوبات		بنود خارج الميزانية العمومية	
بملايين الدينانير البحرينية	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
1,461.6	1,550.2	231.6	388.3	31.1	34.8	31.1	34.8
234.2	147.6	123.2	186.5	141.5	107.6	141.5	107.6
527.2	593.2	544.2	523.0	2,804.6	2,716.3	2,804.6	2,716.3
113.3	85.2	95.2	99.3	73.3	38.4	73.3	38.4
491.1	467.7	1,376.7	1,288.1	2.8	2.3	2.8	2.3
367.1	351.6	291.3	234.5	29.4	19.8	29.4	19.8
3,194.5	3,195.5	2,662.2	2,719.7	3,082.7	2,919.2	3,082.7	2,919.2

البنود خارج الميزانية العمومية تشمل مطلوبات طارئة، والتزامات مصرفية، ومشتقات، وعقود صرف عملات أجنبية آجلة.

32. تمرکز مخاطر الإئتمان

فيما يلي تمرکز مخاطر الإئتمان حسب القطاعات وحسب التوزيع الجغرافي:

أ) حسب القطاعات:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019		حكومات/ جهات سيادية		الصناعة/ التجارة	بنوك/ مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
البحرين	دول أخرى								
الموجودات									
-	-	-	-	-	80.2	-	-	-	80.2
410.1	15.2	-	-	-	-	-	-	-	425.3
-	9.1	-	-	-	219.7	-	-	-	228.8
50.1	-	-	-	226.7	62.1	112.4	490.1	272.3	1,213.7
953.3	7.6	-	-	-	38.7	-	-	6.6	1,006.2
16.1	0.1	-	-	1.5	5.5	0.1	1.0	34.7	59.0
1,429.6	32.0	-	-	228.2	406.2	112.5	491.1	313.6	3,013.2
31.1	-	-	-	121.9	147.2	73.2	2.8	29.4	405.6
2.4	-	-	-	-	7.7	-	-	-	10.1

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

32. تمرکز مخاطر الإئتمان (تتمة)

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2018	حكومات / جهات سيادية		الصناعة/ التجارة	بنوك/ مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
	البحرين	دول أخرى						
الموجودات								
أرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	80.3	-	-	-	80.3
سندات الخزينة	387.1	-	-	-	-	-	-	387.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3.8	-	-	255.9	-	-	-	259.7
قروض وسلفيات	114.7	-	138.0	103.3	84.2	466.8	283.1	1,190.1
أوراق مالية إستثمارية								
- سندات دين	1,005.8	20.8	-	39.3	-	-	11.2	1,077.1
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	17.9	0.1	1.1	5.7	0.1	0.9	23.4	49.2
مجموع الموجودات	1,529.3	20.9	139.1	484.5	84.3	467.7	317.7	3,043.5
المطلوبات الطارئة والإلتزامات البنكية	34.8	-	65.4	53.8	38.4	1.5	19.8	213.7
المشتقات (تكلفة الإستبدال)	2.0	-	-	7.9	-	0.3	-	10.2

الأرصدة كما في نهاية السنة تمثل الوضع خلال السنة، ولهذا لم يتم الإفصاح عن متوسط المبالغ بشكل منفصل.

المبالغ المذكورة أعلاه تشمل على بعض التعرضات للزبائن والأطراف المقابلة، وهي تفوق نسبة 15% من قاعدة رأسمال البنك. وهذه التعرضات إما أنها قد حظيت بموافقة مصرف البحرين المركزي، أو أنها تعرضات معفاة حسب سياسة مصرف البحرين المركزي بالنسبة التعرضات الكبيرة. ويبين الجدول التالي تفاصيل هذه التعرضات كما في 31 ديسمبر 2019:

الزبون	نوعية الزبون	مجموع التعرضات
زبون أ	سيادي	1,404.9
زبون ب	بنك مركزي	214.4
زبون ج	شركة	86.6

ب) حسب التوزيع الجغرافي:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	80.2	-	-	-	80.2
سندات الخزينة	425.3	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	212.8	10.2	5.4	0.4	228.8
قروض وسلفيات	1,131.2	74.7	7.7	0.1	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	998.5	7.7	-	-	1,006.2
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	53.6	2.0	3.4	-	59.0
مجموع الموجودات	2,901.6	94.6	16.5	0.5	3,013.2
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	405.6	-	-	-	405.6
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	3.1	-	7.0	-	10.1

كما في 31 ديسمبر 2018 بملايين الدنانير البحرينية	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	80.3	-	-	-	80.3
سندات الخزينة	387.1	-	-	-	387.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	205.1	2.5	51.5	0.6	259.7
قروض وسلفيات	1,099.0	83.7	-	7.4	1,190.1
أوراق مالية استثمارية	1,053.9	9.4	-	13.8	1,077.1
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	43.3	2.6	3.2	0.1	49.2
مجموع الموجودات	2,868.7	98.2	54.7	21.9	3,043.5
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	192.4	0.1	16.2	5.0	213.7
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	5.4	0.9	3.9	-	10.2

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

33. مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. صافي إيرادات الفوائد سيتأثر نتيجة لتذبذب أسعار الفائدة، وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

يعتبر مدير الخزينة مسئولاً بصفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام لتتم مراجعتها من قبل الإدارة العليا بالبنك، كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

تهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكله المحافظ المضمنة وغير المضمنة في بيان المركز المالي. ويستخدم البنك وسائل مختلفة لقياس ومراقبة تعرضه إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس حساسية أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره 1% في العائد، ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة التجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويستخدم البنك تحليل فجوات أسعار الفائدة لقياس تأثير أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات ومراكز الأدوات المالية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

تدرج الموجودات والمطلوبات على سلم الاستحقاق حسب تواريخ إعادة التسعير التعاقدية المتبقية أو تواريخ الاستحقاق أيهما أسبق. وتدرج ودائع العملاء التي لا تخضع لتواريخ محددة لإعادة تسعيرها أو استحقاقها لتسلسل الاستحقاق وذلك حسب تقدير البنك لإعادة تسعير هذه الودائع.

يبين الجدول التالي معيار إعادة التسعير ومعدل الفائدة الفعلي لفئات الموجودات والمطلوبات المختلفة:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	معدل الفائدة الفعلي %	لغاية 3 شهور	6-3 شهر	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	110.6	110.6
سندات الخزينة	3.2%	154.7	93.1	177.5	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2.4%	206.6	-	-	3.3	-	18.9	228.8
قروض وسلفيات	5.1%	372.7	106.3	61.1	535.2	138.4	-	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	5.0%	35.3	178.2	55.7	638.6	98.4	64.5	1,070.7
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	113.6	113.6
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	31.8	31.8
مجموع الموجودات		769.3	377.6	294.3	1,177.1	236.8	339.4	3,194.5

المطلوبات وحقوق الملكية	مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2.6%	291.3	48.6	3.8	-	52.9	396.6
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	2.3%	108.4	-	-	-	-	-	108.4
ودائع العملاء	1.6%	731.5	115.7	67.0	187.1	-	992.7	2,094.0
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	63.2	63.2
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	532.3	532.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,131.2	164.3	70.8	187.1	-	1,641.1	3,194.5
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي	(361.9)	213.3	223.5	990.0	236.8	(1,301.7)	-	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغير المضمنة في بيان المركز المالي	830.5	-	-	(679.0)	(151.5)	-	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة	468.6	681.9	905.4	1,216.4	1,301.7	-	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

33. مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2018	معدل الفائدة الفعلي %	لغاية 3 شهور	6-3 شهر	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
الموجودات	-	-	-	-	-	-	107.3	107.3
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	107.3	107.3
سندات الخزينة	3.6%	172.0	103.4	111.7	-	-	-	387.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2.5%	244.5	-	-	-	-	15.2	259.7
قروض وسلفيات	4.4%	364.9	61.4	130.6	510.4	122.8	-	1,190.1
أوراق مالية استثمارية	4.8%	1.9	4.3	194.5	625.9	250.5	55.1	1,132.2
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	102.5	102.5
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	16.6	16.6
مجموع الموجودات		783.3	169.1	436.8	1,136.3	373.3	296.7	3,195.5

المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2.2%	350.1	-	0.8	-	-	30.5	381.4
قروض بموجب عقود إعادة الشراء ودائع العملاء	2.4%	103.9	-	-	-	-	-	103.9
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	1.3%	786.0	165.0	263.8	47.9	-	927.9	2,190.6
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	43.8	43.8
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,240.0	165.0	264.6	47.9	-	1,478.0	3,195.5
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي		(456.7)	4.1	172.2	1,088.4	373.3	(1,181.3)	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغير المضمنة في بيان المركز المالي		630.2	-	(6.3)	(408.1)	(215.8)	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة		173.5	177.6	343.5	1,023.8	1,181.3	-	-

34. مخاطر السوق

أ) يستخدم البنك الطريقة الموحدة لتخصيص رأسمال لمخاطر السوق.

يبين الجدول التالي متطلبات رأس المال كما في 31 ديسمبر

نوع الخطر	2019	2018
بملايين الدنانير البحرينية		
مخاطر أسعار الفائدة	2.3	4.0
مخاطر الأسهم	-	-
مخاطر صرف العملات الأجنبية	2.3	4.0
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق	12.5	12.5
المضاعف	29.2	50.2

ب) إن الخطر الرئيسي الذي تتعرض له محافظ البنك هو خطر الخسارة من التذبذبات في التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نظراً للتغيرات في معدلات أسعار الفوائد في السوق. ويعزز البنك عملية إدارة مخاطر أسعار الفوائد من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى صدمة أسعار الفائدة من 200 نقطة أساسية زيادة/ انخفاض. وفيما يلي تحليل لحساسية البنك للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار فوائد السوق (وذلك بافتراض عدم وجود حركة غير منتظمة في منحنيات العوائد ووجود توازن دائم في وضع الميزانية العمومية):

	2019	2018
بملايين الدنانير البحرينية	200 نقطة أساسية زيادة موازية	200 نقطة أساسية انخفاض موازي
كما في 31 ديسمبر	(1.3)	1.3
المعدل للسنة	(1.4)	1.4
الحد الأدنى للسنة	(0.7)	0.7
الحد الأقصى للسنة	(7.0)	7.0

ج) يحتفظ البنك باستثمارات في أسهم مدرجة كجزء من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية. إن مخاطر الأسهم تكمن في احتمال تأثير عكسي ناتج عن حركات في أسعار أسهم معينة أو حركة سوق الأسهم بشكل عام. ويقوم البنك بإدارة هذا الخطر عن طريق التنوع في الاستثمار من حيث التوزيع الجغرافي والتمركز القطاعي.

تتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بأنشطة غير المتاجرة بشكل عام من قبل قسم الخزينة، الذي يستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات لدى البنوك، والودائع من البنوك، والأدوات المشتقة من أجل إدارة الوضع العام الناشئ عن أنشطة البنك الخاصة بغير المتاجرة. يتضمن الإيضاح رقم (17) تفصيلاً لاستخدام المشتقات من أجل إدارة مخاطر معدلات الفائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

35. المعلومات القطاعية

ينقسم البنك إلى عدة وحدات عمل إستراتيجية رئيسية وذلك من أجل الأغراض الإدارية. وهذه الوحدات هي: وحدة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات الاستثمارية المصرفية، والفروع الخارجية، والخزينة، وأسواق رأس مال، وإدارة الثروات. وحدات العمل الاستراتيجية هذه هي الأساس الذي يتم من خلاله إعداد التقارير المتعلقة بالقطاعات التشغيلية.

تقوم كل من وحدة الخدمات المصرفية للأفراد ووحدة الأعمال المصرفية المحلية بتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتعددة لعملاء البنك في البحرين. وتتميز كل وحدة عمل عن غيرها على أساس نوعية الزبائن. فوحدة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة تقدم المنتجات والخدمات المصرفية للأشخاص والشركات، وتقدم وحدة الأعمال للشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية خدماتها للحكومات وللشركات الكبيرة.

أما وحدة الخزينة، وأسواق رأس المال وإدارة الثروات، فهي تملك المسئولية العامة عن إدارة السيولة، وأسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر السوق. أما وحدات الفروع الخارجية، فتوفر منتجات وخدمات مصرفية متعددة لعملاء البنك خارج البحرين.

فيما يلي المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات التشغيلية:

بملايين الدنانير البحرينية	خدمات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبيرة والمؤسسات الاستثمارية المصرفية	الفروع الخارجية	الخزينة، أسواق المال، وإدارة الثروات	المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2019	2018	2019	2018	2019
إيرادات فوائد	30.9	28.3	27.3	83.4	144.3
مصروفات الفوائد	(23.2)	(14.8)	(10.1)	(0.4)	(51.0)
إيرادات/ (مصروفات) الفوائد بين القطاعات	30.6	25.7	6.6	(37.5)	-
صافي إيرادات الفوائد	38.3	39.2	23.8	28.6	93.3
صافي الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى	7.6	8.3	8.5	14.7	32.5
مجموع الدخل التشغيلي الناتج	45.9	47.5	32.3	43.3	125.8
النتائج	22.1	24.8	23.8	36.3	82.4
مصروفات مؤسسية غير مخصصة					(8.2)
ربح السنة					74.2

معلومات أخرى	خدمات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبيرة والمؤسسات الخدمات المصرفية	الفروع الخارجية	الخزينة، أسواق المال، وإدارة الثروات	المجموع
بملايين الدنانير البحرينية	2019	2018	2019	2018	2019
الموجودات القطاعية	675.1	615.5	639.4	649.1	89.1
المطلوبات القطاعية وحقوق الملكية	1,909.5	1,386.3	590.0	831.3	79.7
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	1.5	1.4	0.4	0.3	0.3
استهلاك السنة	5.0	1.4	1.1	5.1	0.3
مخصص انخفاض قيمة الأصول					

تحمل الإيرادات والمصروفات القطاعية مباشرة على وحدات العمل الاستراتيجية. ويتم توزيع رأسمال البنك على وحدات العمل على أساس حجم الموجودات بالنسبة لكل وحدة. كما يتم توزيع المصروفات العامة للأنقسام التي تستفيد منها أكثر من وحدة عمل، على القطاعات ذات الصلة وعلى أساس مدروس.

يمثل بند « إيرادات / (مصروفات) الفوائد بين القطاعات» تكلفة الفائدة على الأموال الفائضة والتي تحول تلقائياً من كل وحدات العمل إلى قسم الخزينة أسواق المال وإدارة الثروات. ويتم مراجعة سعر الفائدة على هذه الأموال مرة كل ثلاثة أشهر. ويختلف سعر الفائدة بالنسبة للعملة المحلية عن العملات الأجنبية والتي يتم وضعها على أساس المتوسط الموزون لأسعار السوق للإستحقاقات المتعددة لكل عملة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

36. تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة

(أ) تواريخ الاستحقاق

يبين الجدول التالي تواريخ الاستحقاق لمجموع الموجودات والمطلوبات بناء على الشروط التعاقدية:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	إلى 3 شهور	6-3 شهور	12-6 شهر	3-1 سنوات	5-3 سنوات	10-5 سنوات	20-10 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	110.6	-	-	-	-	-	-	-	110.6
سندات الخزينة	154.7	93.1	177.5	-	-	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	225.6	-	-	3.2	-	-	-	-	228.8
قروض وسلفيات	266.5	105.2	69.7	329.9	271.9	147.2	21.2	2.1	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	35.2	178.2	55.7	436.2	202.5	98.4	-	64.5	1,070.7
استثمارات في شركات زميلة، وفوائد مستحقة، وموجودات أخرى، وعقارات ومعدات	4.8	2.2	1.0	13.4	2.9	1.9	-	119.2	145.4
مجموع الموجودات	797.4	378.7	303.9	782.7	477.3	247.5	21.2	185.8	3,194.5

المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	344.2	48.7	3.7	-	-	-	-	-	396.6
قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	108.4	-	-	-	-	-	-	-	108.4
ودائع العملاء	1,723.3	115.9	67.5	187.3	-	-	-	-	2,094.0
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	49.1	1.7	0.6	11.8	-	-	-	-	63.2
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	532.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,225.0	166.3	71.8	199.1	-	-	-	-	3,194.5

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2018	إلى 3 شهور	6-3 شهور	12-6 شهر	3-1 سنوات	5-3 سنوات	10-5 سنوات	20-10 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	107.3	-	-	-	-	-	-	-	107.3
سندات الخزينة	172.0	103.4	111.7	-	-	-	-	-	387.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	259.7	-	-	-	-	-	-	-	259.7
قروض وسلفيات	267.8	57.9	152.3	284.7	272.1	129.2	23.7	2.4	1,190.1
أوراق مالية استثمارية	1.8	4.3	194.4	493.4	206.9	176.3	-	55.1	1,132.2
استثمارات في شركات زميلة، وفوائد مستحقة، وموجودات أخرى، وعقارات ومعدات	5.7	0.2	2.3	12.9	4.6	3.5	-	89.9	119.1
مجموع الموجودات	814.3	165.8	460.7	791.0	483.6	309.0	23.7	147.4	3,195.5

المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	380.6	-	0.8	-	-	-	-	-	381.4
قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	103.9	-	-	-	-	-	-	-	103.9
ودائع العملاء	1,713.0	165.3	263.9	48.4	-	-	-	-	2,190.6
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	25.1	2.3	1.3	15.1	-	-	-	-	43.8
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	475.8	475.8
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,222.6	167.6	266.0	63.5	-	-	-	475.8	3,195.5

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

36. تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة

(ب) مخاطر السيولة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للبنك، والتزامات القروض غير المسحوبة على أساس أول التزام تعاقدي لها. تختلف التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات بشكل كبير عن هذا التحليل. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يحتفظ العملاء بأرصدة ثابتة أو متزايدة في في الودائع تحت الطلب، ولا يتوقع أن يتم سحب جميع التزامات القروض غير المسحوبة فوراً. وبالنسبة للمشتقات ذات التسويات الإجمالية المتزامنة (مثل عقود الصرف الآجلة ومقايضات العملات) فإن التدفقات النقدية القادمة (الخارجة) الاسمية غير المخصومة يتم أخذها بعين الاعتبار، بينما في حالة المشتقات التي تتم تسويتها بشكل صافٍ، فإن المبالغ الصافية قد تم أخذها بعين الاعتبار.

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية القادمة/ (الخارجة)	أقل من 3 شهور	6-3 شهور	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	396.6	399.8	308.1	39.8	46.0	5.9	-
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	108.4	109.0	109.0	-	-	-	-
ودائع العملاء	2,094.0	2,110.8	1,750.8	100.3	66.8	192.9	-
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	2,599.0	2,619.6	2,167.9	140.1	112.8	198.8	-

المطلوبات المشتقة							
المتاجرة: تدفقات خارجة	-	1,691.2	688.1	387.1	596.5	19.5	-
المتاجرة: تدفقات داخلية	3.2	1,681.0	680.1	386.4	595.2	19.3	-
مجموع المطلوبات المشتقة	3.2	3,372.2	1,368.2	773.5	1,191.7	38.8	-
الالتزامات البنكية	-	-	(200.2)	-	-	-	200.2
ضمانات مالية	-	(20.8)	(1.6)	(0.3)	(0.2)	(18.7)	-

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت نسبة صافي التمويل المستقر للبنك 152%. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر للبنك المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي هو 100%.

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2018	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية القادمة/ (الخارجة)	أقل من 3 شهور	6-3 شهور	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	381.4	382.0	380.9	-	1.1	-	-
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	103.9	104.1	-	-	-	-	-
ودائع العملاء	2,190.6	2,213.5	1,717.3	168.9	273.8	53.5	-
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	2,675.9	2,699.6	2,098.2	168.9	274.9	53.5	-

المطلوبات المشتقة							
المتاجرة: تدفقات خارجة	-	2,075.5	878.4	483.0	704.3	9.9	-
المتاجرة: تدفقات داخلية	5.4	2,080.4	879.7	485.0	705.7	10.0	-
مجموع المطلوبات المشتقة	5.4	4,155.9	1,758.1	968.0	1,410.0	19.9	-
الالتزامات البنكية	-	-	(18.1)	-	-	-	18.1
ضمانات مالية	-	(32.0)	(7.9)	(0.2)	(0.3)	(23.6)	-

37. تكلفة منافع نهاية الخدمة

يتم احتساب التزامات البنك لبرامج التقاعد للموظفين الذين يخضعون لأنظمة التقاعد الاجتماعي في مملكة البحرين وفروع البنك الخارجية كمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة. وقد بلغت مساهمات البنك لعام 2019 مبلغاً وقدره 1.3 مليون دينار بحريني (2018: 1.1 مليون دينار بحريني). ويستحق الموظفون الآخرين مكافآت نهاية الخدمة ويتم دفعها وفقاً لعقود الاستخدام أو بموجب قوانين العمل السارية. وفيما يلي الحركة في مخصص نهاية الخدمة خلال العام.

مخصص نهاية الخدمة	2019	2018
الحركة خلال السنة	(بملايين الدنانير البحرينية)	
في 1 يناير	2.6	2.3
مخصص السنة	0.6	0.9
مدفوعات خلال السنة	(0.9)	(0.6)
في 31 ديسمبر	2.3	2.6

لدي البنك نظام ادخار اختياري للموظفين البحرينيين المؤهلين، حيث يساهم الموظفون والبنك شهرياً بنسب معينة من الراتب الشهري. ويخضع هذا النظام لإدارة مجلس أمناء وهم موظفين بالبنك. وقد بلغت مساهمات البنك في هذا النظام خلال عام 2019 مبلغ 1.1 مليون دينار بحريني (2018: 1.0 مليون دينار بحريني). كما في تاريخ 31 ديسمبر 2019، بلغ صافي رصيد حساب نظام الادخار 11.6 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 10.3 مليون دينار بحريني). وذلك بعد الأخذ في الاعتبار مساهمة الموظفين والبنك والعوائد المتراكمة والمدفوعات.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

38. الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ مجموع الدعاوى القضائية القائمة مبلغ 1.5 مليون دينار بحريني (2018: 1.4 مليون دينار بحريني) رفعت من قبل أطراف أخرى ضد البنك. وبناءً على الرأي الصادر من قبل المستشارين القانونيين للبنك حول الحكم النهائي فيما يتعلق بهذه الدعاوى، فقد تم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة حسب تقييم الإدارة.

39. الربحية والأرباح النقدية للسهم الواحد

	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ربح السنة	74.2	70.0
أرباح أسهم نقدية مقترحة بنسبة 25% (2018: 25%)	38.7	35.1
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية الصادرة (بالملايين)		
أسهم عادية كما في 1 يناير 2019	1,403.0	1,403.0
تأثير أسهم المنحة الصادرة خلال 2019 لسنة 2018	140.3	140.3
مطروحاً: أسهم لم يتم تخصيصها للموظفين	(13.7)	(15.0)
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية (بالملايين) كما في 31 ديسمبر	1,529.6	1,528.3
عائد السهم الواحد	49 فلس	46 فلس
الأرباح النقدية للسهم الواحد	25 فلس	25 فلس
توزيعات الأرباح لكل سهم عادي/ سهم منحة	10 فلس	10 فلس

العائد على السهم المخفض هو نفسه العائد الأساسي للسهم، نظراً لعدم وجود أي أدوات مخفضة محتملة لدى البنك.

ابتداءً من يناير 2020، سيتم تحويل الاستثمار في بنك البحرين الإسلامي من استثمار في شركة زميلة إلى استثمار في شركة تابعة. المقابل الذي تم سداده في 22 يناير 2020 يتضمن إصدار 4.5 مليون سهماً إضافياً من أسهم بنك البحرين الوطني. راجع إيضاح 44 لمزيد من التفاصيل.

40. التصنيف المحاسبي

(أ) يبين الجدول التالي الإفصاح عن التصنيف المحاسبي للموجودات والمطلوبات:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	بالقيمة العادلة من الربح أو الخسارة	بالتكلفة المطفاة	بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر	مجموع القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	110.6	-	110.6
سندات الخزينة	-	425.3	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	228.8	-	228.8
قروض وسلفيات	-	1,213.7	-	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	1.2	767.4	302.1	1,070.7
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	145.4	-	145.4
مجموع الموجودات	1.2	2,891.2	302.1	3,194.5
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	396.6	-	396.6
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	-	108.4	-	108.4
ودائع العملاء	-	2,094.0	-	2,094.0
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	63.2	-	63.2
مجموع المطلوبات	-	2,662.2	-	2,662.2

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2018	بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر	بالتكلفة المطفاة	بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر	مجموع القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	107.3	-	107.3
سندات الخزينة	-	387.1	-	387.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	259.7	-	259.7
قروض وسلفيات	-	1,190.1	-	1,190.1
أوراق مالية استثمارية	0.4	775.5	356.3	1,132.2
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	119.1	-	119.1
مجموع الموجودات	0.4	2,838.8	356.3	3,195.5
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	381.4	-	381.4
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	-	103.9	-	103.9
ودائع العملاء	-	2,190.6	-	2,190.6
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	43.8	-	43.8
مجموع المطلوبات	-	2,719.7	-	2,719.7

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

40. التصنيف المحاسبي (تتمة)

ب) تراتبية القيمة العادلة

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام تراتبية القيمة العادلة التالية والتي تعكس أهمية المدخلات المستخدمة في صنع القياسات.

المستوى 1: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشطة للأصول والمطلوبات المماثلة.

المستوى 2: تقنيات التقييم مبنية على مدخلات يمكن رصدها إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مستمدة من الأسعار). وتتضمن هذه الفئة على أدوات تم تقييمها بسعر السوق في أسواق نشطة للأدوات مماثلة. الأسعار المسعرة لأدوات مماثلة في أسواق أقل نشاط أو أساليب تقييم أخرى. حيث جميع المدخلات المهمة يمكن رصدها من معلومات السوق.

المستوى 3: تقنيات تقييم باستخدام مدخلات لا يمكن رصدها. وتتكون هذه الفئة على أدوات تم إستخدام تقنيات تقييم غير مبنية على مدخلات يمكن رصدها وتكون هذه المداخلات ذات تأثير جوهري على تقييم هذه الأدوات.

تصنف جميع الأدوات المالية، عدا تلك التي تم الإفصاح عنها في الجدول أدناه، ضمن المستوى الثاني.

(1) قروض وسلفيات: القيمة العادلة تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية القروض هي قروض ذات معدل فائدة عائم وتم منحها وفقاً لأسعار السوق، وتم عمل مخصصات مناسبة للقروض التي يوجد شك في تحصيلها.

(2) ودائع العملاء: القيمة العادلة المقدرة للودائع التي لا تملك تاريخاً محددا للاستحقاق، والتي تشمل ودائع لا تتحمل فائدة، تعتبر مساوية لمبلغ السداد حسب الطلب، والمتمثل في القيمة الدفترية للودائع. بالنسبة للودائع ذات مواعيد الاستحقاق الثابتة والتي تتحمل معدل فائدة، فإن البنك يقدر أن القيمة العادلة تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل وجميع الودائع بأسعار السوق.

(3) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى: تعتبر القيمة العادلة مقارنة للقيمة الدفترية نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل، واحتمال خسائر الائتمان الضئيل.

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة حسب طريقة التقييم.

بملايين الدنانير البحرينية				2019		2018	
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
كما في 31 ديسمبر							
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:							
-	1.2	-	1.2	-	0.4	-	0.4
أدوات حقوق الملكية/ صناديق مدارة							
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:							
238.8	-	-	238.8	301.6	-	-	301.6
سندات دين							
52.2	-	11.1	63.3	43.6	-	11.1	54.7
أسهم حقوق ملكية							
-	10.1	-	10.1	-	10.2	-	10.2
أصول مالية مشتقة							
291.0	11.3	11.1	313.4	345.2	10.6	11.1	366.9
المجموع							
-	0.1	-	0.1	-	0.7	-	0.7
مطلوبات مالية مشتقة							

يوضح الجدول التالي الحركة في المستوى 3 من الأصول المالية خلال العام. لم يكن هناك أي تحويل بين المستوى 1 أو المستوى 2 أو المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة.

بملايين الدنانير البحرينية	2019	2018
أوراق مالية استثمارية	2019	2018
في 1 يناير	11.1	10.9
مجموع الأرباح في الدخل الشامل الآخر	-	0.2
في 31 ديسمبر	11.1	11.1

مجموع ربح السنة المدرج في بيان الربح أو الخسارة للموجودات/المطلوبات المصنفة ضمن المستوى 3 كما في 31 ديسمبر 2019 لا شيء (2018: لا شيء).

يتكون المستوى 3 من أسهم استثمارية غير مدرجة وتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة المقدرة بناءً على أحدث البيانات المالية الصادرة من الشركة المستثمر فيها. تم تحليل الحساسية للحركة في القيمة العادلة للأدوات المالية في المستوى 3 التي تتعلق بالأصول المالية على أنها غير جوهرية للدخل الشامل الآخر ومجموع حقوق الملكية.

41. متوسط الأرصدة

فيما يلي المتوسط اليومي للأرصدة السنة:

	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
مجموع الموجودات	3,186.8	3,037.8
مجموع المطلوبات	2,692.3	2,575.2
مجموع حقوق الملكية	494.5	462.6
المطلوبات الطارئة والتزامات القروض غير المسحوبة	245.0	211.5

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

42. ملء رأس المال

يزاول البنك نشاطاته كمؤسسة مالية مستقلة مقره الرئيسي في مملكة البحرين، بالإضافة إلى فروع في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

يتم احتساب معدل ملء رأس المال حسب نظام بازل 3 وتعليمات مصرف البحرين المركزي، التي تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق. يستخدم البنك الطريقة الموحدة لحساب مخاطر الائتمان وطريقة المؤشر الأساسي لاحتساب مخاطر التشغيل ويستخدم البنك الطريقة الموحدة لاحتساب مخاطر السوق.

تبين التفاصيل التالية ملء رأس المال كما تم احتسابها من قبل البنك:

2019	2018
كما في 31 ديسمبر	(بملايين الدنانير البحرينية)
رأس المال العادي الفئة الأولى (1CET)	461.3
الفئة الأولى الإضافية	-
مجموع رأس المال العادي الفئة الأولى (CET)	461.3
الفئة الثانية	13.6
مجموع قاعدة رأس المال	474.9
التعرضات الموزونة للمخاطر:	
مخاطر الائتمان	1,176.8
مخاطر السوق	29.2
مخاطر التشغيل	209.9
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر	1,415.9
معدل الفئة الأولى (1CET)	36.3%
مجموع معدل ملء رأس المال	37.3%

البنوك التقليدية ملزمة بالحفاظ على الحد الأدنى لمجموع نسبة ملء رأس المال والبالغة 12.5%.

43. نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع التي يتم الاحتفاظ بها ضمن عمليات البنك في البحرين عن طريق قانون حماية الودائع وحسابات الاستثمار غير المقيدة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. الخطة تنطبق على جميع الحسابات المؤهلة المحتفظ بها في مكاتب البنك في البحرين، وتخضع لاستثناءات محددة، والحد الأقصى للمبلغ الكلي المستحق والقوانين الأخرى المتعلقة بإنشاء خطة لحماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

44. أحداث لاحقة

بعد تاريخ 31 ديسمبر 2019، انجز البنك عرضاً طوعاً للاستحواذ على أسهم إضافية صادرة ومدفوعة بالكامل من أسهم بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. بنك البحرين الإسلامي هو بنك تجزئة إسلامي مخصص وتنظم أنشطته من قبل مصرف البحرين المركزي، ولعب دوراً محورياً في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي في البلاد. بنك البحرين الإسلامي هو أول بنك إسلامي مسجل في البحرين، ورابع بنك إسلامي أسس في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

تضمن العرض الدفع نقداً أو تبادل الأسهم بناءً على اختيار كل مساهم من مساهمي بنك البحرين الإسلامي. تم إغلاق العرض بنجاح في يناير 2020، وبالتالي زادت حصة البنك في بنك البحرين الإسلامي من 29.1% كما في 31 ديسمبر 2019 إلى 78.8% في 22 يناير 2020.

إن عملية الاستحواذ هذه ستتمكن مجموعة بنك البحرين الوطني الموسّعة من وضع نفسها في المقدمة في جميع جوانب القطاع المصرفي سواء داخل البحرين أو في المنطقة، وستواصل العلامتان التجاريتان العمل بصورة مستقلة، ولكن من المتوقع أن توفر الموجودات والإيرادات والتكاليف ودمج العمليات الأخرى لتقديم خدمات متقدمة للعملاء وعوائد للمساهمين.

ابتداء من يناير 2020، سيتم إلغاء احتساب الاستثمار في بنك البحرين الإسلامي كاستثمار في شركة زميلة، وسيتم احتسابه من قبل البنك كاستثمار في شركة تابعة. سيتم تجميع البيانات المالية لبنك البحرين الإسلامي في التقارير المالية اللاحقة كجزء من مجموعة بنك البحرين الوطني. المقابل الذي تم سداه في 22 يناير 2020 يتضمن نقداً بقيمة 58.8 مليون دينار بحريني، وإصدار 4.5 مليون سهماً إضافياً من أسهم بنك البحرين الوطني بقيمة 3.1 مليون دينار بحريني.

بلغ إجمالي قيمة الاستحواذ 99.0 مليون دينار بحريني، شاملة القيمة العادلة للحصة الحالية البالغة 29.1% من أسهم بنك البحرين الإسلامي. تم الإعلان من قبل بنك البحرين الإسلامي عن الموجودات المستحوذ عليها كما في 31 ديسمبر 2019 بمبلغ 1,223.6 مليون دينار بحريني، وبلغت المطلوبات المفترضة 1,102.6 مليون دينار بحريني. حصة البنك في صافي أصول بنك البحرين الإسلامي البالغة 121.0 مليون دينار بحريني هي 95.4 مليون دينار بحريني. سيتم تحديد وعكس القيمة العادلة للموجودات المشتراة والمطلوبات المفترضة، والمعالجة المحاسبية ذات العلاقة بالاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي في البيانات المالية المرحلية كما في 31 مارس 2020، كونها أول نتائج منشورة بعد الاستحواذ. حسب المعايير المحاسبية، سيتمكن البنك من تعديل هذه المبالغ خلال سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ، في حال توافر معلومات جديدة عن الحقائق والظروف السائدة بتاريخ الاستحواذ. يتوقع بنك البحرين الوطني أن يتم تقييم الموجودات غير الملموسة المشتراة وتقدير الشهرة من خلال عملية تقدير القيمة العادلة التي ستتم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

مقدمة

تعرض هذه الوثيقة عمليات إفصاح الركيزة الثالثة على أساس موجد كما في 31 ديسمبر 2019، ويمثل الغرض من عمليات إفصاح الركيزة الثالثة السماح للمشاركين في السوق بتقييم أجزاء المعلومات الرئيسية حول رأس مال البنك وأوجه التعرض للمخاطر وعملية تقييم المخاطر. ويخضع البنك لرقابة بنك البحرين المركزي ويتبع متطلبات إفصاح الركيزة الثالثة وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي.

ويعتبر البنك هذه الإفصاحات بأنها وسيلة هامة لزيادة الشفافية ولهذا فقد قدم إفصاحات كبيرة في هذا التقرير وهو أمر مناسب وذو أهمية بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بالبنك والمشاركين في السوق. يجب قراءة إفصاحات الركيزة الثالثة جنباً إلى جنب مع البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2019.

الإطار التنظيمي

يقوم البنك بتقييم كفاية رأس المال الخاص به بناءً على القواعد الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ويتمحور الإطار التنظيمي حول الركائز الثلاث التالية:

- الركيزة 1 بشأن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.
- الركيزة 2 في عملية المراجعة الاشرافية وعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي.
- الركيزة 3 بشأن انضباط السوق بما في ذلك شروط الإفصاح عن إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

الركيزة 1 – الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

تُعرّف الركيزة 1 إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، ويستخدم بنك البحرين الوطني حاليًا النهج الموحد لتقييم الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق (RWAs)، وذلك أثناء استخدام نهج المؤشر الأساسي لتقييم الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق التشغيلية.
تتيح قواعد مصرف البحرين المركزي لملاءة رأس المال الإرشاد حول قياسات المخاطر لاحتمساب اشتراطات رأس المال. فإن تراخيص البنوك التقليدية مطلوبة للوفاء بالحد الأدنى من اشتراطات ملءة رأس المال:

مكونات معدل ملءة رأس المال الموحد				
اختياري	الحد الأدنى للنسبة المطلوبة	احتياطي المحافظ على رأس المال	معدل ملءة رأس المال بما في ذلك احتياطي المحافظ على رأس المال	
الفئة 1 من رأس المال العادي (CET1)	6.5%	2.5% تتكون من الفئة 1 من رأس المال العادي	9.0%	
الفئة 1 الإضافية (AT1)	1.5%		10.5%	
الفئة 81 (T1)	2.0%		12.5%	
الفئة 2 (T2)				
إجمالي رأس المال	10.0%			

ويتم خصم التعديلات الرقابية (الخصومات)، بما في ذلك المبالغ التي تتجاوز إجمالي حدود 15% للاستثمارات الكبيرة في المؤسسات المالية وحقوق خدمة الرهن والأصول الضريبية المؤجلة من اختلافات مؤقتة، وذلك بشكل تام من الفئة 1 من رأس المال العادي بحلول تاريخ 1 يناير 2019. وبلغت التعديلات الرقابية نسبة 20% من التعديلات المطلوبة على الفئة 1 من رأس المال العادي بتاريخ 1 يناير 2015 و 40% بتاريخ 1 يناير 2016 و 60% بتاريخ 1 يناير 2017 و 80% بتاريخ 1 يناير 2019 وستصل إلى 100% بتاريخ 1 يناير 2019. وخلال المرحلة الانتقالية فإن المبلغ المتبقي الذي لا يتم خصمه من الفئة 1 من رأس المال العادي سيستمر في كونه مرجح المخاطر حسب قواعد مصرف البحرين المركزي.

وعلى البنوك المحافظة على احتياطي المحافظة على رأس المال (المحافظة على رأس المال) بنسبة 2.5% وهي تتكون من الفئة 1 من رأس المال العادي فوق الحد الأدنى الرقابي من نسبة إجمالي رأس المال وهي 10% وسيتم فرض قيود على التوزيع الرأسمالية عندما ينخفض احتياطي المحافظة على رأس المال دون نسبة 2.5% وتتعلق القيود المفروضة فقط بالتوزيع وليس بعمليات البنوك المرخصة.

وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغ إجمالي الأصول المرجحة المخاطر للبنك 1,415.9 مليون دينار بحريني، بينما بلغت الفئة 1 من رأس المال العادي (CET1) وإجمالي رأس المال النظامي 514.4 مليون دينار بحريني و 527.8 مليون دينار بحريني على التوالي. وبناء على ذلك، فإن نسبة ملءة رأس المال للفئة 1 من حصص رأس المال العادي وإجمالي ملءة رأس المال 36.3% و 37.3% على التوالي. وتتجاوز هذه النسب الحد الأدنى من اشتراطات رأس المال بموجب إطار بازل 3 والتي حددها مصرف البحرين المركزي.

إدارة المخاطر ورأس المال

يتعرض البنك للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

إطار إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة لإدارة المخاطر في البنك. ويوافق المجلس على السياسات المناسبة لمواجهة مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والتي تشكل جزءاً من إطار عمل إدارة المخاطر التي يتبناها البنك والتي تستند على توصيات الإدارة. وقد قام البنك بتشكيل العديد من اللجان التي تقوم بمراجعة وتقييم كافة الأمور المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض الصلاحيات لمستويات مختلفة من المدراء لإنجاز المهام المتنوعة ذات الصلة بالمخاطر وفق التسلسل الوظيفي الذي يعتمد على حجم ونوع المخاطر وطبيعة العمليات أو المخاطر. وتقدم مجموعة المخاطر في البنك الدعم اللازم للإدارة العليا ووحدات العمل في جميع مجالات إدارة المخاطر. وتعد مهام مجموعة المخاطر مستقلة عن وحدات العمل ويتم تقديمها مباشرة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي. تتكون مجموعة المخاطر من دائرة مخاطر الائتمان (المسؤولة عن تحليل الائتمان/العروض الاستثمارية المعتمدة مسبقاً، فضلاً عن إدارة سياسات وإجراءات المخاطر)، ودائرة إدارة الائتمان (مسؤولة عن التنفيذ بعد الحصول على التفويض والمتابعة)، ودائرة إدارة مخاطر السيولة والسوق، ودائرة إدارة مخاطر التشغيل، ودائرة إدارة مخاطر أمن المعلومات. تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية مراقبة ومتابعة الالتزام بسياسات وإجراءات البنك ومراجعة وملائمة وسلامة إطار إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجهها البنك. ويساعد لجنة التدقيق في هذه المهام دائرة التدقيق الداخلي والتي تقوم بعمليات المراجعة المنتظمة والمحددة لإجراءات رقابة المخاطر حيث يتم تقديم تقارير بشأنها إلى لجنة التدقيق وإلى الإدارة.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

إطار إدارة المخاطر (تتمة)

وتكون لجنة المخاطر التابعة للإدارة مسؤولة عن تحديد وتعزيز وضمان الحد من المخاطر ضمن إطار عمل قدرة البنك على تحمل المخاطر الذي أرساه مجلس الإدارة. وهذا يشمل مراجعة وإعداد التقارير عن استنتاجاتها وتوصياتها وتقديمها إلى مجلس الإدارة بشأن:

- قدرة تحمل البنك للمخاطر سواء حالياً أو مستقبلا (فيما يتعلق بمدى وفئات هذه المخاطر التي يراها البنك مقبولة ويستطيع تحملها).
- إطار عمل إدارة مخاطر البنك (يشمل المبادئ والسياسات والمنهجيات والأنظمة والعمليات والإجراءات والقوى العاملة).
- ثقافة المخاطر والتي تضمن دعم قدرة البنك على تحمل المخاطر. وفي هذا الصدد، يتعين على اللجنة تبني نظرة مستقبلية لتوقع التغيرات التي قد تحدث في ظروف العمل.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية احتمال حدوث خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للأطراف المقابلة للموجودات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية.

يدرك البنك حقيقة أن مخاطر الائتمان تمثل تكلفة كامنة وكبيرة ولهذا يجب احتسابها مقابل الدخل. وليست المخاطر سوى جانباً واحداً من محور ثلاثي يمثل أي نظام اقتصادي رأسمالي ويجب أن ينظر إليه جنباً إلى جنب مع الاشتراطات والعوائد الرأسمالية. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من حيث الآثار على الدخل وقيم الموجودات ويعكس هذا التقييم قياس وتقييم البنك للآثار المحتملة على نشاطات عمله بسبب التغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية وظروف السوق وفي الملاءة الائتمانية لزيائته. وقد تميزت سياسة إدارة المخاطر في البنك دائماً بأنها متحفظة واستباقية وذلك بهدف تحقيق علاقة توازن بين التعرض للمخاطر والعوائد المتوقعة.

يقوم البنك برصد وإدارة تركز الخطر بوضع حدود على الائتمان للدول والقطاعات والمنتجات ومجموعات أطراف التعامل. وتستخدم دائرة إدارة المخاطر معايير صارمة في وضع هذه الحدود والتي ضمنت للبنك محدودية أي تأثير للتطورات السلبية على مصادر الدخل وقوة رأس المال. وينفس الشكل يتم تطبيق قواعد محكمة لتحكم أنشطة البنك الاستثمارية والتي تحدد لدائرة الخزينة في البنك مستويات الخطر المقبولة للمنتجات المتعددة بناءً على طبيعتها ومدتها وتصنيفها الائتماني ونوعها ومواصفاتها إلخ.

يتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة ليس فقط للتقييم بل أيضاً للقيام بصفة منتظمة لمراقبة مخاطر الائتمان. ويعتمد تقييم الائتمان على البيانات المالية للمقترض وتوقعات أدائه وعلى وضعه في السوق وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع الذي يعمل فيه وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه وحركة حساباته ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة، إلخ. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل. بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات القابلة من المساهمين و / أو الأطراف الأخرى. ويتم بالإضافة إلى ذلك استخدام وسائل أخرى من أجل ضمان تخفيف حدة آثار الحركات السلبية والتذبذبات في أسعار الرهونات في السوق. ولا يتم فقط تقييم منتظم بهدف الحكم على الملاءة الائتمانية للزبون ولكن تتم كذلك مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك قبل وقوعها.

وتكون وحدات العمل في البنك مسؤولة عن إيجاد فرص الأعمال والمراجعة الأولية للعروض وفق السياسات المطبقة في البنك. وتتم مراجعة التسهيلات الائتمانية الزائدة عن مستويات معينة أو الخارجية عن معايير المنتجات المعتمدة مسبقاً بشكل مستقل من قبل دائرة مخاطر الائتمان، التي تقوم بتحليل القروض ووضع التوصيات قبل اعتمادها من الجهات المعنية. وبالإضافة إلى التحليل الائتماني المتشدد، فإنه يتم تطبيق الشروط والأحكام الخاصة بكافة التسهيلات الائتمانية بشكل صارم من قبل دائرة إدارة الائتمان. كما يضمن نظام التصنيف الداخلي وعملية المراجعة السارية في البنك تحديد أي تراجع في إدارة مخاطر الائتمان والعمل على تطبيق الإجراءات التصحيحية المناسبة.

يعتمد التصنيف الداخلي للبنك على مقياس من 16 نقطة ويأخذ في الاعتبار القوة المالية للمقترض، فضلاً عن الجوانب النوعية، وذلك بغرض الوصول إلى نظرة شاملة لمخاطر تخلف المقترضين عن السداد. ويتم تقسيم التصنيف فرعياً إلى فئات والتي تعكس بدورها تقديرات الحد الأقصى من الخسارة المحتملة في حالة تخلف المقترضين عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المرتبطة بكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتتيح المتابعة الدورية لمحفظة البنك تحديد الحسابات التي تشهد تراجعاً في تصنيفها الائتماني. أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي تمنح على أساس معايير محددة سلفاً مثل الراتب والحد الأقصى للمبلغ المسدد على أساس نسبة من الراتب وغيرها، فيتم استبعادها من نظام التصنيف المذكور أعلاه.

يستخدم البنك أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة مثل موديز وستاندرد أند بورز وفيتش وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنفة:

ولأغراض المقارنة فإن الجدول التالي يظهر التصنيفات الداخلية للبنك مقارنة بتصنيفات موديز وستاندرد أند بورز.

مقياس التصنيفات الداخلية للبنك	تصنيفات فيتش	تصنيفات ستاندرد أند بورز	تصنيفات موديز
1	AAA	AAA	Aaa
2	AA+	AA+	Aa1
3	AA	AA	Aa2
4	AA-	AA-	Aa3
5	A+	A+	A1
6	A	A	A2
7	A-	A-	A3
8	BBB+	BBB+	Baa1
9	BBB	BBB	Baa2
10	BBB-	BBB-	Baa3
11	BB+	BB+	Ba1
12	BB إلى BB-	BB إلى BB-	Ba2 إلى Ba3
13	B+ إلى B-	B+ إلى B-	B1 إلى B3
14-16	CCC+ إلى D	CCC+ إلى D	Caa1 إلى C

ولكن هذه التصنيفيات لا تعكس العلاقة المباشرة بين التصنيفات الائتمانية للبنك والتصنيفات المقابلة التي تضعها وكالات التصنيفات الخارجية بالنظر إلى اختلاف الأساس والطريقة المتبعة في النوعين من التصنيف.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الالتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

وتحدد سياسات البنك الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظ البنك على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك وسندات الخزينة وأوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة وذلك من أجل دعم أنشطة أعماله وعملياته. وتقوم مجموعة الخزينة والاستثمار وبصفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات.

وقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الاحتفاظ بقاعدة عريضة من الودائع. وساعدت استراتيجية البنك التسويقية في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة. ويساعد استقرار قاعدة ودائع الزبائن في تقليل اعتماد البنك على السلفيات قصيرة الأجل والغير مستقرة من البنوك الأخرى. ويستطيع البنك أيضاً وبكل سهولة تسييل نسبة كبيرة من سندات الاستثمار والتي تزيد مدد استحقاقها على ثلاثة أشهر. ويضمن البنك لنفسه وجود سيولة كافية دائماً من خلال الاستحقاقات الحقيقية المبنية على سجل الاحتفاظ بالودائع ومن خلال توفر الاستثمارات السائلة. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر حدوث خسائر تنشأ عن التذبذبات في أسعار السوق للأدوات المالية المتعلقة بالفوائد والأسهم ضمن محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية والسلع التي يحتفظ بها البنك. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة يتم توثيقها بشكل واضح والتي تتضمن تنفيذ العمليات ضمن هياكل قيود شاملة يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. ويستخدم البنك الطريقة الموحدة الخاصة بتخصيص رأسمال مخاطر السوق بالاعتماد على المخاطر التي يتم تحديدها للعوامل الأساسية وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسهم ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر الخيارات ومخاطر السلع. وفي هذا الشأن، يتم إعداد تقارير يومية تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك.

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات. فإن صافي الفوائد المكتسبة يرتفع أو ينخفض نتيجة للتذبذب في أسعار الفائدة. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة. يعتبر مدير الخزينة مسئولاً بصفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

تهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكله المحافظ المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية. ويستخدم البنك وسائل مختلفة لقياس تعرضه إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (نسبة مئوية) نتيجة لتغير قدره 1% في العائد ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويستخدم البنك تحليل التائر بفوارق أسعار الفائدة لقياس تأثر أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بركة أسعار الفائدة.

مخاطر التشغيل

تمثل المخاطر التشغيلية خطراً على تحقيق استراتيجيتنا أو أهدافنا نتيجة لعمليات أو أشخاص أو أنظمة داخلية غير كافية أو فاشلة أو نتيجة أحداث خارجية، وتنشأ المخاطر التشغيلية من العمليات اليومية أو الأحداث الخارجية وهي مرتبطة بكل جانب من جوانب أعمالنا.

المخاطر التشغيلية:

- يتم قياسها باستخدام عملية تقييم المخاطر والرقابة، والتي تقيّم مستوى المخاطر وفعالية الرقابة، وتقاس لإدارة رأس المال باستخدام خسائر المخاطر؛
- يتم رصدھا عبر مؤشرات المخاطر الرئيسية وغيرها من أنشطة الرقابة الداخلية؛
- يتم إدارتها في المقام الأول من قبل رجال الأعمال والمديرين الوظيفيين الذين يحددون وقيّمون المخاطر، ويقومون بتطبيق الرقابة لإدارتها ورصد فعالية هذه الرقابة باستخدام إطار إدارة المخاطر التشغيلية.

ويمثل الهدف من إطار إدارة المخاطر التشغيلية في إدارة المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها بطريقة فعالة من حيث التكلفة ضمن المستويات المستهدفة من المخاطر التشغيلية بما يتوافق مع مستوى تحمل المخاطر لدينا. ويحدد إطار إدارة المخاطر التشغيلية الحد الأدنى من المعايير والعمليات، وهيكل الحوكمة لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية في البحرين وفي فروع البنك الخارجية. وقد تم تصنيف إطار إدارة المخاطر التشغيلية في سياسة إدارة مخاطر تشغيلية عالية، مع استكمالها بالإجراء التفصيلي، والذي يصف النهج الذي تتبعه في تحديد وتقييم ومراقبة والسيطرة على المخاطر التشغيلية وتقديم توجيهات بشأن الإجراءات المخففة الواجب اتخاذها عند تحديد نقاط الضعف.

تم تأسيس قسم مخصص لإدارة المخاطر التشغيلية في قسم مجموعة المخاطر، والقسم مسؤول عن قيادة عملية دمج قسم إدارة المخاطر التشغيلية وضمان الالتزام بالسياسات والعمليات المرتبطة بها عبر خطي الدفاع الأول والثاني، ودعم القسم كبير موظفي قسم إدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، التي تجتمع شهرياً لمناقشة قضايا المخاطر الرئيسية ومراجعة تنفيذ إطار إدارة المخاطر التشغيلية.

إن رؤساء الأقسام والمهام في البنك مسؤولون عن الحفاظ على مستوى مقبول من الرقابة الداخلية بما يتناسب مع حجم وطبيعة العمليات، وتحديد المخاطر وتقييمها، ووضع الرقابة ومراقبة فعالية تلك الرقابة. ويساعد إطار إدارة المخاطر التشغيلية المديرين على إنجاز هذه المسؤوليات من خلال تحديد منهجية قياسية لتقييم المخاطر وتوفير أداة للإبلاغ المنتظم عن بيانات الخسائر التشغيلية. ويتم تسهيل عمليات التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية والتحكم في العمليات، إلى جانب المسائل وخطط العمل، وتوجيهها ومراقبتها من خلال قسم إدارة المخاطر التشغيلية والحفاظ عليها من قبل وحدات الأعمال. وللمساعدة في ضمان استمرار الإبلاغ عن الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل ومراقبتها، فإنه يتعين على جميع وحدات الأعمال الإبلاغ عن الخسائر الفردية أو الخسائر الوشيكية إلى قسم إدارة المخاطر التشغيلية.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

مخاطر التشغيل (تتمة)

وقد واصل البنك عمله المستمر في عام 2019 لتعزيز الرقابة التي تتحكم في أكثر المخاطر الجوهرية، ومن بين الإجراءات الأخرى يقوم البنك ب:

- زيادة تطوير الرقابة للمساعدة في التأكد من أننا نعرف عملائنا، وطرح الأسئلة الصحيحة، ورصد العمليات وتصعيد المخاوف لاكتشاف ومنع وردع مخاطر الاحتيال.
- تحسين الرقابة والأمان لحماية العملاء عند استخدام القنوات الرقمية.
- زيادة رصد وتعزيز الرقابة الكشفية لإدارة مخاطر الاحتيال هذه والتي تنشأ عن التقنيات والوسائل المصرفية الجديدة.

مراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها

توجد لدى البنك أنظمة وإجراءات في محلها لمراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل مراقبة وإدارة مخاطر البنك.

ويتم تقديم تقارير مخاطر ربع سنوية لمجلس الإدارة تغطي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر التركيز والمخاطر الأخرى. يتم تقديم تقرير يومي للإدارة العليا حول مخاطر السوق وتقارير شهرية حول المخاطر الأخرى. بينما يتم تقديم تقارير حول ملءة رأس المال وتقييم داخلي لملءة رأس المال إلى الإدارة العليا بصفة شهرية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء اختبارات إجهاد حول ملءة رأس المال مرتين سنوياً أو في أوقات الحاجة ويتم تقديمها لمجلس الإدارة وللإدارة العليا لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة البنك إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال من أجل المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعماله. ويدرك البنك آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق المساهمين كما يدرك البنك أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين تحقيق عوائد مرتفعة والتي من الممكن الحصول عليها من خلال معدلات اقتراض أكبر والمزايا والضمان الذي يمثله الوضع السليم لرأس المال.

يهدف إطار إدارة رأسمال البنك إلى التأكد من أن هناك معدلات كافية من رأس المال لدعم المخاطر الأساسية لأنشطة أعمال البنك والمحافظة على وضع جيد لملءة رأس المال بموجب الاشتراطات الرقابية. ويستخدم البنك عملية داخلية لتقييم ملءة رأس المال تشمل عمليات الإشراف والمراقبة وتقديم التقارير وعمليات مراجعة الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد وقياس مختلف المخاطر غير المغطاة وبموجب مخاطر المحور الأول من القواعد الإرشادية والقيام بمراجعة دورية لملءة رأس المال بشكل عام في ضوء مخاطر واستراتيجيات الأعمال التي يضعها البنك. وتشمل المخاطر التي لا تأتي ضمن مخاطر المحور الأول والمغطاة بموجب العملية الداخلية لتقييم ملءة رأس المال مخاطر التركيز ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي والمخاطر المتنوعة الأخرى.

تأخذ العملية الداخلية لتقييم ملءة رأس المال بعين الاعتبار الخطط الاستراتيجية للبنك وتوقعات النمو الائتماني ومصادر واستخدامات البنك في المستقبل وسياسة توزيع الأرباح وآثار جميع هذه العوامل على المحافظة على مستويات كافية من رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك فإن العملية الداخلية لتقييم ملءة رأس المال تشمل أيضاً اختبار الإجهاد لملءة رأسمال البنك وذلك لتحديد احتياجات رأس المال والتخطيط من أجل المحافظة على مستوى كافي من ملءة رأس المال بحيث تتوافق مع تصنيفات المخاطر.

يتأكد البنك كذلك من الوفاء باشتراطات ملءة رأس المال على أساس موحد وكذلك الوفاء باشتراطات الأجهزة الرقابية المحلية وفي البلدان التي توجد فيها فروع للبنك إن وجدت. وقد التزم البنك بالاشتراطات الرأسمالية الرقابية طوال المدة.

يحصل البنك على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي قبل رفع توصية بتوزيع أرباح نقدية لموافقة المساهمين لتوزيع أرباح نقدية.

هيكل رأس المال وملءة رأس المال

هيكل رأس المال والحد الأدنى من ملءة رأس المال

يتكون رأس مال البنك المدفوع بالكامل من أسهم عادية والتي لها حقوق تصويت نسبية. وليس لدى البنك أي نوع آخر من أدوات رأس المال:

جميع المبالغ أدناه كما في 31 ديسمبر 2019 ما لم يحدد خلاف ذلك.

ملايين الدنانير البحرينية	
الفئة 1 من رأس المال العادي (CET1)	
رأس المال	154.3
أسهم تحت نظام حوافز الموظفين بالأسهم	(1.4)
علووة إصدار	6.3
الاحتياطي القانوني	77.1
الاحتياطي العام	32.4
احتياطيات أخرى وأرباح مستبقاة	263.6
مجموع حقوق الملكية	532.3
خسائر غير محققة في احتياطي التدفقات النقدية الغير مؤهلة لرأس المال القانوني	-
مجموع رأس المال القانوني	532.3
الخصم من الفئة 1 من رأس المال العادي (استثمارات كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية)	(17.9)
الفئة 1 من رأس المال العادي (CET1)	514.4
الفئة الإضافية 1	-
إجمالي الفئة 1	514.4
الفئة 2 من رأس المال	
مخصصات عامة لخسائر القروض تخضع لنسبة 1.25% من الأصول الائتمانية مرجحة المخاطر	13.4
إجمالي الفئة 2	13.4
إجمالي رأس المال (الفئة 1 + الفئة 2)	527.8

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

مخاطر الائتمان

توجد لدى البنك محفظة ائتمان متنوعة مضمونة وغير مضمونة في الميزانية وهي مقسمة إلى فئات تسهيلات أطراف تعامل وذلك وفقاً لإطار ملاءة رأس المال بازل 3 الذي وضعه مصرف البحرين المركزي للطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان. وفيما يلي وصف على مستوى عال لفئات تسهيلات أطراف التعامل وأوزان الخطر المستخدمة للحصول على فئات المخاطر الموزونة:

محفظة الحكومات

تتكون محفظة الحكومات من تسهيلات للحكومات ومصارفها المركزية. وتمثل أوزان المخاطر فيها نسبة (صفر) للتسهيلات بالعملة المحلية ذات العلاقة بالحكومة أو لأية تسهيلات لحكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتعتبر المطالبات بالعملات الأجنبية ضد الحكومات الأخرى موزونة بالمخاطر وذلك حسب تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. ويجوز تضمين بعض بنوك التنمية متعددة الجنسيات وذلك كما يحدده مصرف البحرين المركزي في محفظة الحكومات واعتبارها ديوناً بمخاطر موزونة بنسبة صفر بالمائة.

محفظة هيئات القطاع العام

إن محفظة هيئات القطاع العام موزونة بالمخاطر وذلك حسب تصنيفاتها الائتمانية الخارجية ماعدا أن محفظة الهيئات من القطاع العام في البحرين والمطالبات بالعملات المحلية ضد هيئات القطاع العام الأخرى التي يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة صفر بالمائة من قبل الجهة الرقابية فيها يتم السماح لها بالتالي مخاطر موزونة بنسبة صفر بالمائة من قبل مصرف البحرين المركزي وذلك لأغراض الاحتساب.

محفظة البنوك

إن محفظة المطالبات من البنوك موزونة بالمخاطر بالاستناد إلى تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. وتتوفر معالجة تفضيلية للمخاطر الموزونة للتسهيلات المؤهلة ذات الأجل القصير. ويتم تعريف التسهيلات ذات الأجل القصير بأنها تسهيلات مدتها الأصلية ثلاثة شهور أو أقل ويتم تصنيفها وتمويلها بالعملة المحلية ذات العلاقة. ويتم السماح بالمخاطر الموزونة التفضيلية بالنسبة للمطالبات ذات الأجل القصير بالنسبة للديون بالدينار البحريني / الدولار الأمريكي في حالة البنوك التي يتم تأسيسها في مملكة البحرين.

محفظة المؤسسات

إن مطالبات المؤسسات هي موزونة المخاطر بالاستناد إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية. ويتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة 100% لتسهيلات المؤسسات الغير مصنفة. وتتوفر معالجة تفضيلية للمخاطر الموزونة لبعض المؤسسات المملوكة من قبل حكومة البحرين. وذلك كما يقرره مصرف البحرين المركزي. والتي يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة صفر لها.

محفظة التجزئة التنظيمية

تضم المحفظة المطالبات من الأفراد أو من المؤسسات الصغيرة ذات عائد سنوي يقل عن 2.0 مليون دينار بحريني، ولا يتجاوز سقف الانكشاف الأعلى لكل فرد او مؤسسة صغيرة حاجز 250 ألف دينار بحريني. ويتم تخصيص مخاطر موزونة لهذه المخاطر بنسبة 75%.

الرهن العقاري السكني

إن الإقراض مؤمن عبر الرهن العقاري على الممتلكات السكنية والتي يقطنها أو سيقطنها المقترض أو المؤجر. ويتم تخصيص لهذه المطالبات مخاطر موزونة بنسبة 75%.

محفظة الأسهم

إن محفظة الأسهم تشتمل على استثمارات أسهم مسجلة في الدفاتر المصرفية، أي مصنفة كقيمة عادلة من خلال مصادر دخل أخرى شاملة. ويتم إدراج مخاطر الائتمان (المحددة) للأسهم في دفتر التداول ضمن مخاطر السوق لأغراض احتساب ملاءة رأس المال حسب المتطلبات التنظيمية.

يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة 100% للأسهم والصناديق المدرجة. أما الأسهم والصناديق غير المدرجة فإنه يتم تخصيص مخاطر موزونة لها عند 150%. ويتم قياس مخاطر الاستثمارات في الصناديق المصنفة على حسب التصنيفات الائتمانية الخارجية. ويتم تجميع الاستثمارات في الأسهم المدرجة وغير المدرجة للمؤسسات المالية، وخصم الزائد فوق الـ 10% لفئة 1 من رأس المال العادي من السهم، أما المبلغ غير المخصص فيتم تخصيص مخاطر موزونة له بنسبة 250%.

كما يتم أيضاً تخصيص مخاطر موزونة للاستثمارات في عقارات وسندات وصناديق وأسهم الشركات العاملة في قطاع العقارات عند 200 بالمائة.

وبالإضافة إلى المحافظ العادية. فإن التسهيلات الأخرى يتم تخصيص مخاطر موزونة لها كما يلي:

التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها

يتم تصنيف جميع التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها. بغض النظر عن تصنيف الدين. بشكل منفصل تحت فئة أصول التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها. ويتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة 100% أو 150% وذلك حسب مستوى المخصص المحدد مقابل الدين.

موجودات أخرى

يتم تخصيص مخاطر موزونة للأصول الأخرى عند 100%. كما يطبق تعديل التقييم الائتماني (CVA) على التعرضات المشتقة السارية ويتم إدراجها تحت الأصول الأخرى.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

مخاطر الائتمان (تتمة)

مؤسسات التقييم الائتمانية الخارجية

يستخدم البنك تصنيفات ائتمانية صادرة عن ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش للحصول على أوزان المخاطر بموجب إطار الملاءة المالية لبازل 3 الذي وضعه مصرف البحرين المركزي. وعندما تختلف التصنيفات بين وكالة تصنيف وأخرى، فإن أعلى تصنيف من بين أقل تصنيفين يتم استخدامه لكي يمثل التصنيف لأغراض الملاءة الائتمانية الرقابية.

بملايين الدنانير البحرينية	مخاطر الائتمان قبل مخفضات الخطر	مخففات خطر الائتمان المؤهلة	مخاطر الائتمان بعد مخفضات الخطر	متوسط نسبة مخاطر الائتمان الموزونة	مخاطر الائتمان الموزونة	متطلبات رأس المال بمعدل 12.5%
1,633.8	-	-	1,633.8	0%	-	-
0.2	-	-	0.2	0%	-	-
134.0	-	-	134.0	48%	64.7	8.1
854.7	35.8	818.9	50%	411.6	51.4	
437.8	0.5	437.3	75%	328.0	41.0	
32.8	-	32.8	75%	24.6	3.1	
99.5	-	99.5	187%	186.1	23.3	
59.5	-	59.5	109%	64.9	8.1	
121.3	-	121.3	80%	96.9	12.1	
3,373.6	36.3	3,337.3		1,176.8	147.1	
مخاطر السوق				29.2	3.7	
مخاطر التشغيل				209.9	26.2	
مجموع التسهيلات الموزونة بالمخاطر				1,415.9	177.0	
نسبة ملاءة رأس المال				36.3%		
نسبة ملاءة الفئة الأولى من رأس المال				37.3%		

مخفضات المخاطر هي عبارة عن أساليب لتخفيف أثر مخاطر الائتمان مثل الرهونات على الودائع والرهن العقاري و/أو الأسهم والأدوات المالية.

وحسب قواعد مصرف البحرين المركزي، فقد تم تصنيف البنك باعتباره من البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية ويجب أن يحتفظ بقدرة عالية على امتصاص الخسائر المعبر عنه في فئة 1 من رأس المال العادي عند 1.5 بالمائة من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر التي يتم حسابها لأغراض ملاءة رأس المال. وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغت نسبة فئة 1 من رأس المال العادي للبنك 36.3%، متجاوزة الحد الأدنى لنسبة فئة 1 من رأس المال العادي، ومتطلبات المخفضات للبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية عند 9.0% و 1.5% على التوالي.

مخاطر الانكشاف الائتماني

فيما يلي إجمالي مخاطر الائتمان للتسهيلات التي تم احتسابها في نسبة ملاءة الائتمان والتي تتكون من التسهيلات في الدفتر المصرفي:

بملايين الدنانير البحرينية	كما في تاريخ 31 ديسمبر 2019	متوسط 2019
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	80.2	81.5
سندات الخزينة	425.3	429.0
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	228.8	266.5
قروض وسلفيات	1,213.7	1,172.7
أوراق مالية استثمارية	1,006.2	1,011.5
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	59.0	42.2
مجموع الموجودات	3,013.2	3,003.4
الالتزامات المصرفية القائمة على غير المشتقات والمطلوبات الطارئة	405.6	395.3
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	10.1	6.9
	3,428.9	3,405.6

التسهيلات حسب القطاعات أو أطراف التعامل

بملايين الدنانير البحرينية	حكومات		الصناعة/ التجارة	بنوك/ مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
	البحرين	أخرى						
الموجودات								
أرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	80.2	-	-	-	80.2
سندات الخزينة	410.1	15.2	-	-	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	9.1	-	219.7	-	-	-	228.8
قروض وسلفيات	50.1	-	226.7	62.1	112.4	490.1	272.3	1,213.7
أوراق مالية استثمارية - سندات دين	953.3	7.6	-	38.7	-	-	6.6	1,006.2
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	16.1	0.1	1.5	5.5	0.1	1.0	34.7	59.0
مجموع الموجودات	1,429.6	32.0	228.2	406.2	112.5	491.1	313.6	3,013.2
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	31.1	-	121.9	147.2	73.2	2.8	29.4	405.6
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	2.4	-	-	7.7	-	-	-	10.1
	1,463.1	32.0	350.1	561.1	185.7	493.9	343.0	3,428.9

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

مخاطر الائتمان (تتمة)

مخاطر الانكشاف الائتماني (تتمة)

يشمل الجدول السابق بعض التسهيلات لزيائن/ أطراف تعامل تتجاوز نسبة 15% من القاعدة الرأسمالية للبنك. وتحظى هذه بموافقة مصرف البحرين المركزي أو أنها ديون معفاة تحت سياسة الديون الكبيرة التي يتبعها مصرف البحرين المركزي. يبين الجدول التالي تفاصيل هذه التسهيلات:

الزبون	نوعية الزبون	مجموع التسهيلات (بملايين الدنانير البحرينية)
زيون أ	سيادي	1,404.9
زيون ب	بنك مركزي	214.4
زيون ج	شركة	86.6

التسهيلات حسب التوزيع الجغرافي

بملايين الدنانير البحرينية	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	80.2	-	-	-	80.2
سندات الخزانة	425.3	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	212.8	10.2	5.4	0.4	228.8
قروض وسلفيات	1,131.2	74.7	7.7	0.1	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	998.5	7.7	-	-	1,006.2
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	53.6	2.0	3.4	-	59.0
مجموع الموجودات	2,901.6	94.6	16.5	0.5	3,013.2
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	405.6	-	-	-	405.6
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	3.1	-	7.0	-	10.1
	3,310.3	94.6	23.5	0.5	3,428.9

التسهيلات حسب تواريخ الاستحقاق

بملايين الدنانير البحرينية	إلى 3 شهور	6-3 شهور	12-6 شهر	3-1 سنوات	5-3 سنوات	10-5 سنوات	20-10 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	80.2	-	-	-	-	-	-	-	80.2
سندات الخزينة	154.7	93.1	177.5	-	-	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	225.6	-	-	3.2	-	-	-	-	228.8
قروض وسلفيات	266.5	105.2	69.7	329.9	271.9	147.2	21.2	2.1	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	35.2	178.2	55.7	436.2	202.5	98.4	-	-	1,006.2
استثمارات في شركات زميلة، وفوائد مستحقة، وموجودات أخرى، وعقارات ومعدات	4.8	2.2	1.0	13.4	2.9	1.9	-	32.8	59.0
مجموع الموجودات	767.0	378.7	303.9	782.7	477.3	247.5	21.2	34.9	3,013.2
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	76.3	18.7	30.3	269.9	9.6	0.7	0.1	-	405.6
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	1.1	0.6	1.6	1.0	3.2	2.6	-	-	10.1
	844.4	398.0	335.8	1,053.6	490.1	250.8	21.3	34.9	3,428.9

التسهيلات الائتمانية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

بلغت التسهيلات الائتمانية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لدى البنك 290.1 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2019.

الديون التي مضى موعدها استحقاقها

وفقاً لسياسة البنك والقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي، فإن القروض التي يتجاوز موعدها دفع الفائدة عنها أو المبلغ الأصلي 90 يوماً تعتبر ديوناً متعثرة.

تمثل الأيام التي تلت تاريخ الاستحقاق عدد الأيام التي انقضت منذ تاريخ استحقاقها الأول الذي لم يتم فيه استلام المبلغ المستحق بالكامل، ويتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون النظر إلى أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

ولدى البنك أنظمة وإجراءات تساعد في تحديد المتأخرات في أي حساب. ويتم اتباع طريقة تصنيف صارمة لجميع الحسابات التي يتجاوز موعدها استحقاقها 90 يوماً. ويطبق البنك معايير صارمة لوضع المخصصات ومراقبة القروض المتعثرة. ويتم تحديد مستوى المخصصات المطلوبة وذلك بناء على وضع الضمانات، ومصدر التسديد، والقيم المخصومة من التدفقات النقدية وغيرها. ويتم وضع مخصصات كافية للحماية من المخاطر الكامنة في المحفظة.

كما يتم تقييم جميع القروض والسلفيات منخفضة القيمة عند المرحلة الثالثة. وتحت المرحلة الثالثة، فإنه يتم تحديد هذه المخصصات بناء على الفرق بين المبلغ الصافي المدرج والمبلغ المقدر القابل للاسترداد من القروض والسلفيات محسوباً بالقيمة الحالية من التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القروض والسلفيات، بما في ذلك المبالغ المستردة من الضمانات وخصمها باعتماد على سعر فائدها الأصلي المطبق في بداية تقديم التسهيل الائتماني، أو لأدوات الدين عند سعر الفائدة الحالي لأصول مالية مماثلة.

ويتم في الوقت الحالي قياس الانخفاض في القيمة وعدم قابلية استرداد القروض والسلفيات في المحفظة الأوسع من الأصول المالية - التي لم يتم إدراجها على أساس أنها انخفضت قيمتها- وفق حسابات مستقبلية بناء على عدة عوامل مختلفة، تشمل التصنيفات الداخلية للمخاطر، والمعدلات التاريخية للتوقف عن السداد، والسيناريوهات المختلفة للمستقبل، والظروف الاقتصادية الكلية، ومعدلات الخسارة في حالة العجز عن السداد، وتغير التصنيف.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

مخاطر الائتمان (تتمة)

القروض منخفضة القيمة والقروض التي مضى موعدها استحقاقها

ويوضح الجدول التالي المدة الزمنية منذ تاريخ آخر تسديد لمبلغ القرض أو الفائدة من قبل الزبون

بملايين الدنانير البحرينية	المجموع
حتى 3 شهور	44.6
أكثر من 3 شهور ولغاية سنة	34.2
1 - 3 سنوات	7.2
أكثر من 3 سنوات	9.8
	51.2
	95.8

القيمة العادلة للضمان في السوق	94.1
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة	(36.3)

تقادم القروض التي تدنت قيمتها والتي فات موعدها استحقاقها حسب القطاع الاقتصادي

بملايين الدنانير البحرينية	حكومات	الصناعة/ التجارة	بنوك/مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
حتى 3 شهور	-	-	-	44.2	0.4	-	44.6
أكثر من 3 شهور ولغاية سنة	-	25.3	-	3.2	5.0	0.7	34.2
1 - 3 سنوات	-	2.6	-	-	4.6	-	7.2
أكثر من 3 سنوات	-	-	-	-	2.2	7.6	9.8
	-	27.9	-	47.4	12.2	8.3	95.8

التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات منخفضة القيمة والتي مضى موعدها استحقاقها

بملايين الدنانير البحرينية	مبلغ القروض	المخصص للمستوى الثالث	القيم العادلة للضمان في السوق	المخصص للمستوى الأول والثاني
البحرين	94.1	35.6	94.1	11.1
يلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى	1.7	0.7	-	0.7
	95.8	36.3	94.1	11.8

التوزيع حسب القطاع الاقتصادي للقروض منخفضة القيمة والقروض التي مضى موعدها استحقاقها

بملايين الدنانير البحرينية	مبلغ القروض	المخصص للمستوى الثالث	القيم العادلة للضمان في السوق	المخصص للمستوى الأول والثاني
الصناعة / التجارة	28.1	10.1	62.7	1.7
بناء	47.6	15.3	0.4	0.5
شخصي	11.9	10.4	0.5	7.2
أخرى	8.2	0.5	30.5	2.4
	95.8	36.3	94.1	11.8

الحركة في مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات

بملايين الدنانير البحرينية	مستوى1	مستوى2	مستوى3	المجموع
انخفاض القيمة كما في 1 يناير 2019	6.6	6.3	36.5	49.4
صافي التحويلات بين المستويات	3.4	(6.1)	2.7	-
المشطوب خلال السنة	-	-	(6.8)	(6.8)
مخصص السنة (صافي)	(2.5)	4.1	3.9	5.5
انخفاض القيمة كما في 31 ديسمبر 2019	7.5	4.3	36.3	48.1

إعادة هيكلة

خلال العام 2019، تم إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية البالغة 20.2 مليون دينار بحريني. وقد ارتبطت إعادة هيكلة الامتيازات بصورة رئيسية مع تأجيل أقساط القروض لمساعدة العملاء في التغلب على ظروف أزمة السيولة المؤقتة أو لإعادة تنظيم السداد مع التوقعات المنقحة للتدفقات النقدية للمقترضين وتعديل شروط تعهدات القروض. ونظراً للطبيعة البسيطة أو الثانوية للامتيازات، فلم يكن هناك تأثير كبير على مخصصات البنك للقروض والسلفيات المتعثرة أو الأرباح المستقبلية. ووفق قواعد مصرف البحرين المركزي، يجب قيد القروض التي تمت إعادة هيكلتها كمرحلة ثانية لمدة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ إعادة الهيكلة.

تخفيض مخاطر الائتمان

إن تخفيض متطلبات رأس المال يكون منسوباً إلى مخفضات مخاطر الائتمان ويتم احتسابها بطرق مختلفة وذلك حسب نوع تخفيف مخاطر الائتمان كما يلي:

- مبلغ التسهيلات المعدل: يستخدم البنك الطريقة الشاملة للرهون المالية المؤهلة. مثل النقد والأسهم المدرجة في إحدى أسواق الأوراق المالية. ويتم تعديل مبلغ الدين والرهن المالي. إن كان ذلك قابلاً للتطبيق. مقابل تذبذب السوق من خلال استخدام التعديلات الإشرافية (لعدم التوافق بين العملات وتذبذبات الأسعار وعدم التوافق في آجال الاستحقاق) والتي تم تحديدها من قبل مصرف البحرين المركزي.

- استبدال طرق التعامل: يتم استخدام طريقة الاستبدال للضمانات المؤهلة (فقط الحكومات أو البنوك أو المؤسسات ذات تصنيفات إي سي إيه آي أعلى من تصنيفات طرق التعامل. ويجوز أخذ الضمانات الصادرة من قبل مؤسسات بالاعتبار فقط إذا كانت تصنيفاتها بدرجة (أ) أو أفضل) حيث يتم في هذه الحالة إحلال التصنيف الائتماني للضامن محل التصنيف الائتماني لطرف التعامل.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

المبادئ المنظمة للرهون والتقييم

إن الرهونات الرئيسية التي يتم أخذها لتخفيف المخاطر الخاصة بديون الائتمان هي ودائع يحتفظ بها الزبائن أو رهونات أسهم مسّعة أو رهونات عقارات سكنية/تجارية أو أوراق مالية استثمارية أو ضمانات مقابلة من بنوك أخرى. إلخ. وتشمل العوامل الأخرى لتخفيف القروض الرواتب والتنازل عن مكافأة نهاية الخدمة للقروض الشخصية وال ضمانات الشخصية للمؤسسين. إلخ. ولكن ولأغراض احتساب ملءة رأس المال، فإن الرهونات المؤهلة بموجب بازل 3 هي فقط التي يتم أخذها بعين الاعتبار ولا توجد هناك تركيزات هامة في هذه الرهونات يتم أخذها لتخفيف مخاطر الائتمان.

تحدد السياسة الائتمانية للبنك أنواع الرهونات المقبولة والتعديلات المطبقة أو النسب بين القروض والقيمة. ولدى البنك نظام خاص بالتقييم المستقل للرهونات. وفي حالة العقارات. فإن التقييم يتم من قبل طرف التقييم في فترات منتظمة وذلك كما تشترطه السياسة الائتمانية للبنك. وفيما يتعلق بالأسهم المسّعة والأوراق المالية الأخرى. فإن عملية التقييم تعتمد على سعر الإقفال في سوق الأوراق المالية. ويتم متابعة القيمة السوقية للرهن بشكل نشط ومنتظم ويتم تقديم طلبات رهون إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية الأساسية. وبشكل عام. فإن الافتراض يعتمد على قدرة الزبون على التسديد وليس على قيمة الرهن. ولكن الرهن يعتبر بديلاً ثانوياً يمكن اللجوء إليه في حالة امتناع الزبون عن السداد.

وفيما يلي الرهون المالية وال ضمانات والمستقات الائتمانية المعروضة حسب المحافظ الموحدة:

بملايين الدنانير البحرينية	إجمالي التسهيلات الائتمانية	ضمانات ومشتقات ائتمان أخرى	التسهيلات الائتمانية بعد مخفضات الخطر
الحكومات	1,633.8	-	1,633.8
شركات قطاع عام	0.2	-	0.2
البنوك	134.0	-	134.0
الشركات	854.7	35.8	818.9
قطاع التجزئة النظامي	437.8	0.5	437.3
رهونات سكنية	32.8	-	32.8
الاستثمار في أسهم / صناديق مدارة	99.5	-	99.5
تسهيلات مضي موعد استحقاقها	59.5	-	59.5
أصول أخرى	121.3	-	121.3
	3,373.6	36.3	3,337.3

التسويات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية

تشمل المستندات القانونية التي يحصل عليها البنك من الزبائن على شروط تسمح للبنك بتسوية مستحققات المبالغ المطلوبة من البنك للزبون مقابل المبالغ المطلوبة من الزبون للبنك. وهكذا فإنه إذا حصلت نفس الهيئة الاعتبارية على تسهيلات ائتمانية من البنك وكان في نفس الوقت لديها رصيد دائن مع البنك. فإنه لدى البنك الحق القانوني لتسوية الأرصدة الدائنة مقابل المبالغ المستحقة من الزبون. وفي حالة بعض بنوك التعامل الأخرى. فقد أبرم البنك اتفاقيات تسوية محددة تنص على تسوية المخاطر المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية.

وقد بلغت الموجودات والمطلوبات المالية التي تمت تسويتها بموجب اتفاقيات التسوية 79.8 مليون دينار بحريني بتاريخ 31 ديسمبر 2019.

مخاطر السوق

يستخدم البنك الطريقة الموحدة لتخصيص رأسمال المخاطر السوق. يوجد لدى البنك وبشكل واضح سياسات وإجراءات لإدارة وتقييم محفظة المتاجرة. دائرة عمليات الخزينة والتي هي مستقلة عن المكاتب الامامية هي المسؤولة عن التقييم والذي يتم بصورة يومية بالاستناد إلى أسعار السوق من البورصات. ومن أطراف ثالثة مستقلة أو مبالغ مستمدة من التدفقات النقدية كما يتطلب ذلك.

يبين الجدول التالي متطلبات رأس المال:

نوعية الخطر	القيمة	الأقصى	الأدنى	متطلبات رأس المال	المتوسط
مخاطر أسعار الفائدة	2.3	7.1	1.9		4.0
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	-	-	-		-
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق	2.3				
المضاعف	12.5				
مخاطر السوق الموزونة حسب الطريقة الموحدة	29.2				

مخاطر التشغيل

في الوقت الذي يدرك البنك أن مخاطر التشغيل لا يمكن التخلص منها بالكامل فإنه يسعى وبصفة مستمرة لتقليل مخاطر التشغيل (الكامنة في أنشطة البنك وعملياته وأنظمته) وذلك إلى أدنى حد ممكن من خلال التأكد من وجود بنية أساسية قوية للرقابة في جميع أقسام ودوائر البنك وأنه يتم تعزيزها عند الضرورة. وتتم مراجعة جميع الإجراءات والعمليات المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل وتحديثها وتطبيقها بشكل منتظم من خلال التدريب المقّال للموظفين والمراقبة الدائمة لحدود المخاطر والفصل بين الصلاحيات والسلطات واتخاذ إجراءات الرقابة المناسبة لحماية الموجودات والسجلات والتسوية المنتظمة للحسابات والعمليات والإدارة المالية وتقديم التقارير. وبالإضافة إلى ذلك. يتم القيام بعملية تدقيق ومراجعات داخلية منتظمة وتخطيط استمرار أنشطة الأعمال وترتيبات الغطاء التأميني من أجل استكمال العمليات والإجراءات.

يتبع البنك حالياً منهج المؤشر الأساسي لتقييم متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. وقد تم احتساب متطلب رأس المال عند 209.9 مليون دينار بحريني على أساس إجمالي الدخل التشغيلي (مع استثناء الربح / الخسارة على الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع وأي بند من بنود الدخل الاستثنائية) للسنوات الثلاث الأخيرة مضروباً بـ 12.5 للوصول إلى تحمل المخاطر التشغيلية الموزونة.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

وضع الأسهم في الدفتر البنكي

يحتفظ البنك باستثمارات معينة على شكل أسهم وذلك كجزء من المحافظ الإستراتيجية ويتم الاحتفاظ بمحافظ أخرى وذلك بهدف ارتفاع قيمتها وتحقيق مكاسب من بيعها. ويتم تصنيف جميع أوضاع الأسهم في الدفتر البنكي على أنها متوفرة للبيع. وقد تم شرح السياسات المحاسبية للأدوات المتوفرة للبيع بالتفصيل في البيانات المالية وذلك تحت بند السياسات المحاسبية الهامة.

استثمارات تفاصيل الأسهم

ملايين الدنانير البحرينية	القيمة	القيمة المعرضة للمخاطر الموزونة	متطلبات رأس المال بنسبة 12.5% من مخاطر الأصول الموزونة
استثمارات غير كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية			
أسهم مدرجة	32.8	32.8	4.1
أسهم غير مدرجة	2.8	2.8	0.4
استثمارات كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية أكثر من 10%	53.2	53.2	6.6
	88.8	88.8	11.1
مكاسب وخسائر غير محققة من تقيم الأسهم بالقيمة العادلة	23.3		
خصم من الفئة 1 (CET1) (استثمارات كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية)	17.9		

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي

تتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة غير المتعلقة بالمتاجرة من قبل قسم الخزانة. وتقدم تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. وعلاوة على ذلك تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم (على الأقل شهرياً) بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات. ويتم اتخاذ القرارات الإستراتيجية بهدف الاستمرار في تحقيق فوائد ثابتة ومنتظمة.

يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدر 1% في العائد. وفي 31 ديسمبر 2019 كانت الفترة الزمنية المعدلة لمحفظة سندات الديون %1.04 وهو ما يعني أن ارتفاع منحني الفائدة بنسبة 1% قد يؤدي إلى انخفاض قيمة المحفظة بمبلغ 4.7 مليون دينار بحريني.

تعتبر الودائع التي ليست لها استحقاقات ثابتة ودائع تدفع عند الطلب ولذلك يتم إدراجها تحت بند «ودائع تحت الطلب» يقوم البنك بتحصيل رسم على كل قرض أو ودیعة يتم دفعه أو سحبها قبل موعد الاستحقاق إلا إذا تم الإعفاء بصفة خاصة. ويغطي هذا الرسم أي مخاطر لأسعار الفائدة التي قد يواجهها البنك بسبب الدفع قبل الموعد. ولذلك لم يتم وضع أي احتمالات لهذه المدفوعات قبل الاستحقاق لحساب مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية.

يستخدم البنك تحليل التأثير بفوارق أسعار الفائدة لقياس تأثر أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة. وفيما يلي توزيع هيكل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات لمختلف فئات الموجودات والأصول:

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2019	لغاية 3 شهور	6-3 شهر	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	110.6	110.6
سندات الخزينة	154.7	93.1	177.5	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	206.6	-	-	3.3	-	18.9	228.8
قروض وسلفيات	372.7	106.3	61.1	535.2	138.4	-	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	35.3	178.2	55.7	638.6	98.4	64.5	1,070.7
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	113.6	113.6
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	31.8	31.8
مجموع الموجودات	769.3	377.6	294.3	1,177.1	236.8	339.4	3,194.5

المطلوبات وحقوق الملكية	لغاية 3 شهور	6-3 شهر	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
مستحققات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	291.3	48.6	3.8	-	-	52.9	396.6
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	108.4	-	-	-	-	-	108.4
ودائع العملاء	731.5	115.7	67.0	187.1	-	992.7	2,094.0
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	63.2	63.2
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	532.3	532.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,131.2	164.3	70.8	187.1	-	1,641.1	3,194.5
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي	(361.9)	213.3	223.5	990.0	236.8	(1,301.7)	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغير المضمنة في بيان المركز المالي	830.5	-	-	(679.0)	(151.5)	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة	468.6	681.9	905.4	1,216.4	1,301.7	-	-

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي (تتمة)

يعزز البنك عملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى صدمة أسعار الفائدة من 200 نقطة أساسية زيادة / انخفاض. وفيما يلي تحليل لحساسية البنك للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار فوائد السوق (وذلك بافتراض وجود حركة غير منتظمة في منحيات العوائد ووجود وضع ثابت للميزانية العمومية:

بملايين الدنانير البحرينية	200 نقطة أساسية موازية زيادة	200 نقطة أساسية موازية انخفاض
كما في 31 ديسمبر 2019	(1.3)	1.3
المعدل للسنة	(1.4)	1.4
الحد الأدنى للسنة	(0.7)	0.7
الحد الأقصى للسنة	(7.0)	7.0

الأطراف ذوي العلاقة

بعض الأطراف ذوي العلاقة بالبنك (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم والشركات التي هم مالكين رئيسيين لها وأعضاء الإدارة التنفيذية والشركات الزميلة) هم زبائن للبنك في سياق العمل الاعتيادي. تمت المعاملات مع هؤلاء الأطراف على أسس تجارية بحتة. أعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين هم الذين لديهم السلطة والمسئولية تجاه التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة البنك. وبالتحديد هؤلاء الأشخاص هم الرئيس التنفيذي والأشخاص الذين يتبعون له مباشرة. شملت الأرصدة الجوهرية الخاصة بالمعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة في نهاية العام والمعاملات التي تمت معهم خلال العام مع البنك مايلي:

يعد البنك مؤهلاً ككيان مرتبط بالحكومة بموجب التعاريف المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 حيث أن المساهم الرئيسي مملوك للحكومة. بالإضافة إلى مخاطر الائتمان الحكومية المذكورة أدناه، في سياق أعماله المعتادة، يقدم البنك الإقراض التجاري وإدارة السيولة والخدمات المصرفية الأخرى إلى مختلف المنظمات شبه الحكومية والشركات المملوكة للحكومة في مملكة البحرين.

بملايين الدنانير البحرينية	مساهم رئيسي وشركات ذات علاقة	أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية	شركات زميلة
كما في 31 ديسمبر 2019			
قروض وسلفيات	264.2	5.8	-
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم ودائع الزبائن	1,385.4	-	53.6
مطلوبات طارئه لإلتزامات غير قابلة للنقض و ضمانات وإلتزامات أخرى	194.1	18.4	6.5
		13.7	-

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
قروض قدمت	265.5	2.2
قروض سددت	353.2	1.9
صافي الزيادة في السحب على المكشوف	189.0	1.3
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم مشتراه	1,114.2	-
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم استحققت/ بيعت	1,125.8	-
مصروفات رأسمالية	3.8	-
إيرادات الفوائد	70.5	0.8
مصروفات الفوائد	2.0	0.1
حصة البنك في أرباح شركات زميلة	-	-
أرباح أسهم	-	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ورسوم حضور لجان المجلس	0.2	0.3
مزايا للموظفين قصيرة الأجل	-	4.4
مزايا تقاعدية	-	0.3
مصروفات تشغيلية أخرى	1.9	0.5

خلال السنة، تم احتساب عكس مخصص صافي لانخفاض القيمة بمبلغ 4.6 مليون دينار بحريني مقابل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذوي العلاقة.

تمت الموافقة على بعض المعاملات من قبل مجلس الإدارة بموجب المادة رقم 189(ب) من قانون الشركات التجارية في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حيث كان لرئيس مجلس الإدارة، أوأعضاء المجلس، أو المدراء مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المعاملات.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

صافي المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية

بملايين الدنانير البحرينية	كما في 31 ديسمبر 2019
دولار أمريكي (فترات طويلة) - غير مغطاة	67.1
ريال سعودي (فترات طويلة) - غير مغطاة	25.9
درهم إماراتي (فترات طويلة) - غير مغطاة	11.9

لجميع العملات أعلاه أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار الأمريكي. لم يكن لدى البنك أي صافي تعرض جوهري كما في 31 ديسمبر 2019.

الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعملات الأجنبية

فيما يلي ملخص لكل نوع للمبالغ الإجمالية الإسمية وكلفة الاستبدال والقيمة العادلة لكل نوع من المشتقات المالية والعملات الأجنبية:

بملايين الدنانير البحرينية	المبالغ الإسمية الأصلية	كلفة الاستبدال	القيمة العادلة
عقود متعلقة بأسعار الفائدة	985.9	6.8	6.8
مقايضات أسعار الفائدة	985.9	6.8	6.8
عقود متعلقة بالعملات الأجنبية	139.0	0.2	0.2
عقود فورية وأجلة	1,552.2	3.1	3.0
مقايضات أسعار الصرف	1,691.2	3.3	3.2
	2,677.1	10.1	10.0

فيما يلي توزيع لإستحقاق المشتقات وأدوات العملات الأجنبية على أساس مبالغ العقود والمبالغ الإسمية المتفق عليها:

بملايين الدنانير البحرينية	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
عقود متعلقة بأسعار الفائدة	155.4	830.5	985.9
مقايضات أسعار الفائدة	155.4	830.5	985.9
عقود متعلقة بالعملات الأجنبية	129.0	10.0	139.0
عقود فورية وأجلة	1,542.7	9.5	1,552.2
مقايضات أسعار الصرف	1,671.7	19.5	1,691.2
	1,827.1	850.0	2,677.1

الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ مجموع الدعاوى القضائية القائمة مبلغ 1.5 مليون دينار بحريني رفعت من قبل أطراف أخرى ضد البنك. وبناءً على الرأي الصادر من قبل المستشارين القانونيين للبنك حول الحكم النهائي فيما يتعلق بهذه الدعاوى، فقد تم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة حسب تقييم الإدارة.



الجهود التي قاموا بها وتعاون الإدارة التنفيذية في تحقيق هذا المبلغ من الأرباح والذي بلغ 70 مليون دينار بحريني. وتنازل عن الخطة الاستراتيجية في المرحلة القادمة وقدم الشكر لأمين سر مجلس الإدارة ناصر محمد على جهوده طيلة السنوات السابقة كما أشاد بجهود الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبدالعزيز عبدالله الأحمد متمنياً له التوفيق والنجاح في مهمته الجديدة. ورد عليه رئيس مجلس الإدارة في حرص البنك على التعامل مع صغار التجار والمتوسطين ومحاولة الابتعاد عن سياسة التحفظ ودعم الشباب في طريقهم للمستقبل خلال الخمس سنوات القادمة ليكون لنا دور فعال مشيراً الى افتتاح أول فرع بمواصفات رقمية في مجمع السيف خلال هذا العام. وأشار الى أن البنك نجح في تكوين إدارة للعمليات الكبيرة لتمويل الشركات الكبيرة وزادت ثقة الحكومة والقطاع الخاص فيما زادت الإيرادات وهدفنا الأهم المحافظة على ممتلكات البنك.

ثم تقدم المساهم احمد ابراهيم محمد حسن فخرو بإقتراح وضع رقم اتصال مجاني للعملاء والزبائن تابع لمركز الاتصال في البنك. وعلق رئيس مجلس الإدارة بكونها فكرة جيدة و سوف تتم دراستها من قبل ادارة البنك. ثم طرح السيد أحمد فخرو سؤالاً حول بيانات المصاريف والتصريح عنها في التقرير السنوي، حيث اشار الى أن مصاريف الموظفين كانت مذكورة بشكل مفصل في الملاحظة رقم 25 من البيانات المالية إلا أنه لم يتم التصريح عن باقي التكاليف. أوضح الرئيس المالي أن المصاريف الأخرى مذكورة على ظهر كشف الإيرادات وتم إدراجها في البنود غير المتعلقة بالموظفين مثل مصاريف المباني والإيجار وانخفاض القيمة والمصاريف الاستثمارية. وعلق الرئيس المالي الى أنه سيتم أخذ موضوع إعطاء تفاصيل أكثر بما يتعلق بالمصاريف بعين الاعتبار في التقرير السنوي للسنة القادمة.

ثم تقدم المساهم على الطريف بمجموعة أسئلة فيما يخص الإستثمارات في الشركات الزميلة (بنك البحرين الإسلامي، شركة بنقت وصندوق البحرين للسيولة) مشيراً إلى الصفحة 178 من البيانات المالية المتعلقة بالاستثمارات وطلب من الرئيس التنفيذي أن يعلق على عدم استحواذ بنك البحرين الوطني على بنك البحرين الإسلامي. أجاب الرئيس التنفيذي بأن البنك قد أصدر بياناً بهذا الشأن والذي بينا فيه أن المجلس والإدارة التنفيذية للبنك يرون أن التوقيت الحالي غير مناسب لكي تحقق عملية الاستحواذ النمو المطلوب لكلا المؤسستين وأضاف رئيس مجلس الإدارة بأننا شركاء رئيسيين في بنك البحرين الإسلامي ونحن ندعم البنك بشكل دائم.

وفيما يتعلق بشركة بنقت أوضح الرئيس التنفيذي أن بنقت شركة مملوكة من كافة البنوك وهي تقوم بدور المنسق لإدارة العمليات التي تتم من خلال أجهزة الصراف الآلي وأداءها جيد ويتكاسم ذلك كافة البنوك. وأخيراً فإن صندوق البحرين للسيولة يعتبر مبادرة قامت بها البنوك البحرينية لدعم سيولة سوق الأوراق المالية في مملكة البحرين. وفي سؤال عن أداء الصندوق أجاب الرئيس التنفيذي أنه ليس لديه الأرقام المالية للصندوق لسنة 2018.

بنك البحرين الوطني ش.م.ب. ص.ب. 106، المنامة، مملكة البحرين. تليفون 1722 8800 (+973)، CR No. 269
National Bank of Bahrain BSC, P.O. Box 106, Manama, Kingdom of Bahrain, T (+973) 1722 8800, CR No. 269

مخبرتي من قبل مصرف البحرين الوطني بنك دولة البحرين
Licensed by CBB Bank Company Limited (BSC) Ltd.

nbbonline.com

أقرب لك
Closer to you



اجتماع الجمعية العامة العادية (62)

عقدت الجمعية العامة لمساهمي بنك البحرين الوطني اجتماعها الثاني والسّتين في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 6 مارس 2019م وذلك بقاعة الرفاع بقفندق الريجنسي انتركونتننتال، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة وبحضور جميع أعضاء المجلس، غياب العضو محمد طارق محمد صادق، وحضور مندوبين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، مصرف البحرين المركزي، بورصة البحرين والمدققين الخارجيين للبنك كي.بي.أم.جي. فخرو. وحضر الاجتماع 25 مساهماً يمثلون 1,058,219,236 سهماً بما يعادل نسبة 76.50% من مجموع أسهم بنك البحرين الوطني الصادرة والمدفوعة إضافة لعدد من الحضور ورجال الصحافة والإعلام.

في بداية الاجتماع ألقى رئيس مجلس الإدارة كلمة رحب فيها بالحضور معرباً عن شكره للدعم المتواصل والمساندة لهذه المؤسسة العريقة مستعرضاً أهم الأحداث المؤثرة خلال العام المنصرم واستمرار البنك في مساعيهِ لدعم عجلة التنمية والإزدهار لمملكة البحرين، مشيراً إلى أن البنك حقق نمواً قوياً وتحسن في الربحية مشيداً بما تقدمه القيادة الرشيدة من دعم ومساندة وتعاون من كافة الوزارات وإدارات المملكة و هيئاتها، وخص بالشكر وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومصرف البحرين المركزي. وأشار المؤيد إلى برنامج الهبات والتبرعات والذي يخصص له البنك ما نسبته 5% من صافي أرباح 2018م ليرتفع بذلك مجموع المخصصات إلى 49.2 مليون دينار بحريني منذ أن بدأ العمل بهذا البرنامج عام 1980. وقدم بهذه المناسبة الشكر والتقدير إلى جميع زبائن البنك الكرام وذوي العلاقة وإلى موظفي البنك على إخلاصهم وتفانيهم في العمل فيما كان له عظيم الأثر فيما حققه من إنجازات. وتقدم بالشكر والعرفان إلى أمين سر مجلس الإدارة ناصر محمد ناصر بمناسبة تقاعده عن العمل في البنك بعد خدمة استمرت 47 عاماً عمل خلالها لمدة 15 عاماً كأمين سر مجلس الإدارة، متمنياً له التوفيق. وأشار إلى تطلع المجلس والبنك إلى تحقيق أداء قوي إن شاء الله في عام 2019م.

بعدها بدأت الجمعية العامة بمناقشة جدول الأعمال المرسل إلى المساهمين وتم اقراره والعمل به على النحو التالي:

1. تمت المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي المنعقد في 7 مارس 2018م وإقرار ما جاء فيه من بنود.
2. ناقشت الجمعية العامة العادية تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، حيث أعرب المساهم شريف محمد حمدي عن شكره وتقديره لمجلس الإدارة على

بنك البحرين الوطني ش.م.ب. ص.ب. 106، المنامة، مملكة البحرين. تليفون 1722 8800 (+973)، CR No. 269
National Bank of Bahrain BSC, P.O. Box 106, Manama, Kingdom of Bahrain, T (+973) 1722 8800, CR No. 269

مخبرتي من قبل مصرف البحرين الوطني بنك دولة البحرين
Licensed by CBB Bank Company Limited (BSC) Ltd.

nbbonline.com

أقرب لك
Closer to you



6. تمت الموافقة والمصادقة على تقرير حوكمة الشركات لسنة 2018 ومناقشة ما تم تحقيقه من التزام بنظام حوكمة الشركات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي كما هو مبين في التقرير السنوي.
7. تمت المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين في بنك البحرين الوطني كما هو مبين في فقرة حوكمة الشركات من تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العامة العادية والايضاح رقم 27 من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.
8. وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
9. وافقت الجمعية العامة على صرف مبلغ -/460,000 (اربعمائة وستون ألف) دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
10. وافقت الجمعية العامة على إعادة تعيين السادة كى. بي. أم. جي. فخرو كمذقيين لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م، بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي، وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
11. وافقت الجمعية العامة على إعادة تعيين مسجلي أسهم البنك كارقى كمبيوتر شير ذ.م.م.

وفي نهاية الجلسة قدم رئيس مجلس الإدارة السيد فاروق يوسف المؤيد الشكر للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم للبنك متمنيا للجميع التوفيق والسداد.

هذا وانتهى الاجتماع في الساعة الحادية عشرة وخمسون دقيقة صباحاً.



بنك البحرين الوطني ش.م.ب - 106، المنامة، مملكة البحرين، تليفون 8800 1722 (+973)، CR No. 269
National Bank of Bahrain BSC, P.O. Box 106, Manama, Kingdom of Bahrain, T (+973) 1722 8800, CR No. 269
مصرف من قبل مصرف البحرين الوطني، المرخصة من قبل مصرف البحرين الوطني
Licensed by CBB as a conventional bank

nbbonline.com

أقرب إليك
Closer to you



في ختام النقاش، صادقت الجمعية العامة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

3. استلمت الجمعية العامة العادية إلى تقرير من السيد جمال فخرو ممثل مدققي الحسابات كى.بي.أم.جي. فخرو حول البيانات المالية للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

4. تمت المصادقة على البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

5. تمت الموافقة والمصادقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي إيرادات عام 2018م على النحو التالي:

أ. توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 25% (25 فلس للسهم الواحد)، أي ما يعادل -/35,074,831 (خمسة وثلاثون مليوناً وأربعة وسبعون ألفاً وثمانمائة وواحد وثلاثون) دينار بحريني على أن يتم توزيعها ابتداءً من يوم 17 مارس 2019 وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

ب. اعتماد توصية مجلس الإدارة بإصدار أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل عشرة أسهم صادرة بقيمة اسمية 100 (مائة) فلس بحريني للسهم الواحد وبقيمة أجمالية قدرها -/14,029,933 (أربعة عشر مليوناً وتسعة وعشرون ألفاً وتسعمائة وثلاثة وثلاثون) دينار بحريني مقسمة إلى 140,299,326 (مائة وأربعون مليوناً ومائتان وتسعة وتسعون ألفاً وثلاثمائة وستة وعشرين) سهم بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة الغير العادية وموافقة مصرف البحرين المركزي.

ج. تحويل مبلغ -/7,014,967 (سبع ملايين وأربعة عشر ألفاً وتسعمائة وسبعة وستون) دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني ليبلغ 50% من رأس المال الصادر والمدفوع.

د. تحويل مبلغ -/3,501,835 (ثلاث ملايين وخمسمائة وواحد ألفاً وثمانمائة وخمسة وثلاثون) دينار بحريني وتخصيصه لبرنامج الهبات والتبرعات.

هـ. الاحتفاظ بمبلغ -/10,414,734 (عشرة ملايين وأربعمائة وأربعة عشر ألفاً وسبعمائة وأربعة وثلاثون) دينار بحريني كإرباح مستبقة للعام القادم.

3

بنك البحرين الوطني ش.م.ب - 106، المنامة، مملكة البحرين، تليفون 8800 1722 (+973)، CR No. 269
National Bank of Bahrain BSC, P.O. Box 106, Manama, Kingdom of Bahrain, T (+973) 1722 8800, CR No. 269
مصرف من قبل مصرف البحرين الوطني، المرخصة من قبل مصرف البحرين الوطني
Licensed by CBB as a conventional bank

nbbonline.com

أقرب إليك
Closer to you



أ. حدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ -/250,000,000 (مائتين وخمسين مليون) دينار بحريني، موزع على 2,500,000,000 (ملياري وخمسمائة مليون) سهم، والقيمة الاسمية للسهم الواحد 100 (مائة) فلس بحريني.

ب. حدد رأس المال الصادر والمدفوع بمبلغ -/154,329,258 (مائة وأربعة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وتسعة وعشرون ألفاً ومئتان وثمانية وخمسون) دينار بحريني، موزع على 1,543,292,583 (مليار وخمسمائة وثلاثة وأربعون مليوناً ومئتان واثنان وتسعون ألفاً وخمسمائة وثلاثة ثمانون) سهم، والقيمة الاسمية للسهم الواحد 100 (مائة) فلس بحريني.

5. تمت المصادقة على تعديل بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك البحرين الوطني لإضافة التعديلات اللازمة بشأن ماصدر من قرارات عن الجمعية العادية وغير العادية، وذلك بتعديل أو بإعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي تنفيذاً لتلك القرارات.

6. تمت المصادقة على تفويض كابي سميير الحكيم، المستشار القانوني العام وسكرتير الشركة، وزيد يوسف خنجي، المستشار القانوني، مجتمعين أو منفردين التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين أمام كاتب العدل.

قدم رئيس مجلس الإدارة الشكر والتقدير للمساهمين والحضور ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً.

ناصر محمد ناصر
أمين سر مجلس الإدارة

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة



2



اجتماع الجمعية العامة غير العادية

عقدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني إجتماعها في الساعة الحادية عشرة وخمسون دقيقة من صباح يوم الأربعاء الموافق 6 مارس 2019م وذلك بقاعة الرفاع بفندق الريجنسي انتركونتننتال، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة وبحضور جميع أعضاء المجلس، بغياب العضو محمد طارق محمد صادق، وحضور مندوبين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، مصرف البحرين المركزي، بورصة البحرين والمدققين الخارجيين للبنك ك.بي.أم.جي. فخرو. وحضر الاجتماع 25 مساهماً يمثلون 1,058,219,236 سهماً بما يعادل نسبة 76.50% من مجموع أسهم بنك البحرين الوطني الصادرة والمدفوعة اضافة لعدد من الحضور ورجال الصحافة والإعلام.

في بداية الاجتماع رحب رئيس الجلسة بالحضور شاكرأ أعضاء الجمعية العامة غير العادية على حضورهم ومساندتهم للبنك وانتقل بعدها لمناقشة جدول الأعمال، وتقرر ما يلي:

1. تمت المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 7 مارس 2018م والإقرار بما جاء في بنوده.

2. تمت المصادقة على زيادة رأس المال المصرح به من مبلغ -/150,000,000 (مائة وخمسون مليون) دينار بحريني مقسمة إلى 1,500,000,000 (مليار وخمسمائة مليون) سهم إلى مبلغ -/250,000,000 (مائتين وخمسين مليون) دينار بحريني، مقسمة إلى 2,500,000,000 (مليارين وخمسمائة مليون) سهم بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

3. تمت المصادقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع من -/140,299,326 (مائة وأربعون مليون ومائتان وتسعة وتسعون ألفاً وثلاثمائة وستة وعشرين) دينار بحريني مقسمة إلى 1,402,993,257 (مليار واحد وأربعمائة واثنين مليون وتسعمائة وثلاثة وتسعين ألف ومائتين وسبعة وخمسون) سهماً إلى -/154,329,258 (مائة وأربعة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وتسعة وعشرون ألفاً ومئتان وثمانية وخمسون) دينار بحريني مقسمة إلى 1,543,292,583 (مليار وخمسمائة وثلاثة وأربعون مليوناً ومائتان واثنان وتسعون ألفاً وخمسمائة وثلاثة وثمانون) سهماً.

4. تمت الموافقة والمصادقة على تعديل المادة 5 من عقد التأسيس والمادة 5 من النظام الأساسي للبنك وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي لتقرأ كل منهما على النحو التالي:



محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عقدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني ش.م.ب. اجتماعها وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق 24 نوفمبر 2019 وذلك بقاعة المها بفندق داون تاون روثانا بالمنامة، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المزيد، رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس الجلسة، وبحضور عدد من أعضاء مجلس إدارة البنك، ومندوبين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين والمدققين الخارجيين للبنك كي.بي.إم.جي. فحرو.

في بداية الاجتماع رحب رئيس الجلسة بالحضور وشكرهم على حضورهم ومساندتهم للبنك وأعلن تحقق النصاب وذلك بحضور عدد من المساهمين يمثلون 1,229,806,596 سهماً، بما يعادل نسبة 80.66% من مجموع أسهم البنك الصادرة والمدفوعة.

بعدها أعلن رئيس الجلسة عن افتتاح أعمال الجمعية العامة غير العادية لمناقشة جدول الأعمال المرسل إلى المساهمين والذي تم إقراره، وتقرر التالي:

1. تمت الموافقة والمصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية، المتخذ بتاريخ 6 مارس 2019 بعد تلاوته، وإقرار كافة القرارات المتخذة فيه.

2. تم إقرار عدم مشاركة المساهمين الذين يملكون أسهم في رأسمال بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. أو من يمثلهم في التصويت على توصية مجلس الإدارة الواردة ضمن البند الثاني من جدول الأعمال بشأن الاستحواذ على حصة إضافية من رأس مال بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب، وذلك لوجود منفعة خاصة لديهم في تلك المسألة. بعدها تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإصدار أسهم جديدة عن طريق زيادة رأس مال البنك من -/154,329,258 دينار بحريني الى ما يصل الى -/168,829,258 دينار بحريني من خلال إصدار ما يصل إلى 145,000,000 سهماً جديدا بقيمة اسمية قدرها -/14,500,000 دينار بحريني بالإضافة لعلو إصدار بقيمة سيتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة حسب ظروف السوق، مع مراعاة الحصول على موافقة الجهات التنظيمية في مملكة البحرين، وذلك للاستحواذ على حصة إضافية من رأس المال الصادر لبنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. لزيادة ملكية البنك إلى 100% من رأس المال الصادر لبنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. عن طريق

Page 1 of 3

بنك البحرين الوطني ش.م.ب. ص.ب. 106، المنامة، مملكة البحرين، تليفون 1722 8800 (+973)، CR No. 269
National Bank of Bahrain BSC, P.O. Box 106, Manama, Kingdom of Bahrain, T (+973) 1722 8800, CR No. 269
مصرف من قبل مصرف البحرين الوطني كبنك إسلامي
Licensed by CBB as a conventional bank

nbbonline.com

عن

أقرب لكم
Closer to you



مقايضة اسهم المستثمرين والمساهمين في بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. بالنسبة للمساهمين الذين يختارون مقايضة الأسهم كخيار لسداد قيمة الأسهم في البنك.

3. تم إقرار عدم مشاركة المساهمين الذين يملكون أسهم في رأسمال بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. أو من يمثلهم في التصويت على توصية مجلس الإدارة الواردة ضمن البند الثالث من جدول الأعمال المتعلقة بتنازل المساهمين عن حق الأولوية في الأسهم التي ستصدر تنفيذاً للقرار انف. الذكر، وذلك لوجود منفعة خاصة لديهم في تلك المسألة. ثم تمت الموافقة على تنازل جميع المساهمين الحاليين عن حق الأولوية فيما يتعلق بالأسهم العادية الجديدة التي ستصدر بموجب البند (2) من جدول الأعمال.

4. وافقت الجمعية العامة غير العادية على تفويض مجلس إدارة البنك في فرض أية أحكام أو شروط أخرى متعلقة بعمليات الاستحواذ وفقاً للبند (2) من جدول الأعمال.

5. وافقت الجمعية العامة غير العادية على تفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي أو الشخص المناب عنه باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر تمثيل البنك في المفاوضات النهائية لعمليات الاستحواذ على النحو المذكور أعلاه، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة مع أي أطراف ذات صلة، والسلطات التنظيمية ذات الصلة داخل أو خارج مملكة البحرين وجميع الأسواق التي يتم إدراج أسهم البنك فيها. كما وافقت الجمعية العامة غير العادية على تفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي أو الشخص المناب عنه/عنه بالتوقيع على جميع الأوراق والعقود النهائية لعملية الاستحواذ، وتنفيذ وتوقيع أي وثائق أخرى بشأن التعديلات التي ستطرأ على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك نيابة عن المساهمين في البنك أمام كاتب العدل في مملكة البحرين.

6. وافقت الجمعية العامة غير العادية على تفويض الرئيس التنفيذي لدائرة الشؤون القانونية وسكرتير الشركة كاي سمير الحكيم، لثنائي الجنسية ويحمل بطاقة الهوية رقم 780639855، في القيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لتعديل عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي والتأشير بذلك في السجل التجاري تنفيذاً للقرارات انف. الذكر، وتمثيل البنك من أجل ذلك أمام كافة الجهات الرسمية والدوائر الحكومية بما فيها مركز البحرين للمستثمرين ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وإدارة التوثيق ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف وغيرها من الجهات ذات الاختصاص في مملكة البحرين، وتوقيع تعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وما يلزم من أوراق ومستندات من أجل ذلك.

Page 2 of 3

بنك البحرين الوطني ش.م.ب. ص.ب. 106، المنامة، مملكة البحرين، تليفون 1722 8800 (+973)، CR No. 269
National Bank of Bahrain BSC, P.O. Box 106, Manama, Kingdom of Bahrain, T (+973) 1722 8800, CR No. 269
مصرف من قبل مصرف البحرين الوطني كبنك إسلامي
Licensed by CBB as a conventional bank

nbbonline.com

عن

أقرب لكم
Closer to you



7. بعد ذلك استقر المساهم حسين النامي عن العرض الذي سيقدّمه البنك للاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب، فأجابته رئيس الجلسة بأن البنك سيقدّم عرضاً طوعاً مشروطاً لمساهمي بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب يتمثل في تقديم مقابل نقدي قدره 0.117 (مائة وسبعة عشر فلس بحريني) للسهم الواحد أو بمبادلة أسهم بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب بأسهم في بنك البحرين الوطني ش.م.ب على أساس نسبة تبادل 0.167 سهم في بنك البحرين الوطني لكل سهم واحد في بنك البحرين الإسلامي، وذلك على النحو المفصل في إخطار تية عرض الاستحواذ الذي صدر من بنك البحرين الوطني بتاريخ 3 نوفمبر 2019، علماً بأن للمساهم في بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب خيار الإبقاء على أسهمه فيه.

وفي نهاية الجلسة قدم رئيس مجلس الإدارة السيد فاروق يوسف المؤيد شكره للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم للبنك متمنياً للجميع التوفيق والسداد وأغلقت الجلسة في الساعة الحادية عشرة وعشرون دقيقة صباحاً.

خالد منور الشمري
مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

